المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك عبد العزيز
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

أثر المعنى في توجيه الشواهد النحوية في كتاب "الإيضاح في شرح المفصل" لابن الحاجب

Effects of Semantic on The Grammatical Adduced Evidence in Ibn Alhajib's book 'Al–Idah Fi Sharh Al–Mufassal'

إعداد الطالب

فارس بن ناصر بن سعد السبيعي

إشراف سعادة الأستاذ الدكتور

رفيع بن غازي بن نافع السلمي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغويات

٢٧شعبان ١٤٤٠هـ – ٢مايو ٢٠١٩م

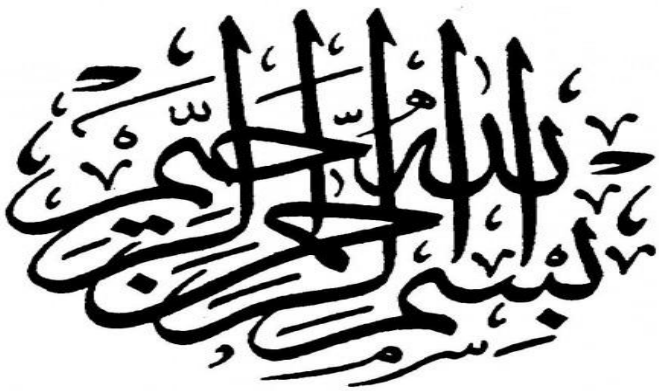

﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ٢٦ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ٢٨﴾[1]

[1] سورة طه، الآية: (٢٥- ٢٨).

أثر المعنى في توجيه الشواهد النحوية في كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب

Effects of Semantic on The Grammatical Adduced Evidence in Ibn Alhajib's book 'Al–Idah Fi Sharh Al–Mufassal'

إعداد الطالب/

فارس بن ناصر بن سعد السبيعي.

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في (اللغة العربية/ اللغويات)

إشراف/

أ.د. رفيع بن غازي السلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

٢٧شعبان ١٤٤٠هـ– ٢مايو ٢٠١٩م

أثر المعنى في توجيه الشواهد النحوية في كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب

Effects of Semantic on The Grammatical Adduced Evidence in Ibn Alhajib's book 'Al–Idah Fi Sharh Al–Mufassal'

إعداد

فارس بن ناصر بن سعد السبيعي

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير

في اللغة العربية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
عضو داخلي	أ.د. عبد العزيز الجهني			
عضو خارجي	د. فهد بن منيع الله الصاعدي			
مشرف رئيس	أ.د. رفيع بن غازي السلمي			

جامعة الملك عبد العزيز

٢٧شعبان ١٤٤٠هـ– ٢مايو ٢٠١٩م

إهداء

إلى عائلتي فردًا فردًا، وإلى عمي العزيز، وإلى جميع أصدقائي، وإلى كل مهتم بالعربية طالبًا لعلمها، إلى من كانوا ينتظرون هذه اللحظات بفارغ الصبر، إلى كل من كان واقفًا خلف نجاحي، أهدي هذا العمل، وأرجو من الله العلي القدير أن يكون من العلم النافع الذي لا ينقطع، وأن لا يحرمنا العمل به، والإفادة منه، وهو على كل شيء قدير.

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبينا المصطفى، أحمد الله حمدًا يليق به، وأستعينه وأستغفره، وأعوذ به من شر نفسي، وسيّء العمل، وبعد، فأرجو أن يوفقني الله شكره على الوجه الذي يليق به، وبعد شكره– عز وجل– على توفيقه لإتمام هذا البحث، أشكر من كان دعاؤهما سرَّ نجاحي، وطريق فلاحي، وعلاج جراحي، أشكر أبي وأمي الغاليين، أطال الله بقاءهما، رافقاني في مسيرتي التعليمية، وشدا من أزري وعزيمتي، وزرعا الأمل في نفسي، تتزاحم العبارات، وتتسابق الكلمات لشكرهما وتقديرهما، ولم أوفهما حقهما، ولن أوفيهما مهما بذلت من جهد، فكل الشكر والحب والتقدير لهما.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان إلى من قام بتوجيهي، وتقويمي، وبث عندي روح التفاؤل، ورسم لي الحلم الجميل، وكان معي خطوة بخطوة، منذ أن كان الموضوع فكرة أو عنوانًا إلى أن صار بحثًا متكاملًا، إلى من شرفني بإشرافه على عملي، ونهلت من علمه الكثير، إلى الأستاذ الدكتور: رفيع بن غازي السلمي، فلهُ مني جزيل الشكر والتقدير والعرفان.

كما أتقدم بالشكر لقسم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز ممثلًا برئيس القسم، وأعضاء هيئة التدريس فيه، وإلى كل من درست على يده في هذه الجامعة العريقة، وفقكم الله وجزاكم عنا خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا البحث، وفقهم الله وأعانهم على تقويم هذه الرسالة وسد ثغراتها، ويشرفني جدًا أن تحمل رسالتي أسماء هؤلاء الأعلام، وكل ما نصبوا إليه أن نسير على خطاهم نفع الله بهم وبعلمهم.

ولا يفوتني أن أشكر كل من وضعه القدر في طريقي خلال مسيرتي الدراسية، وقدَّم لي المساعدة، وأسأل الله أن تكون أعمالُنا خالصةً لوجهه سبحانه والحمد لله ربِّ العالمين.

أثر المعنى في توجيه الشواهد النحوية في كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب

إعداد

فارس بن ناصر بن سعد السبيعي

المستخلص

تناولت هذه الدراسة أثر المعنى في توجيه الشواهد عند ابن الحاجب في الإيضاح، وكان مصب اهتمامها على الشاهد النحوي الذي يحمل أوجهًا متعددة من الإعراب، وذلك في حال تعدد العلامة أو اتحاد الأوجه الإعرابية تحت علامة واحدة، فيكون الترجيح بين الأوجه بناءً على المعنى، فقد يقوّي المعنى وجهًا معينًا، ويرتضي آخرًا دونه في القوة، ويستبعد ثالثًا لفساده فلا يحمل عليه الشاهد أبدًا.

وقد أخذ هذا العمل منهجًا دقيقًا في اختيار الشواهد التي تحمل أكثر من وجه، ودراستها ونقدها؛ ليأتي المعنى مرجحًا لما يوافقه ومستبعدًا ما خالفه.

ووصل هذا البحث إلى أن ابن الحاجب كان مهتمًا كثيرًا بالمعنى وأثره في الإعراب، وأكثر شواهده من القرآن الكريم، لاسيما في باب وجوه إعراب المضارع، وغلب على شواهده توجيه المعنى للإعراب مقارنةً بتوجيه الإعراب للمعنى، وكثيرًا ما يصل للإعراب عن طريق التفسير والتأويل.

ووصل هذا البحث أيضًا إلى أن للمعنى أثرًا بالغًا إذ يدور كل شيء متعلق بالكلام حوله.

Effects of Semantic on The Grammatical Adduced Evidence in Ibn Alhajib's book 'Al-Idah Fi Sharh Al-Mufassal'

Authored by

Fares Nasser Alsubaiei

Abstract

The present study explores the impact of meaning in directing Ibn Al Hajib's explanatory evidence. It mainly focuses on the grammatical evidence which allows for different interpretations of case endings involving either an example with multiple markers, or the union of case endings with one marker. In such examples, the semantic evidence is used to weigh in favor of a particular interpretation. In fact, meaning can strengthen a particular case, or favors a less powerful one, or excludes a third one considered as flawed and hence cannot be used as valid evidence.

The study adopts a precise approach in choosing the evidence that bears more than one interpretation which is then critically scrutinized allowing for meaning to either accept or reject it.

The research concludes that Ibn Al Hajib was very much interested in the impact of meaning on case endings. Most of the evidence he used was drawn from the Holy Koran, especially in respect to different case markers of the Present Tense (*al-muḍãri*). It is obvious that most of the evidence he favored was influenced by the meaning as he mostly relied on it to explain case endings rather than the other way round. In fact, Ibn Al Hajib resorted more often to interpretations to decide on matters related to case endings. The research also highlights the significant role meaning plays in language since everything revolves around it.

قائمة المحتويات

البسملة .....

العنوان الداخلي .....

نموذج إجازة الرسالة .....

الإهداء .....

شكر وتقدير .....أ

المستخلص .....ب

المقدمة ١

التمهيد ٨

الفصل الأول: قسم الأسماء؛ وفيه خمسة مباحث:.....٢٩

المبحث الأول: المرفوعات؛ وفيه ثلاث مسائل.....٣٠

المبحث الثاني: المنصوبات؛ وفيه ست مسائل ٤٣

المبحث الثالث: المجرورات؛ وفيه مسألتان ٧٢

المبحث الرابع: أصناف الاسم المبني؛ وفيه ثلاث مسائل ٨٠

المبحث الخامس: الأسماء المتصلة بالأفعال؛ وفيه مسألة واحدة ٩٥

الفصل الثاني: قسم الأفعال؛ وفيه ثلاثة مباحث:.....٩٩

المبحث الأول: وجوه إعراب المضارع؛ وفيه ست مسائل ١٠٠

المبحث الثاني: من أصناف الفعل أفعال المقاربة، وفيه مسألة واحدة ١٢٣
المبحث الثالث: من أصناف الفعل فعلا المدح والذم، وفيه مسألتان.....١٢٨
الفصل الثالث: قسم الحروف؛ وفيه ثلاثة مباحث:.....١٣٥
المبحث الأول: حروف الإضافة؛ وفيه مسألة واحدة ١٣٦
المبحث الثاني: الحروف المشبهة بالفعل؛ وفيها ثلاث مسائل ١٤٠
المبحث الثالث: حروف العطف؛ وفيه مسألة واحدة ١٥٣
الخاتمة ١٥٦
المراجع ١٥٨
الفهارس ١٦٦

المقدمة

قضية البحث

أهمية البحث

أهداف البحث

تساؤلات البحث

الدراسات السابقة

منهج البحث

حدود البحث

هيكل البحث

المقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمدٍ صلى الله عليه وسلم، وبعد؛ فقد عُرفت اللغةُ منذ تكون الإنسان، وخَدَمته داخل مجتمعه، فهي أداة التواصل، وحاملة الأفكار، وخادمة الأديان، العربي والأعجمي في ذلك سواء.

والعربية من أقدس اللغات وأهمها؛ لخدمتها كتاب الله الذي تكفل بحفظه، واقتضى ذلك حفظها معه، وأهم ما يُدرس في العربية النحو، والمعنى، ودراستنا هذه جامعةٌ للاثنين معًا.

وقد خدم النحو المعنى في الإبانة عنه، ولكن المحرك الرئيس في الكلام هو المعنى، فالصناعة اللفظية تسمح للعبارة الواحدة بعدة أوجه إعرابية لكلٍ منها حركة إعرابية لإحدى كلمات الجملة، أو بعدة أوجه إعرابية حركتها واحدة لإحدى كلمات الجملة، ولكن المعنى يوجِّهُ بالاعتماد على الوجه الصالح، ورفض الذي يفسد المعنى.

ومن هنا يأتي دور دراسة أثر المعنى على توجيه الجمل إعرابيًا، والسياق أيضًا لا يُهمل، فلو قال قائل: نحن المعلمون، وقال الآخر: نحن –المعلمين– أبناء البلد، فمن المخطئُ من المصيب؟ فالحكم في ذلك المعنى، وكلاهما على حق، إذا نظرنا في المعنى، فالأول أراد الإخبار بأنهم المعلمون، والثاني أراد الاختصاص فخصَّ ونصب، وفصل المعنى في ذلك، ووضحه وجلا لبسه.

وقد وقع الاختيار على كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)؛ بناءً على نصيحة سعادة أستاذي الأستاذ الدكتور/ رفيع بن غازي بن نافع السلمي؛ ليكون محل الدراسة، فقد وجدته مهتمًا بربط الإعراب بالمعنى من خلال الشواهد النحوية التي يبرز فيها تأثير المعنى على توجيه الشواهد النحوية إعرابًا.

ومن هنا كانت الرغبة في تسليط الضوء على الشواهد النحوية الموجودة في أبواب هذا الكتاب؛ لدراسة المعنى وأثره في أوجه الإعراب المتعددة فكان عنوان هذه الدراسة:

"أثر المعنى في توجيه الشواهد النحوية في كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب"

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد.

قضية البحث:

بُني هذا البحث على إزالة الإشكال الواقع في تعدد الأوجه الإعرابية الواردة في شواهد الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، وذلك من خلال دراسة معنى الشاهد، ومن ثم أثره على الأوجه المتعددة فيه، وحيثما صح المعنى صح الإعراب، ولا يمكن بناء الشاهد أو حملة على وجه معين إلا بعد معرفة المعنى، والحَكَمُ في ذلك المعنى، فقد تكون الكلمة مبتدأً، أو خبرًا، أو فاعلًا، أو حالًا، أو تمييزًا، أو مفعولًا من أجله...حسب المعنى المراد.

ولكل توجيهٍ مأخوذٍ به لشاهد من الشواهد بعدٌ دَلالي يختلف عن الآخر، فيجب على الباحث أن يحدد التوجيه السليم بناءً على المعنى وليس العكس، وحينئذٍ يتم الرجوع إلى أبواب النحو الواردة في الإيضاح محل الدراسة، وانتقاء الشواهد مبني على ذلك.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية المعنى الذي يساق من أجله الكلام، وللمعنى أهميةٌ كبرى وعلاقة وطيدة بالصناعة اللفظية، وهو المحرك الرئيس لجريان الكلام على ألسنة الفصحاء، وقد شغلت قضية اللفظ والمعنى النحاة القدماء والمحدثين، وكثر أنصار اللفظ على حساب المعنى، وكذلك العكس، ولكلٍ أهميته الكبرى، والغرض الذي سيق من أجله اللفظُ هو المعنى، ومثل هذه القضية (أثر المعنى في توجيه الإعراب) الذي اهتم به النحاة، والمفسرون، والمحدِّثون، والفقهاء، القدماء منهم والمحدَثون، وكل من اشتغل بالعربية وخدمها، وهو موضوع دراستنا وتبرز أهميته في عدة نقاط:

١- استظهار العلاقة بين الإعراب والمعنى في الشاهد النحوي.
٢- تعميق فهم الشاهد النحوي بأنواعه المتعددة قبل مناقشة الحالة الإعرابية له.
٣- دراسة الصناعة اللفظية من خلال معرفة قواعدها استنادًا على كتاب الإيضاح في شرح المفصل؛ لترسيخها وفهمها من ناحية، ولتوضيح أثر المعنى فيها من ناحية أخرى، ولكي يستفيد الكاتبُ والقارئ من هذا البحث، وليُبنَى عليه بحوثٌ أخرى تُكمِل ما ينقصه، وتبدأ من حيث انتهى.
٤- اعتماد هذه الدراسة على الأصول اللغوية والتراثية من كتب العلماء القدماء الفصحاء القريبين زمانًا ومكانًا من الفصحى الأصيلة.

٥- الوقوف على شواهد الإيضاح التي ساقها ابن الحاجب في شرح المفصل، والتي تبرز فيها الأوجه الإعرابية المتعددة، والأخذ بما يوجه المعنى إلى صحته، ولا ينافي الصناعة قدر الإمكان، واستبعاد ما يفسد المعنى ولو كان موافقًا للصناعة اللغوية.

٦- بيان مكانة ابن الحاجب النحوية.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق أغراض يمكن إجمالها فيما يلي:

١- حصر شواهد الإيضاح التي تحتمل أكثر من معنى وأكثر من إعراب عند ابن الحاجب.

٢- استقراء آراء العلماء السابقين في توجيه هذه الشواهد، وما تحمله من توجيهات، والموازنة بين أقوالهم ورأي ابن الحاجب، ومن ثم الخروج برأي سواء.

٣- معرفة مكانة ابن الحاجب العلمية وجوانب شخصيته، والظروف المحيطة بعلمه وتعليمه، ومذهبه النحوي.

٤- ترتيب الشواهد النحوية المرتبطة بالبحث على أبواب النحو ومسائله المعروفة.

٥- توضيح ما للعامل من أثر قوي على المعنى وعلى الإعراب، وأخذه في الاعتبار، ومعرفة أن سقوطه قد يفسد المعنى المراد من الكلام، وذلك من خلال معرفة علاقات العامل والمعمول داخل الألفاظ الواردة في الشاهد.

تساؤلات البحث:

يجيب هذا البحث إجاباتٍ وافيةً وكافيةً عن هذه الأسئلة:

١- ما تعريف المعنى لغة واصطلاحًا؟

٢- ما تعريف الشاهد النحوي لغة واصطلاحًا؟

٣- ما تعريف الإعراب لغة واصطلاحًا؟

٤- ما علاقة المعنى بالتركيب؟

٥- ما أهمية المعنى والدلالة في الشاهد النحوي؟

٦- ما العمل عند تساوي الأوجه الإعرابية من ناحية المعنى؟

٧- ما أثر المعنى في ظاهرة تعدد الاحتمالات في التوجيه النحوي؟

٨- ما مكانة ابن الحاجب العلمية، وقيمة كتابه الإيضاح في شرح المفصل؟

٩- ما الشواهد التي برز توجيه المعنى لها عند ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل؟

١٠- ما الشواهد التي يظهر فيها فسادٌ في المعنى عند تبني وجهًا معينًا في الإعراب في كتاب الإيضاح في شرح المفصل؟

الدراسات السابقة:

بُني على أثر المعنى في توجيه الكلام أو توجيه الإعراب أو توجيه الشواهد كثير من الدراسات، وكثير من الرسائل العلمية، ولكن لم أقف على من بحث موضوعي هذا على جهة الخصوص، ونأخذ أمثلة من تلك الرسائل والدراسات ما يلي:

١- أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، وهذه رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية و آدابها، تخصص النحو والصرف، من جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، عام ١٩٩٠م، وهي للطالب إبراهيم حسين علي صنبع، ومن خلال اطلاعي عليها فهي تركز على منهج أبي البقاء العكبري وشخصيته العلمية، وأسلوبه العلمي، وموقفه من المذهب البصري، وتناقش العلل النحوية وعلاقتها بالمعنى، وذلك من خلال الشواهد القرآنية التي يبرز فيها أثر المعنى على الشاهد، مع ملاحظة تركيز الباحث على الخلافات النحوية .

٢- أثر المعنى في توجيه الإعراب عند ابن هشام في مغني اللبيب، للدكتور: مثنى يوسف حمادة، الكلية التربوية المفتوحة، البصرة.

وبالاطلاع على هذه الدراسة اتضح لي أن الباحث تناول شواهد ابن هشام في مغني اللبيب بالدراسة والتحليل، ومناقشة الخلاف في كل شاهد من الشواهد التي اختارها، وذكر رأي ابن هشام حيال ذلك، وبيان الراجح والمرجوح عنده، في كل شاهد، وقد عُنِيَ بالشواهد القرآنية والشعرية في دراسته، وقام بتحليل المعنى للشواهد، وجعل الإعراب في خدمة المعنى الذي ارتكزت عليه دراسته.

٣- أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب عند أبي جعفرَ النحاس، دراسة تطبيقية على سورة المائدة، للدكتور: عبدالعزيز موسى درويش علي، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الأميرة عالية الجامعية، الأردن.

أخذت هذه الدراسة إعراب أبي جعفر النحاس لسورة المائدة مدخلًا لدراسة أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب، ودراسة العلاقة بينهما واقتصرت على شواهد القرآن، وآيات سورة المائدة على وجه التحديد،

وحصرت الدراسة الآيات المختلف في إعرابها عند علماء اللغة، والتي تحمل أوجهًا متعددةً في الإعراب، وتم مناقشة المعنى المترتب على كل وجه، ووصلت الدراسة كغيرها من الدراسات إلى نتائج أبرزها أن المعنى هو المحرك الرئيس للأوجه الإعرابية، وهو الحَكَمُ في بيان الراجح من المرجوح من هذه الأوجه.

٤- المعنى وتعدد التوجيه النحوي، دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني، رسالة ماجستير في النحو والصرف، من جامعة أم القرى عام ٢٠١٤م، للطالب منصور صلاح رويحج الرحيلي، بإشراف الدكتور: عطية المحمودي.

درس الباحث فيها العلاقة بين المعنى والإعراب عند ابن جني، وما يقدمه ابن جني عند تعارض المعنى مع القاعدة النحوية، والمعايير التي احتكم إليها ابن جني في ترجيح المسائل التي وقع فيها تعدد الأوجه الإعرابية، وكان في هذه الدراسة محاولةٌ لفهم منحى ابنِ جني في النحو، ومقارنةٌ بين أسلوب التنظير الذي انتهجه في الخصائص، وأسلوب التطبيق الذي عمل عليه في دراسة الحماسة، وكل هذا مبني على المعنى من خلال تراث ابن جني النحوي.

منهج البحث:

انتهج هذا البحث الوصف التحليلي النقدي الذي يرصد الشواهد النحوية في كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، والتي يؤثِّر فيها المعنى ويوجهها نحويًا إلى توجيهٍ معينٍ يخدم المعنى ولا يُنَافي الصناعة اللفظية، والأخذ في الاعتبار للنقل والعقل واطراد القواعد المعروفة عن تركيب الكلام، وبعد ذلك يتم ترتيب الشواهد حَسْبَ الأبواب والفصول كما في المفصل للزمخشري؛ لأن ابن الحاجب تقيد بذلك في شرحه، والطريقة المتبعة في دراسة هذه الشواهد ستكون وفق الخطوات التالية:

١- رصد الشواهد النحوية وجمعُها، والتي يؤثر فيها المعنى ويوجهها توجيهًا واضحًا مبنيًا عليه، وتوزيعها على الأبواب النحوية والأقسام التي بُنِيَ عليها الإيضاحُ في شرح المفصل لابن الحاجب، وكذلك المفصل للزمخشري قبله فهذا مقيد بذلك.

٢- وضع عنوان لكل مسألة بها شاهد وفق ترتيب البحث.

٣- وضع تقديمٍ للمسألة، يوضح ملامحها، ويأخذ القارئ من العنوان إلى نص الزمخشري إن وجد؛ لأخذ المسألة من إرهاصاتها الأولى.

٤- الدخول إلى نص ابن الحاجب وذكره كاملًا شاملًا جميع جوانب المعنى ما صح منها وما فسد، وجميع جوانب الصناعة ما قُرِّب منها وما استُبعِد.

٥- شرح كلام ابن الحاجب عن الشاهد، وجوانبه اللفظية والمعنوية، ويكون ذلك مبنيًا على استقراء آراء النحاة، ثم ترشيح الآراء الأنسب للمعنى، والأقوى في الصناعة، فإذا تساوت التوجيهات في المعنى أُخِذَ بما يتوافق مع قواعد تركيب الكلام والنحو.

٦- بيان الخلاف في الشاهد، وأصحاب كل رأي، وموقف ابن الحاجب من ذلك.

٧- بيان موقف الباحث من هذا كله، ويكون مستندًا على حججٍ علميةٍ واضحةٍ، سواء وافق ابن الحاجب أو خالفه.

٨- مراعاة عدم التعصب لأي مدرسة من مدارس النحو؛ ليخرج البحث بصورة علمية موضوعية.

٩- تخريج جميع الشواهد.

١٠- بيان وجه الاستشهاد من كل شاهد في موضعه الذي ذكر فيه.

١١- تحديد التوجيه النحوي الذي يوجّه به المعنى كلَّ شاهد من شواهد الدراسة.

حدود البحث:

هذا البحث محكومٌ بالاقتصار على دراسة الشواهد النحوية في إيضاح ابن الحاجب، والتي يكون فيها أثر المعنى بارزًا على الأوجه الإعرابية المتعددة في الشاهد، وقد تتعدد الأوجه الإعرابية والحركة واحدة، مثل التوجيه بالحال المنصوب، والتوجيه بالمفعول به المنصوب، فتكون الحركة الإعرابية واحدة، ولكن ما يصف الحال ليس كما يصف المفعول به، فيكون الأخذ بالتوجيه الذي تبرز فيه خدمة المعنى، وفي هذه الحدود تكون هذه الدراسة، ولا تخرج عنها إلا بما يتصل مباشرةً بها، أو ما يقدِّم لها ويشرح عنها.

هيكل البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقسم إلى:

مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

١ – المقدمة، وتشمل:

موضوع البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومشكلته، وحدوده، والمنهج المتبع فيه، وهيكله.

٢ – التمهيد: ابن الحاجب وعلاقة المعنى بتوجيه الشواهد؛ وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بابن الحاجب وكتابه الإيضاح في شرح المفصل.
- المبحث الثاني: التعريف بالمعنى والشاهد والإعراب.
- المبحث الثالث: أثر المعنى في توجيه الإعراب.

الفصل الأول: أثر المعنى في توجيه الشواهد النحوية عند ابن الحاجب في قسم الأسماء؛ وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: المرفوعات.

المبحث الثاني: المنصوبات.

المبحث الثالث: المجرورات.

المبحث الرابع: أصناف الاسم المبني.

المبحث الخامس: الأسماء المتصلة بالأفعال.

الفصل الثاني:أثر المعنى في توجيه الشواهد النحوية عند ابن الحاجب في قسم الأفعال؛ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وجوه إعراب المضارع.

المبحث الثاني: أفعال المقاربة.

المبحث الثالث: فعلا المدح والذم.

الفصل الثالث: أثر المعنى في توجيه الشواهد النحوية عند ابن الحاجب في قسم الحروف؛ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حروف الإضافة.

المبحث الثاني: الحروف المشبهة بالفعل.

المبحث الثالث: حروف العطف.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

التمهيـــد

التعريف بابن الحاجب وعلاقة المعنى بتوجيه الشواهد؛ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ابن الحاجب وكتابه الإيضاح في شرح المفصل.

المبحث الثاني: التعريف بالمعنى والشاهد والإعراب.

المبحث الثالث: أثر المعنى في توجيه الإعراب

المبحث الأول: التعريف بابن الحاجب وكتابه الإيضاح في شرح المفصل.

أولًا: التعريف بابن الحاجب.

ابن الحاجب من عظماء الأمة العربية القدماء الذين يجب أن نفاخر بهم، فهو ممن ساهموا في حفظ هذا التراث اللغوي، وتقويم مسائله وتهذيبها، ومناقشة أصوله وقواعده، فقد نهل من العلوم العربية والدينية الكثير؛ مما جعله مؤهلًا لنقدها وتقويمها، فقد أخذ على العلماء السابقين الكثير وأيدهم في الكثير، مما يدل على معرفةٍ فذّةٍ وقدرةٍ واسعةٍ وذكاءٍ خارقٍ.

اسمه ومولده:

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني الأصل، المصري المولد والنشأة [١]، "ولد بعد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة بإسنا[٢]، من الصعيد "[٣]، أما شهرته بابن الحاجب "فكان أبوه حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي"[٤]، "وأما الكردي فهي نسبة إلى الأكراد الذين كانوا ولا يزالون يسكنون أقاليم شمال العراق، والدويني نسبة إلى دوين[٥] وهي بلدة من نواحي أرّان في آخر حدود أذربيجان بالقرب من تفليس، ومنها بنو أيوب الذين منهم صلاح الدين الأيوبي"[٦]، أما المصري فهي نسبة إلى البلد التي ولد فيها ونشأ فيها ومات فيها، والإسنائي نسبة إلى البلدة التي ولد فيها كما تقدم.

---

[١] ينظر: أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: د. إحسان عباس، (بيروت: دار صادر: ١٩٧٢م)، (٢٤٨/٣).

[٢] بالكسر ثم بالسكون، وهي مدينة بأقصى النيل المصري على شاطئ النيل من الجانب الغربي، ياقوت بن عبدالله الحموي، معجم البلدان، (بيروت: دار صادر: ١٩٧٧م)، (١٨٩/١).

[٣] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي: ١٩٦٥م)، (١٣٤/٢).

[٤] محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: د. بشار عواد معروف، و د. محيي هلال السرحان، (بيروت: مؤسسة الرسالة: ١٩٩٦م)، (٢٦٥/٢٣).

[٥] بفتح أوله وكسر ثانيه وياؤه ساكنة، بلدة من نواحي أرّان، وهي تقع حاليا في (أرمينيا) الحموي، مرجع سابق، (٤٩١/٢).

[٦] محمد بن يعقوب الحموي ابن النحوية، مقدمة شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد بن يوسف القاضي، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية: ٢٠١٥م)، (١٢).

أسرته:

كان أبوه جنديًا كرديًا، وهو ابن خال صلاح الدين الأيوبي، وقد انتقلوا من العراق مع الأيوبيين إلى بلاد الشام، ثم انتقلوا معهم إلى مصر، ثم عمل أبوه حاجبًا للأمير عز الدين كما أسلفنا [١]، وذلك بعد فتح بيت المقدس عام (٥٣٨هـ) على يد صلاح الدين [٢].

عصر ابن الحاجب:

عاش ابن الحاجب في الثلث الأخير من القرن السادس والنصف الأول من القرن السابع الهجري، وذلك وقت ضعف وانهيار الخلافة العباسية، فقد تعددت الممالك والدويلات، وتعرضت الدولة الإسلامية للهجوم الصليبي من الغرب، والاجتياح المغولي من الشرق[٣]، ولعل في ذلك ما يكفي لإعطاء صورةٍ واضحةٍ عن أهم المؤثرات في شخصية ابن الحاجب.

حياته:

قدم الشيخ مع أبيه إلى القاهرة قدوم طالب العلم المشغوف به والمهتم، وذلك في صغره فحفظ القرآن ودرس كل ما يتصل به من علوم مثل الفقه وأصول الفقه على مذهب الإمام مالك، كما درس علوم النحو واللغة والأدب [٤].

ودرس علوم القراءات على أيدي القراء فقرأ بالقراءات السبع على شيوخه وبرع في علومها وأتقنها غاية الإتقان، ثم غير موطنه بعدما أخذ وأعطى من العلم في مصر، فانتقل إلى الشام بحثًا عن العلم والعلماء، ودرس بجامعها في الزاوية النورية المالكية، وغلب عليه النحو [٥]، "وبعد رجوعه إلى مصر مع العز ابن عبد السلام بعد أن أخرجهما والي دمشق؛ لإنكارهما عليه أمورًا قام بها، استوطن ابن الحاجب مصر سنة ٦٣٨هـ، وتصدر بالمدرسة الفاضلية بالموضع الذي كان يدرّس فيه الشاطبي، وقد اتضح من سيرته أنه أخذ جولةً في العالم العربي من مصر إلى القدس وإلى غزة ودمشق والكرك، وكان يملي على طلابه في كل مكان يحل فيه، ثم توجه إلى الإسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته

---

[١] ينظر: المرجع السابق، (١٢).

[٢] ينظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ الأيوبيين في مصر وإقليم الشام وبلاد الجزيرة، (بيروت: دار النفائس: ٢٠٠٨م)، (١٦٤-١٦٨).

[٣] ينظر:محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة العباسية، (بيروت: دار النفائس: ٢٠٠٩م)، (٢٥١- ٢٥٥).

[٤] ينظر: ابن خلكان، مرجع سابق، (٢٤٨/٣،٢٤٩).

[٥] ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، مرجع سابق، (١٣٤/٢).

هناك"[١]، فمن هذا نعلم أن ابن الحاجب قد أخذ علمه من ينابيع صافيةٍ ومتنوعة وكل علم طلبه من أهله وأعطاه أهلًا له.

صفاته:

"كان من أذكياء العالم رأسًا في العربية وعلم النظر... وسارت بمصنفاته الركبان، وخالف النحاة في مسائل دقيقة وأورد عليهم إشكالاتٍ مفحمةً"[٢]، وكان فقيهًا فاضلًا مناظرًا بارزًا في عدة علوم متبحرًا فيها، مع ثقةٍ ودينٍ وورعٍ وتواضعٍ واحتمالٍ دون تكلفٍ ، "ضرب به المثل في حدة الذهن وحسن التصور، وكان علامة وقته ورئيس أقرانه، استخرج ما كمن من درر الفهم ، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني، وأسس قواعد تلك المباني، وتفقه حتى ساد أهل عصره، وكان من أنجم الهداية وقد نهل العلماء والفضلاء مما عنده من علم وكان قدوةَ أهلِ زمانه ومكانه في العلم والدين والعدل"[٣]، "وكان أول فقيه جمع بين عقائد المالكية في مصرَ، وعقائد المالكية في المغرب"[٤].

وفاته:

توفي في الإسكندرية خميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة، ودفن في مقبرة ابن أبي شامة[٥].

شيوخه[٦]:

أخذ ابن الحاجب العلم من منابعه الأصلية وينابيعه الصافية في مصر والشام وقد تتلمذ وتأدب على أيدي كبار العلماء والفقهاء والقراء والحكماء ومنهم:

١ــ الإمام الشاطبي أبو محمد بن فِيرَّة بن أبي القاسم خلف الرعيني (٥٣٨ ــ ٥٩٠هـ)، تأدب عليه وقرأ عليه القرآن ببعض الروايات، وسمع منه التيسير والشاطبية.[٧]

---

[١] ابن النحوية، مرجع سابق، (١٣) بتصرف يسير.
[٢] الذهبي، مرجع سابق، (٢٣/٢٦٥،٢٦٦).
[٣] ابن النحوية، مرجع سابق، (١٣) بتصرف يسير.
[٤] رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية: ٢٠١٥م)، (١/٥).
[٥] ينظر: ابن خلكان، مرجع سابق، (٣/٢٥٠).
[٦] ينظر: شرح ابن النحوية (١٤،١٥)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٥)، بغية الوعاة (٢/١٣٤)
[٧] تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤/٧١)، سير أعلام النبلاء (٢/٢٦٢)، بغية الوعاة (٢/٢٦٠).

٢ــ أبو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي الحنفي (٥٢٢ ــ ٥٩٩هـ)، قرأ عليه جميع القراءات.[١]

٣ــ أبو الجود غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله اللخمي (٥١٨ ــ ٦٠٥هـ)، قرأ عليه بالسبع.[٢]

٤ــ أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري (٥٠٦ ــ ٥٩٨هـ)، سمع منه الحديث، وأخذه عنه.[٣]

٥ــ فاطمة بنت سعد الخير، سمع منها الحديث.[٤]

تلاميذه[٥]:

تتلمذ عليه كثير من طلاب العلم حتى أصبحوا علماءَ، وفقهاءَ، فادوا واستفادوا منه رحمه الله، ومنهم:

١ــ الملك الناصر داود بن عيسى بن العادل أبي بكر بن أيوب، وكان سلطان دمشق بعد أبيه نحوًا من سنة (توفي ٦٥٦هـ)، وقرأ عليه النحو.[٦]

٢ــ الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، صاحب الألفية.(توفي ٦٧٢هـ)[٧]

٣ــ الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور، المعروف بابن المنير (توفي ٦٨١هـ)، تفقه به وأجازه بالإفتاء، وكان ابن الحاجب معجبًا به أشد الإعجاب؛ لفرط ذكائه وكثرة بحثه.[٨]

٤ــ الشيخ أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم، الإمام العلامة رضي الدين القسنطيني، الشافعي، النحوي، (٦٠٧ــ٦٩٥هـ)، أخذ عنه النحو وشرح الكافية التي لشيخه.[٩]

---

[١] تنظر ترجمته في: عبد الله بن محمد الذهبي، معرفة القراء الكبار، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرين، (بيروت: مؤسسة الرسالة: ١٩٨٨م)، (٥٣٧/٢)، و ، محمد بن محمد بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر، (بيروت: دار الكتب العلمية: ٢٠٠٦م)، (٢٥٠/٢).

[٢] تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٧٣/٢١)، و بغية الوعاة (٢٤١/٢).

[٣] تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٦٧/٦)، و سير أعلام النبلاء (٣٩٠/٢١).

[٤] تنظر ترجمتها في: وفيات الأعيان (٤٣٥/٢)، و سير أعلام النبلاء (٤١٢/٢١).

[٥] ينظر: مقدمة شرح ابن النحوية (١٥،١٦)، سير أعلام النبلاء (٢٦٦/٢٣)، بغية الوعاة (١٣٥/٢).

[٦] تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٧٦/٢٣)، و صلاح الدين خليل الصفدي، الوافي بالوفيات، (بيروت: دار إحياء التراث العربي: ٢٠٠٠م)، (٣٠١/١٣).

[٧] تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٣٢/٣)، بغية الوعاة (١٣٠/١).

[٨] تنظر ترجمته في: مقدمة شرح ابن النحوية على الكافية (١٥)، بغية الوعاة (٣٨٤/١).

[٩] تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (١٥١/١٠)، و بغية الوعاة (٤٧٠/١)

٥- نجم الدين أحمد محسن مَلي الأنصاري البعلبكي، أخذ عنه النحو (توفي ٦٩٩هـ)[١].

مكانته العلمية:

برع ابن الحاجب في علوم كثيرة، وهي:

القرآن وما اتصل به من علومٍ لغوية، ونحوية، وصرفية، وفقهية، ومن علوم القراءات والتفسير والأصول والفروع والعروض، وكان لديه قدرةٌ عجيبةٌ على الاختصار حيث كان يضنُّ بالحرف إذا كان زائدًا يتم المعنى بدونه، يختصر المقدمات في أول التصنيف بل قد يكتفي بالبسملة، ويدرج الكثير من العلم، والمعنى، والحكمة في اللفظ القليل[٢].

وقال عنه ابن خلكان:

"كان من أحسن خلق الله ذهنًا، جاءني مرارًا؛ بسبب أداء شهاداتٍ، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابةٍ بسكونٍ كثيرٍ وتثبتٍ تام، ومن جملة ما سألته عن مسألة اعتراض الشرط على الشرط في قولهم: (إن أكلتِ إن شربتِ فأنتِ طالق)، لم تعين تقديم الشرب على الأكل؛ بسبب وقوع الطلاق، حتى لو أكلت ثم شربت لا تطلق؟ وسألته عن بيت أبي الطيب المتنبّي وهو قوله:

لقد تصبّرت حتى لات مصطبر فالآن أقحم حتى لات مقتحم

ما السبب الموجب لخفض مصطبر ومقتحم، ولات ليست من أدوات الجر؟

فأطال الكلام فيهما وأحسن الجواب عنهما".[٣]

وقال ابن دقيق العيد: "هذا الرجل تيسرت له البلاغة، فتفيَّأ ظلها الظليل وتفجَّرت ينابيع الحكمة، فكان خاطره ببطن المسيل وقرَّب المرمى، فخفف الحمل الثقيل."[٤]

---

[١] تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (١٩٩/٧)، وعبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (بيروت: دار ابن كثير: ١٩٩١م)، (٧٧٧/٧).

[٢] ينظر: ابن النحوية، مرجع سابق، (١٧،١٦).

[٣] ابن خلكان، مرجع سابق، (٢٥٠/٣).

[٤] مقدمة ابن النحوية، مرجع سابق، (١٧).

وقال ابن أبي شامة: "كان من أذكى الأمة قريحةً، ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل، بارعًا في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية، متقنًا لمذهب مالك، وكان ثقةً حجةً متواضعًا عفيفًا كثير الحياء منصفًا محبًا للعلم وأهله ناشرًا له صبورًا على البلوى محتملًا للأذى"[١].

مصنفاته:[٢]

صنف ابن الحاجب مصنفاتٍ أذهلت القراء والنحاة ورزقت القبول التام لحسنها وجزالتها، وسارت بها الركبان، فقد ترك مجموعة من المصنفات عدتها زهاء عشرين سفرًا وما يزال قسمٌ منها مخطوطًا محفوظًا في المكتبات ومنها:

١ــ الجامع بين الأمهات في الفقه: (مطبوع)، وهو مختصر ابن الحاجب للمالكية، وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في مدح هذا الكتاب.

٢ــ كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب: (مطبوعة بتحقيق: د. إميل بديع يعقوب)، قال عنها أبو حيان هذه نحو الفقهاء، وقد بلغت شروحها سبعة وستين شرحًا.

٣ــ الشافية: (مطبوعة بتحقيق: د. حسن أحمد العثمان الشافيجي)، وهي مختصر مهم في الصرف.

٤ــ الأمالي: (مطبوعة بتحقيق: فخر صالح سليمان)، وهي أمالٍ أملاها ابن الحاجب على تلاميذه في القاهرة، ودمشق، وغزة، وبيت المقدس، وعلَّق فيها على بعض الآي، ومواضع من المفصل، ومسائل خلافية، ومواضع من الكافية، وبعض الشعر، وأودع فيه بعض الأمالي المطلقة، وهي فصول في اللغة والأدب.

٥ــ الإيضاح: (مطبوع) وهو شرح للمفصل كتاب الزمخشري، وهو كتابنا محل الدراسة هنا.

٦ــ نظم الكافية: (مخطوطة)، وسماه الوافية في نظم الكافية.

٧ــ شرح المقدمة الجزولية: (مخطوطة).

٨ــ المقصد الجليل في علم الخليل: (مخطوطة)، وهو نظم في العروض على وزن الشاطبية، تقع في مائة وإحدى وسبعين بيتًا، وشرحها الإمام الإسنوي.

---

[١] أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، الذيل على الروضتين، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية: ٢٠٠٢م)، (٢٨٠/٥).

[٢] ينظر: مقدمة شرح الرضي للكافية، (٦،٥)، مقدمة شرح ابن النحوية، (١٩،١٨).

٩ــ القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة: (مطبوعة بتحقيق: د. طارق الجنابي).

١٠ــ إعراب بعض آيات القرآن الكريم: (مخطوطة).

١١ــ شرح كتاب سيبويه: (مفقود).

١٢ــ المكتفي للمبتدي: (مطبوع)، وهو شرح لإيضاح أبي علي الفارسي في النحو.

١٣ــ عقيدة ابن الحاجب: (مخطوطة).

١٤ــ معجم الشيوخ: (مطبوع).

١٥ــ جمال العرب في علم الأدب: (مطبوع).

١٦ــ رسالة في العشر: (مخطوطة) في برلين بالرقم (٦٨٩٤)، وهو بحث صغير في استعمال كلمة عشر مع الصفتين (أول وآخر).

١٧ــ منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: (مطبوع بتحقيق: د. نزيه حماد)، وقد اختصره بكتاب سماه (مختصر المنتهى)، أو (المختصر الأصولي)، ويعرف بـ(مختصر ابن الحاجب).

١٨ــ الوافية: (مخطوطة)، وهي أرجوزة في نظم الكافية.

ثانيًا: كتابه الإيضاح في شرح المفصل:

قد حظي المفصل في النحو للزمخشري بشروحٍ عدة، منها: شرح ابن يعيش، وشرح الخوارزمي، ومنها كتابنا هذا (الإيضاح)، وقد امتاز عن الشروح الأخرى، بالدخول في المعنى، وفي كلٍّ من هذه الكتب مادةٌ علميةٌ زاخرةٌ بالنحو والمعنى، وبالمقابلة بين هذه الكتب، يتضح أن ابن يعيش أطال ووضح ونقل آراء الكثير من العلماء، وقد كان الخوارزمي أكثر اختصارًا من ابن يعيش، يميل في بعض المواضع إلى الإسهاب ظنًا منه أنها تحمل مادةً يجب أن توضح، ويميل في مواضع أخر إلى الإيجاز وسرعة التعريج على كلام الزمخشري قطعًا ببديهيتها، وأنها لا تحتاج إلى توضيح، وقد قلل الخوارزمي من النقولات عن العلماء مقارنةً بابن يعيش وكلٌّ من الكتابين حمل بصمة المؤلف الخاصة.

أما كتاب الإيضاح فقد احتوى نقولًا نفيسة، ومذاهب نحويةً ونقد لمعظم مسائل المفصل، وقد عكف العلماء عليه، فنقلوا منه، وعولوا عليه في فهمهم مسائل العربية، وناقشوا صاحبه في آرائه، فقد شرح ابن الحاجب كلام الزمخشري شرحًا وافيًا، ميالًا فيه إلى الإيجاز في اللفظ والاختصار، فيكون قليل اللفظ يحمل معانيَ كثيرةً، وقد ركز ابن الحاجب على المعنى وعلاقته باللفظ والإعراب، والقراءات والتفسير، كل ذلك في إخراج مادةٍ علميةٍ قيمةٍ جدًا، وفي حل كثيرٍ من الإشكالات الواردة في الإعراب، عن طريق الاستشهاد بالسماع وتطبيق القياس، واللجوء إلى التفسير وقراءات القراء في كثيرٍ من الآيات القرآنية.

وكان الكتاب كاملًا شاملًا للنحو، وقد طُبع مرتين، مرة في العراق في مجلدين عام ١٩٨٢م في دار نشر وزارة الأوقاف العراقية، بتحقيق: الدكتور/ موسى بناي العليلي، وطُبع في مجلدين عام ٢٠٠٥م في دمشق في دار سعد الدين للطباعة والنشر، بتحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، وقد اعتمدت على الطبعة الأقدم تاريخًا، وبالمقارنة بين الطبعتين فقد تقارب المحتوى العلمي بينهما في الكيف والكم، ولكن الأخير زاد في بعض النصوص من كلامه، ولم يحمل كتابه من صور المخطوطات سوى صورتين فقط، وقد قمت بالاعتماد على الطبعة الأولى.

والكتاب مع صغر حجمه، وجزالة لفظه، وإيجازه الذي لا يخل بالمعنى به مادة علمية وافرة، مع العلم بأنه يكتنف كلامه بعض الغموض أحيانًا الذي يتجلى بعد التمعن والروية، وقد تبين عن الكتاب ما يلي:

١- كان يميل ابن الحاجب في الإيضاح إلى المذهب البصري، ورغم ذلك اتسم بالموضوعية.
٢- كانت له بصمته الخاصة في الإيضاح فيما خالف فيه النحويين من رأي.
٣- ابتعد عن ألفاظ التعصب بين المدرستين ككلمة (أصحابنا).
٤- لم يهمل في الإيضاح مصطلحات المدرستين، وغلب استخدام المصطلحات البصرية.
٥- كان معولًا في الإيضاح على المعنى، وهذا ظاهرٌ حتى في عنوان الكتاب.
٦- رفض في الإيضاح ما خالف المعنى من آراء النحويين سواءً كان من الزمخشري والبصريين أو من الكوفيين.
٧- سار ابن الحاجب في الإيضاح على منهجٍ واحد دقيق في شرحه لكلام الزمخشري التزمه من أول الكتاب إلى آخره.
٨- اعتمد ابن الحاجب في الإيضاح على توضيح المعنى بالأمثلة بما يخدم الصناعة اللفظية.
٩- تجنب الإطالة والكلام الزائد ولم يبرز الخلافات النحوية.
١٠- في شواهده في الإيضاح ابتعد عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة.

١١- لم يستشهد بالحديث إلا قليلًا.

وفي النهاية يمكن اعتبار الإيضاح من كتب العربية التي تُعدُّ أصولًا ومصادر ومنهلًا عذبًا وفير العلم، رحم الله الشيخ وجزاه عن العربية وأهلها خير الجزاء.

المبحث الثاني: التعريف بالمعنى والشاهد والإعراب.

أولًا: التعريف بالمعنى.

المعنى لغة: "ما يقصد به الشيء" [١]، ويأتي بمعنى الإظهار والإفادة والقصد، ويقال: "اشتقاق (المعنى) من (الإظهار) يقال: (عَنَتِ القربة) إذ لم تحفظ الماء بل أظهرته، وعنوان الكتاب من هذا، وقال آخرون: (المعنى) مشتق من قول العرب: (عَنَتِ الأرض بنبات حسن) إذا أنبتت نباتًا حسنًا.

قال الفراء: (لم تعْنُ بلادنا بشيء) إذا لم تنبت، وحكى ابن السّكِّيت: (لم تَعْنِ) من (عَنَتْ تعني) فإذا كان هذا فإن المراد بالمعنى الشيء الذي يفيده اللفظ، كما يقال: (لم تَعنِ هذه الأرض) أي: لم تُفِدْ"[٢].

واصطلاحًا: "الصور الذهنية من حيث إنه وُضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تُقصد باللفظ سميت معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهومًا، ومن حيث إنه مقول في جواب (ما هو) سميت ماهيةً، ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقةً، ومن حيث امتيازه عن الأغيار سميت هويةً، والمعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب"[٣].

ثانيًا: التعريف بالشاهد النحوي.

الشاهد في اللغة: "عبارة عن الحاضر"[٤].

وجاء بمعانٍ أُخر منها: "الشهادة خبر قاطع، والشاهد: اللسان؛ من (قولهم لفلان شاهد حسن)، والشاهد: ما يخرج على رأس المولود، والشاهد: الملك، وقد ارتبط في ذلك كله بالحضور والعلامة" [٥].

وفي الاصطلاح: "هو الاحتجاج للرأي أو المذهب، أي: أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد أو الموثق؛ ليؤيده به ويدعمه"[١].

---

[١] علي محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صدّيق المنشاوي، (القاهرة: دار الفضيلة: ٢٠٠٤م)، (١٨٤،١٨٥).

[٢] أحمد بن فارس الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، (بيروت: دار مكتبة المعارف: ٢٠١٣م)، (١٩٩).

[٣] الجرجاني، معجم التعريفات، مرجع سابق، (١٨٥).

[٤] الجرجاني، المرجع سابق، (١٠٦).

[٥] محمد مكرم منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر: بدون تاريخ) مادة (شهد) (٣/٢٤٠).

وقد عرف اللبدي الشاهد النحوي بقوله: "هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته، يورد للاحتجاج أو الاستدلال به على قول أو رأي"[٢].

"والاستشهاد لا يكون إلا بالقرآن الكريم، وبما صح من الأحاديث الشريفة، وبكلام العرب شعرهم ونثرهم، شريطة أن يكون القائل من عصور الاحتجاج المعتمدة.

ولما كانت هذه العصور محصورةً في العصور المتقدمة إلى بداية العصر العباسي، فإن مجمع اللغة العربية قد وسّع آفاق هذا الاستشهاد، وأعلن أن العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع"[٣].

ثالثًا: التعريف بالإعراب.

المعنى اللغوي:

جاء في لسان العرب أن: "الإعراب معناه الإفصاح والإبانة والإيضاح، أي: أبان وأفصح، وهو مصدر الفعل الرباعي (أعرب)" [٤].

الإعراب في اللغة: يحمل معانيَ كثيرة، "منها، الظهور والبيان، والإجادة والحسن، والتغيير، وإزالة الفساد عن الشيء، والتكلم باللغة العربية"[٥]، وقيل: "الإعراب في اللغة: الإبانة عن المعنى"[٦].

وفي الاصطلاح هو: "اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل"،[٧] وقيل: "تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا"[٨]، وقيل: "الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع ونصب وجر وجزم"[١]، "ويسمى النحو إعرابًا والإعرابُ نحوًا سماعًا؛ لأن الغرض طلب علم واحد"[٢].

---

[١] محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، (بيروت: مؤسسة الرسالة: ١٩٨٥م)، (١١٩).

[٢] محمد سمير اللبدي، المرجع السابق، (١١٩).

[٣] المرجع السابق، (١١٩) بتصرف يسير

[٤] ابن منظور، مرجع سابق، (٥٨٨/١)، مادة (عرب).

[٥] عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار الطلائع: ٢٠٠٩م)، (٣٨).

[٦] علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعّار، (بيروت: دار الكتب العلمية: ١٩٩٨م)، (٣١).

[٧] عبد الله بن الحسين البغدادي، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: محمد عثمان، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية: ٢٠٠٩م)، (٥٣،٥٤).

[٨] ابن عصفور، مرجع سابق، (٣١).

المبحث الثالث: أثر المعنى في توجيه الإعراب.

اللغة العربية كغيرها من اللغات، ترتكز على اللفظ والمعنى، وهما متكاملان، ولا غنى لكل منهما عن الآخر.

"فاللغة أصوات يعبر بها كل قومٍ عن أغراضهم"[٣]، وذلك هو الحد الذي أراده ابن جني قبل أكثر من ألف سنة، والأغراض هي المعاني، أو الدلالات التي يراد نقلُها من متكلم إلى مستمع، أو من كاتب إلى قارئ [٤].

وأول من أثار الجدل بين اللفظ والمعنى هو الجاحظ، تعصبًا للفظ، والتقييم عنده للكلام قائم على قيمة اللفظ وحسن التركيب، فقال: "المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والقروي والبدوي، إنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وفي صحة الطبع وجودة السبك"[٥].

وتبعه أبو هلال العسكري في قوله: "الكلام– أيدك الله– يحسن بسلاسته، وسهولته، ونصاعته، وتخير لفظه"[٦]، وعندما طال الجدل بين أنصار اللفظ وأنصار المعنى، واتضح من الجاحظ والعسكري الانحياز للفظ على حساب المعنى، انبرى لذلك الجرجاني موضحًا أن "الألفاظ خَدَمُ المعاني"[٧].

ورأى الجرجاني[٨] أنه: في حال كون عبارتين بلفظين مختلفين يدلان على معنى واحد، لا فضل لإحداهما على الأخرى حتى تفوقَ صاحبتَهَا في المعنى الذي أراده المتكلم وتخدمه خدمةً أجودَ من الأخرى.

ومن لزم الوسط في هذا كله هو المصيب مثل ابن قتيبة[٩]، فقد وازن بين اللفظ والمعنى، وأدرك اللحمة بينهما، والصحيح أن هذين العنصرين الفنيين متكاملان، ولا يليق ورود أحدهما بدون الآخر، فلا طعم للفظٍ لا معنى له، ولا جودة لمعنىً لفظه ركيك، ولم تُحسن صناعتُه، فالنحو يجمع الاثنين معًا، وهو رابطهما الوثيق، "وهو انتحاء سمت كلام

---

[١] ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، (٣٨).

[٢] عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، (بيروت: دار النفائس: ١٩٨٦م)، (٩١).

[٣] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (بيروت: عالم الكتب: ٢٠١٢م)، (٦٧).

[٤] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، (القاهرة: دار الشروق: ٢٠٠٠م)، (٣٩).

[٥] عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي: ١٩٦٥م)، (٣/١٣١، ١٣٢).

[٦] الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي (مصر: دار إحياء الكتب العربية: ١٩٥٢م)، (٥٥).

[٧] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد عبده وآخرون، (بيروت: دار الكتب العلمية: ١٩٩٥م)، (٣٢٠).

[٨] ينظر : الجرجاني، مرجع سابق، (١٩٩).

[٩] ينظر: عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة: دار الحديث: ١٩٥٨)، (١/ ٦٥– ٦٩).

العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شَذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها"[١].

وما يهمنا هنا هو النحو بلفظه ومعناه وإعرابه، والتأثير المتبادل بين الإعراب والمعنى، فقد يوجه المعنى الإعراب وهو كثير، وقد يحدث العكس وهو أقل مقارنةً بسابقه، وهو جارٍ ومستخدم، والكلام في ذلك على قسمين:

القسم الأول: الإعراب يوجِّه المعنى.

على المعرب أن يفهم المعنى أولًا ثم يعرب، وأحيانًا قد يتعذر الفهم للمعنى من ظاهر الكلام، حينئذٍ يكون التوجيه للإعراب، فهو من يوجه المعنى في هذه الحال.

وقد أفرد ابن جني لذلك بابًا، سماه: (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)، ومثّل لذلك بقولك: (زيدٌ قام) وقال فيه: "ربما ظن بعضم أن زيدًا هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى"[٢].

فالإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه) و (شكر سعيدًا أبوه)، وعلمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شِرْجًا[٣] واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[٤].

وعند غموض المعنى، وغياب الإعراب، ليس لك إلا أن تمسك بالترتيب المعروف عن الجمل في الصناعة، ففي بعض الجمل لا يتضح الإعراب؛ ومن ثم يلتبس المعنى بين الفاعل والمفعول، فالأولى في ذلك تقديم الفاعل على المفعول خوفًا من اللبس[٥].

وعلى هذا فكل حركة إعرابية تحمل معنى، فالعلامة تحدد المعنى النحوي، فتفرق بين الفاعل المرفوع، والمفعول المنصوب، فقد قال في ذلك الزجاجي: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلةً ومفعولةً، ومضافةً ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جُعلِت حركاتُ الإعراب فيها تُنْبِئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمرًا، فدلوا برفع زيد أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به... وكذلك سائر

---

[١] ابن جني، مرجع سابق، (٦٨).
[٢] ابن جني، المرجع سابق، (٢٢٩).
[٣] أي: (نوعًا)
[٤] ابن جني، المرجع سابق، (٦٨).
[٥] ينظر: المرجع السابق، (٦٩).

المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[١].

وكذلك فقد أعطى ابن فارس أهمية بالغة للعلامة الإعرابية، وذلك من حيث أنها تفصل بين المعاني المتماثلة في اللفظ، ويعرف بها من فعل، ومن وقع عليه الفعل، وما أضيف إليه، وما وُصِف، وما أُكِّدَ ونعت وما يُتعجب منه أو يستفهم عنه[٢].

ونخلص إلى أن الإعراب جاء لتوضيح المعنى وإبانته، فإذا أُغْفِلت الجملة من الإعراب تواردتها المعاني من كل صوب، إلى أن يتم وسمها بالإعراب، فيكف القارئ والسامع عن الاحتمالات المختلفة، ويحملها على وجه واحد، ومعنى واحد هو المقصود.

وقد قال ابن جني في ذلك: "تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما، أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"[٣].

وقد يكتنف الغموض العبارات مالم تحط بالموقف رؤيةً، أو خُبرًا، ففي الرؤية قد يلاحظ السامع القرائن المحيطة بالموقف، أو يرى تعابير الوجه، وفي الخُبر قد يكون بين الملقي والمتلقي عهد سابق بمنصوص الكلام، وما عدا ذلك يغمض، إلا أن الإعراب يجلوه، ويجعله واضحًا للعيان لفظَه ومقصودَه.

فقد قال ابن فارس في ذلك: "فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن لو قائلًا قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، أو (ضرب عمر زيد) غير معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: (ما أحسنَ زيدًا!) أو (ما أحسنُ زيدٍ؟) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده"[٤].

بعد الإعراب اتضحت الصورة، فقد أراد تعجبًا أولًا، ثم سأل عن أحسن ما في زيد ثانيًا، ثم ختم بنفي الإحسان عن زيد، والعبارة في كل ذلك واحدة تحمل الأحرف نفسها، ولكن الإعراب أبان عنه، وهذا ما يسمى بتعدد وجوه الإعراب للعبارة الواحدة.

ومن أمثلة حُكم الإعراب على المعنى، لو أنك وجدت خبرًا مكتوبًا بدون حركات إعرابية، ونصه (ضرب الأب ابنه لأنه كان مخمورًا) احتمل ذلك عدة معانٍ، فقد يكون الفاعل الأب، والمفعول الابن، والمخمور أحدهما، فهذان وجهان،

---

[١] الزجاجي، مرجع سابق، (٧٠،٦٩).
[٢] ينظر: ابن فارس، مرجع سابق،(٧٥).
[٣] ابن جني، مرجع سابق، (٨٠٥).
[٤] ابن فارس، مرجع سابق، (١٩٧،١٩٦).

وقد يكون الفاعل الابن، والمفعول الأب، والمخمور أحدهما، وهذان وجهان آخران، ويوضح ذلك كله الإعراب، وذلك بالرتبة والترتيب المعروف عن الجملة الفعلية، فالفاعل الأب، والمفعول الابن، والمخمور الابن أيضًا؛ لعودة الضمير على القريب، فقد وجه الإعراب المعنى هنا، وانحل الإشكال بالصناعة.

ويجب أن يكون الكلامُ خاضعًا، للقواعد المعروفة عن النحو، ولفظه جميل واضح، وفقراته مترابطة، يقصد إلى المعنى المراد ويصيبه، ولا يزيغ عنه، ويرتبط لفظه بمعناه ارتباطًا وثيق الصلة، وكل ذلك تحت مِظلَّةِ النحو، لِتنأَى به عن الأخطاء والسقطات، وأسمى ذلك عبد القاهر الجرجاني بالنظم وقال فيه: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها، وذلك أنَّا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه"[١].

ومن تأثير الإعراب على المعنى تأثير العامل الداخل على اللفظ؛ فهو يغير المعنى، ومثل ذلك الجزم في الأفعال، فهو بتأثير الأداة التي خُصِّصَتْ لذلك، وفي الأفعال المرفوعة تجرد من الأدوات ومعنى الابتداء والاستئناف[٢].

ولكل أداة تدخل على الأفعال معنى، ولعملها أثرٌ في المعنى، فمنها ما يدل على النفي وما يدل على النهي، والتعليل، والأمر.... وهكذا، فالعامل في الشيء مقيد به.

القسم الثاني: المعنى يوجّه الإعراب.

وقد قال عن هذا ابن جني في بابه المذكور آنفًا في القسم الأول: "هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة"[٣].

وقد قصد بذلك الخطأ في التقدير، ومثَّل بقوله (أهلَك والليلَ)، يجرها بعضهم على تقدير قبل الليل، والمعنى الصحيح على النصب، وتقديره: "(الحق أهلك وسابق الليل)"[٤].

وقد رأى الجرجاني[١] أن مدار النظم على معاني النحو، وكل باب من أبوابه يحمل معانيَ كثيرةً، ولكل باب من أبواب النحو معنىً رئيسٌ، وله إعراب.

---

[١] الجرجاني، مرجع سابق، (٦٤).
[٢] ينظر: محمد أحمد خضير، الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية: ٢٠١٠م)، (٢١٥).
[٣] ابن جني، مرجع سابق، (٢٢٩).
[٤] ابن جني، المرجع سابق، (٢٢٩).

فقد خُصَّت العمدُ بالرفع لثقله، وخصت الفضلات بالنصب لخفَّة النصب، والجر لما بينهما؛ لأنه أثقل من النصب، وأخف من الرفع، وقد خُصَّ الفعلُ بالجزم عوضًا عمَّا فاته من المشاركة في الرفع[٢].

وفي معاني المرفوعات، المبتدأ هو الخبر في المعنى[٣]، وعلى هذا فالعلاقة المعنوية قائمة بين المبتدأ والخبر لبني كل منهما على الآخر[٤]، وفي الفاعل ونائبه يكون الإسناد أيضًا وهما سواء، "يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل"[٥]، وجاء الرفع في كل هذا مبنيًّا على فكرة الإسناد، وفي معنى النصب قال المبرد: "اعلم أنه لا ينتصب شيءٌ إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى"[٦].

وكلام المبرد هذا شامل للمفاعيل كلها، والظروف المفعول فيها، والحال، والمستثنى، وما نصب من الأفعال مشبهًا بهذه؛ لوقوع الأثر عليه من أداة تسبقه، وفي المجرورات والتوابع وغيرهما تكون الإضافة، وهي علم الجر، فالإضافة تكون بحرف الجر أو بمعناه[٧].

"ولكل جملة ترتيب متعارف عليه في النحو، للاسمية نسقٌ خاص، وللفعلية آخر، وقد يحدث تغير في الترتيب المعروف وذلك بتأثير من المعنى يستوجب ذلك، فقد يُقَدَّمُ ما حقُّهُ التأخير، وقد يُؤَخَّرُ ما حقُّه التقديم، فقد ارتبط التقديم والتأخير باختلاف معاني التركيب، ومثل ذلك الزيادة والحذف، وكذلك ارتبط المعنى بالتقدير، فيقدر المحذوف مبتدأً أو فعلًا، وارتبط ذلك بالعلامة الإعرابية كما ارتبط بالمعنى المقصود، وقد يحذف المفعول لدلالة المعنى أو لعلم السامع، ويدل على ذلك السياق اللغوي والمقامي، واشترط النحاة لحذف الحرف دلالةَ قرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ على المحذوف، وقد يدل السياق على الجار والمجرور، ويُحذف تحاشيًا للتكرار، وقد يُحذف المضاف وَيُقدر المحذوف اعتمادًا على السياق، وقد ارتبط الحذف بالعَلاقات المعنوية بين عناصر الجملة، فيحذف الموصوف وتقام الصفة، ويُختَلف في التقدير باختلاف ما يعنيه كل واحد من المتكلمين بكلامه"[٨].

---

[١] ينظر : الجرجاني، مرجع سابق، (٦٩).

[٢] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية: ٢٠١٢م)، (٧٥/١) بتصرف يسير.

[٣] ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي: ٢٠٠٩م)، (١٢٧/٢).

[٤] ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[٥] سيبويه، مرجع سابق، (٣٣/١).

[٦] محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي: ١٩٧٩م)، (٢٩٩/٤).

[٧] ينظر: المبرد، المرجع سابق، (٤/ ١٣٦).

[٨] محمد أحمد خضير ، مرجع سابق، (٢٠٤- ٢٠٩)، بتصرف يسير.

ومعلوم أن لكل لفظ معنى، وبضمه إلى آخر قد يحملان معنىً آخر مغايرًا للمعنيين الأصليين، وذكر الجرجاني ذلك في قوله: "يكون للخبر في نفسه معنى هو غير المخبر به والمخبر عنه"[١].

وهذه مواطن الخلاف التي يفصل فيها المعنى؛ فيكون حَكَمًا عادلًا، ويبرز أثر المعنى على الإعراب عند تعدد الأوجه الإعرابية.

"ومن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية: الحذف، والاختلاف في المحذوف، وغياب العلامة الإعرابية، والإعمال، والإلغاء، والتقدير، والاختلاف في المقدر، والقطع، والاستئناف، والإتباع، وارتباط الاستئناف بالرفع، ومن ثم الاختلاف في المعطوف عليه أو النعت"[٢].

وقد تتعدد الأوجه الإعرابية والعلامة واحدة، في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾[٣] ففي كلمة (عليم) يجوز "أن تكون نعتًا لشاكر، أو خبرًا بعد خبر"[٤].

وقد تتعدد الأوجه الإعرابية مع تعدد العلامة، في مثل قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾[٥] ففي الكلمتين "يجوز الرفع على الخبر، أو الاستئناف، والنصب على الحال"[٦]، وهذا كله ظاهر.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[٧] قد يعرب (آدم) بالرفع على الفاعلية، وقد يعرب نصبًا على المفعولية، فالنصب قراءة ابن كثير، والرفع قراءة العامة، ويوجه المعنى بقوة إلى الرفع، فالمعنى يقبل الوجهين، إن شئت جعلت الكلمات هي المتلقي، وإن شئت جعلت (آدم)[٨].

وما يعنينا في بحثنا هذا هو أثر المعنى وتوجيهه للشاهد، ومن أمثلة ما نحن بصدده قوله تعالى:
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٩] ففي كلمة (رسوله) الفتح أو النصب أو الجر، وكلها مقبولةٌ صناعةً، ولكن المعنى

---

[١] الجرجاني، مرجع سابق، (٤١٤).
[٢] محمد أحمد خضير، مرجع سابق، (١٦٠) بتصرف يسير.
[٣] سورة البقرة، الآية: (١٥٨).
[٤] محمد أحمد خضير، مرجع سابق، (١١٦).
[٥] سورة الواقعة، الآية: (٣).
[٦] محمد أحمد خضير، مرجع سابق، (١٣٣).
[٧] سورة البقرة، الآية: (٣٧).
[٨] ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: محمد العزازي، (بيروت: دار الكتب العلمية: ٢٠١٨م)، (٤٦).
[٩] سورة التوبة، الآية: (٣).

يوجه أولًا باستبعاد الجر؛ لأنّه كفر، وما يعنيه هو براءةٌ لله من رسوله والعياذ بالله، والقراءة[١] الصحيحة بالنصب، وهي قراءة ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي، عطفًا على اسم إنّ، وكذلك الرفع، وهو قراءة[٢] الجمهور على تقدير (ورسوله بريء)، وهكذا يتصرف المعنى في الإعراب خلال هذه الدراسة تحت مجهر الدلالة والتفسير والتأويل.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ﴾[٣] وجَّه المعنى بمفعولية إبراهيم، والصناعة تقبل العكس، والمعنى يفسد حين كون إبراهيم فاعلًا، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٤] وجه المعنى بمفعولية لفظ الجلالة، والصناعة تقبل العكس، ولكنَّ العكس كفر، ويفسد المعنى حينها.

وفي قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[٥] على اعتبار الاستثناء فساد في المعنى، وذكر ابن فارس[٦]: أنه لا يستثنى من الشيء إلا ما كان جزءًا منه، وقيل ما دون النصف، وقيل بجواز استثناء النصف؛ لقوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝١ نِّصۡفَهُۥٓ﴾[٧]، وإعراب لفظ الجلالة بدلًا يسوغ الاستثناء وهو لا يجوز؛ لأنه يجعل الله جل جلاله جزءًا من الآلهة.

كذلك في قولك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)[٨]، يجب أن تكون الواو واو الصرف التي ينصب الفعل بعدها، ومع جزم الفعل بعدها على العطف لا نصل إلى المراد، فيوجه المعنى الإعراب هنا إلى النصب على النهي عن الجمع بين الأمرين[٩].

وقد يستغني المعنى عن الإعراب، في مثل قولك: "(خرق الثوب المسمار)"[١٠]، و (كسر المصباح الحجر)، فهو واضح جلي، فاعله ومفعوله ولا حاجة للإعراب عنه.

---

[١] ينظر: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية: ٢٠١٧م)،
[٢] ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٣] سورة البقرة، الآية: (١٢٤).
[٤] سورة فاطر، الآية: (٢٨).
[٥] سورة الأنبياء، الآية: (٢٢).
[٦] ينظر: ابن فارس، مرجع سابق، (١٤١).
[٧] سورة المزمل، الآية: (٢، ٣).
[٨] للنهي عن الجمع بينهما، ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، مرجع سابق، (٣٥/٢).
[٩] ينظر: عبد الرحمن بن محمد أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية: ٢٠٠٦م)، (٤٥٢/٢).
[١٠] همع الهوامع، مرجع سابق، (٢/ ٦).

وبهذا فقد اتضح أن العَلاقة وثيقةٌ، والرابط قوي بين المعنى والإعراب، فالمعنى غالبًا هو الملك الآمر، والإعراب هو المأمور، وقد بُنِيَتْ دراستُنا هذه على أثر المعنى على الأوجه الإعرابية المحتملة لكل شاهد يوجهه المعنى إلى إعراب صحيح ويبطل آخرًا لفساده.

الفصل الأول

الفصل الأول : أثر المعنى في توجيه الشواهد في قسم الأسماء؛

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أثر المعنى في توجيه الشواهد في المرفوعات.

المبحث الثاني: أثر المعنى في توجيه الشواهد في المنصوبات.

المبحث الثالث: أثر المعنى في توجيه الشواهد في المجرورات.

المبحث الرابع: أثر المعنى في توجيه الشواهد في أصناف الاسم المبني.

المبحث الخامس: أثر المعنى في توجيه الشواهد في الأسماء المتصلة بالأفعال

المبحث الأول: أثر المعنى في توجيه الشواهد في المرفوعات؛ وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى: حقيقة التنازع على (قليل) في قول امرئ القيس[١]:

ولَوْ أنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولم أطلُبْ قليلٌ من المالِ[٢]
ولَكنَّمَا أَسْعَى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ وقَدْ يُدْرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أَمثَالِي

التنازع من أكثر الأبواب النحوية اختلافًا؛ لما فيه من كثرة الآراء والمذاهب، ويسمى أيضا باب الإعمال، حيث نجد فعلين متتاليين يحتاج كل منهما إلى فاعل أو مفعول، ولا يوجد في الكلام إلا اسمٌ ظاهرٌ واحدٌ، فإذا تنازعا، "فقد يكون في الفاعلية، مثل: ضربني وأكرمني زيد، وفي المفعولية، مثل: ضربت وأكرمت زيدًا"[٣]،وقد يطلب أحدهما فاعلًا، والآخر مفعولا.

وهنا نتساءل أي الفعلين أحق بالمعمول المذكور؟ والجواب أن هناك اختلافًا بين الكوفيين والبصريين أورده الرضي قائلا: "البصريون يقولون: المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأول، وكذا الكوفيون: يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني، وإنما اختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد، وأيضًا لو أعملت الأول في العطف في نحو: قام وقعد زيد، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل.

ولا تجيء هذه العلة في غير العطف، نحو: جاءني لأكرمه زيد، وكاد يخرج زيد. وقال الكوفيون: إعمال الأول أولى؛ لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني، ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم"[٤].

---

[١] هذان البيتان من الطويل لامريء القيس في ديوانه (١/ ٢٩٩، ٣٦٠)، الكتاب (١/ ٧٩، ٥/٧٤)، المفصل (٦٨)، التخمير (١/ ٢٤١)، الإنصاف (١/ ٧١، ٧٧)، قواعد المطارحة (٣١٥)، شرح الجمل لابن عصفور(٢/ ٩٤)، خزانة الأدب (١/ ٣٢٧، ٤٦٢).

[٢] استشهد به الكوفيون على إعمال الأول في التنازع.

[٣] الرضي، مرجع سابق، (١/١٧٧).

[٤] الرضي، المرجع السابق، (١/١٨٠).

وقال الزمخشري عن هذا الشاهد في سياق كلامه عن التنازع: "**وليس قول امرئ القيس:**

..... **كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال**

من قبيل ما نحن بصدده [التنازع]، إذ لم يوجه فيه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول"[١].

ووافقه في ذلك ابن الحاجب في عدم وجود تنازع حيث شرح كلام الزمخشري قائلا: "وهذا البيت أنشده سيبويه، وقال: ولو نصب [قليل] فسد المعنى، وأورده صاحب الإيضاح[٢] مستدلًا به على مذهب الكوفيين، وما ذكره سيبويه أظهر، وبيان ذلك أن (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير، وإذا وجب أن يكون ذلك مقدرًا وجب أن يكون غير حاصلٍ، فيجب على هذا أن ما يذكر بعدها منفي، إن كان مثبتا، ومثبت إن كان منفيا، فإذا قلت: لو أكرمتني أكرمتك فالإكرامان منفيان، وإذا قلت: لو لم تكرمني لم أكرمك فالإكرامان حاصلان، وإذا ثبت ذلك كان قوله: (فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة) موجبا أن يكون سعيه لأدنى معيشة غير حاصل؛ لأنه مثبت في سياق (لو)، فلو كان (لم أطلب) موجها إلى (قليل) وهو داخل في سياق جواب (لو)، لوجب أن يكون طالبا للقليل، فيكون في صدر البيت إنه لا يطلب القليل، وفي عجزه إنه طالب للقليل، وهو متناقض، وأيضا فإنه قال بعده: ولكنما أسعى لمجد موثل.

وفهم من سياق كلامه أنه لا يطلب إلا الملك، ولا يستقيم أن يكون (لم أطلب) موجها إلى القليل؛ لأنه يلزم أن يكون طالبا للقليل [ليستقيم المعنى]، فيكون قائلا في البيت الذي بعده: (ما أطلب إلا الملك)، وفي هذا البيت إنه يطلب القليل، وهو متناقض، وإذا ثبت أنه ليس موجها للقليل ثبت أنه ليس من هذا الباب[باب التنازع]، إذ شرطه أن يكون الفعلان موجهين إلى شيء واحد، فهذا الذي قصده سيبويه، وجرى الزمخشري على ما أراده، وأما صاحب الإيضاح [الفارسي] فالظاهر أنه قصد جهة أخرى، وهو أنه لم يعطف (لم أطلب) على قوله: (كفاني) فيلزم ما تقدم، ولكنه جعلها واو الحال، وإذا كانت واو الحال لم يلزم أن يكون الطلب مثبتا، بل يجب أن يكون منفيا على ظاهره فكأنه قال: لو كنت ساعيًا لأدنى معيشةٍ دنيئةٍ لكفاني القليل غير طالب له، فيكون الفعلان موجهين إلى القليل بهذا الاعتبار وبهذا التقدير، فصح أن يكون من هذا الباب، ويكون قد أعمل الأول، والظاهر مع سيبويه، إذ استعمال واو

---

[١] أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. خالد إسماعيل، د. رمضان عبد التواب، (القاهرة: مكتبة الآداب: ٢٠٠٩م)، (٦٧، ٦٨).

[٢] الإيضاح العضدي للفارسي

العطف أكثر، وأيضًا فإنه قد فهم من سياق كلام الشاعر أنه لم يقصد إلا إلى نفي طلب الملك في سياق (لو) لقوله: (ولكنما أسعى لمجد مؤثل)، وكأنه تفسير للمفعول الذي حذفه في قوله: (ولم أطلب)، ولو كان من هذا الباب لاقتضى أن يكون إعمال الأول أولى؛ لأن الفصيح قد عدل عن إعمال الثاني مع إمكانه إلى إعمال الأول على وجه يستلزم ضعفا"[١].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن في هذا الشاهد قولين:

الأول: أنه لا تنازع في البيت على اعتبار أن الواو في (ولم أطلب) عاطفة، استدلالًا بالبيت الثاني: (ولكنما أسعى لمجد مؤثل)، وهذا القول هو مذهب سيبويه[٢]، وجمهور النحويين كالزمخشري[٣]، والخوارزمي[٤]، وابن الحاجب[٥]، وغيرهم[٦]. وذهبوا إلى أن نصب (قليل) يفسد المعنى؛ "لأنه في صدر البيت يثبت أنه لا يسعى إلى معيشة دنيئة، وفي عجزه يطلب القليل من المال، إذًا يحدث هنا تناقض.

وعليه فإن الفعل (أطلب) ليس موجها إلى قليل، بل (أطلب) مفعولها محذوف تقديره (الملك)، ودل على ذلك إثبات طلبه للمجد في البيت الثاني، إذًا (قليل) فاعل لكفاني، وعليه فإنه لا يوجد تنازع بين الفعلين على (قليل).

---

[١] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي (العراق : وزارة الأوقاف :١٩٨٢م) (١/ ١٦٩، ١٧٠، ١٧١).

[٢] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٧٩).

[٣] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٦٨).

[٤] ينظر: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (الرياض: مكتبة العبيكان: ٢٠٠٠م)، (١/ ٢٤٢، ٢٤٣).

[٥] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (١/١٦٩- ١٧١).

[٦] ينظر: اللباب (١١٧)، شرح الجمل (٢/ ٩٤- ٩٦)، قواعد المطارحة (٣١٥)، شرح الكافية (١/ ١٨٥- ١٨٨)، التذييل والتكميل (٧/ ١٢١)، أوضح المسالك (٢/ ١٥٨)، شرح ابن عقيل (٢/ ١١٦، ١١٧)، همع الهوامع (٣/ ٩٨)، خزانة الأدب (١/ ٣٢٧).

والتقدير فيه: (كفاني قليل من المال) ولم أطلب الملك، أو كفاني قليل من المال ولم أطلب غيره، فالكلام في سياق لو يفيد نفي السعي للمعيشة الدنيئة، وفي سياق لم نفي النفي إثبات وهذا إثبات لطلب الشاعر للمجد أو للملك"[١].

الثاني: أن في البيت تنازعًا على اعتبار أن الواو واو الحال، فيكون المعنى (لو كنت ساعيا لأدنى معيشة لكفاني القليل غير طالب له) فيكون هنا الفعلان موجهين إلى قليل، وأصحاب هذا الوجه الكوفيون ووافقهم الفارسي، حيث قال: "ومن إعمال الأول قوله: (كفاني ولم أطلب قليل)"[٢].

واستشهد الكوفيون[٣] بهذا البيت على مذهبهم في التنازع، وهو إعمال الأول، واحتجوا على ذلك بأربع حجج:

أحدها: أنه: "إن لم يكن من الإعمال فكيف أجزتم الفصل بجملة أجنبية؟"[٤]، يعنون جملة: (ولم أطلب).

الثاني: عدول الفصيح عن إعمال الثاني إلى إعمال الأول مع أن إعمال الثاني لا يخل بوزن البيت[٥].

الثالث: "إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو في (ولم أطلب) للعطف، ونحن نقول: إن الواو للحال"[٦].

الرابع: "إلام توجه قوله: (ولم أطلب)، إذا لم يكن موجهًا إلى قليل؟"[٧].

وقد رد البصريون على ذلك من عدة أوجه:

---

[١] أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، (بيروت: دار الكتب العلمية: ٢٠١٢م)، (١/ ٣٧٠)، بتصرف يسير.

[٢] الحسن بن أحمد الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (القاهرة: مطبعة دار التأليف: ١٩٩٦م)، (٦٧).

[٣] ينظر: ابن الأنباري، مرجع سابق، (١/ ٧١).

[٤] ابن عصفور، مرجع سابق، (٢/ ٩٧).

[٥] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (١/ ١٨٥).

[٦] الرضي، المرجع سابق، (١/ ١٨٧).

[٧] الرضي، المرجع سابق، (١/ ١٨٧).

١- أن البيت ليس دليلًا على التنازع؛ لأن إعمال الأول فيه جاء مراعاةً للمعنى، ولا يُعمل الثاني للتناقض في المعنى، ولا تنازع في البيت ليبنى عليه قاعدة[١]، ولو تم إعمال الأول؛ لأنه الأهم لديهم، لكان الأولى أن يوضع معموله أقرب له[٢].

٢- قولهم بالفصل بالجملة الأجنبية يُرَد عليه "إنها غير أجنبية"[٣]، وإنما هي جواب (لو).

٣- الجواب على نوع الواو، إنها واو العطف؛ لأن ورودها أكثر وأرجح، والاستشهاد بالراجح أولى[٤].

٤- والجواب على إلام توجَّه (ولم أطلب)؟ هو: إلى المجد المحذوف بدليل البيت الذي يليه، والمعنى: "لو كان سعيي لتحصيل أقل ما يُعاش به، لكنت أكتفي بذلك؛ لأنه قد حصل لي ذلك، ولم أكن أطلب المجد"[٥].

يتضح مما سبق: أن رأي البصريين بأخذ السببية هو الأصوب، وهو ما ذكره أيضًا ابن الحاجب في أنه لا تنازع فيه، لفساد المعنى عند التنازع؛ لأنه على اعتبار التنازع يثبت الفعل (أطلب) في سياق لو ولم، ونفي النفي إثبات، فيثبت طلب القليل من المال الذي ينفيه البيت الثاني في قوله: ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثل، فقد سعى إلى المجد وليس إلى قليلِ المال.

---

[١] ينظر: ابن الأنباري، مرجع سابق، (١/ ٧٨).
[٢] ينظر: العكبري، اللباب، مرجع سابق، (١١٧).
[٣] ابن عصفور، مرجع سابق، (٢/ ٩٧).
[٤] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (١/ ١٨٧).
[٥] الرضي، مرجع سابق، (١/ ١٨٧).

المسألة الثانية: التقديم والتأخير في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[1].

المبتدأ والخبر ركنا الجملة الاسمية، وينقسمان بالنظر إلى التقديم والتأخير إلى ثلاثة أقسام: "قسم يلزم فيه تقديم المبتدأ، وهو كل اسم له الصدارة، كأسماء الشرط والاستفهام، وكل جملة فيها المبتدأ والخبر معرفتان مثل: (زيد أخوك)، وأن يكون المبتدأ مشبهًا بالخبر مثل: (زيد زهيرٌ شعرًا)، وقسم يلزم فيه تقديم الخبر، وهو عندما يكون الخبر مما له الصدارة كأسماء الاستفهام، وعندما يكون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة مثل: (في الدار رجل) وعندما يكون المبتدأ مصدرًا مؤولًا مكونًا من (أنَّ ومعموليها) مثل قولك: (في علمي أنك قائم)، وقسم أنت فيه بالخيار، وهو ما بقي مفردًا كان الخبر أو جملة، مثل: تميمي أنا أو أنا تميمي"[2].

ومما يجوز فيه تقديم الخبر ما قد أشار إليه الزمخشري بقوله: "**يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، كقولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، وكقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه**"[3].

وقال ابن الحاجب شارحًا قول الزمخشري في هذا الشاهد: "المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، وإنما ينهض مثالًا لما ذكره إذا جعل (سواء) خبر مبتدأ مقدمٍ، وأما إذا جعل (سواء) خبر إن، (وأنذرتهم أم لم تنذرهم) فاعل لها خرج عن هذا الباب[4]، وهو قول كثير من الناس، ولكن الذي ذكره هو قول الأكثر، وهو الصحيح؛ لأن (سواء) ليس بصفة في أصل وضعه فإجراؤه على باب الاسمية أولى من إجرائه على باب الوصفية، ولو كان صفة في الأصل لكان تقديره فاعلًا[5] أحسن، ألا ترى[6] أن قولك: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه[7]، أحسن من قولك: مررت برجلٍ قائمٌ أبوه، وقولك: مررت برجل سواءٌ هو وأبوه[8] أحسن من قولك: مررت برجل سواءٍ هو وأبوه، وكذلك ههنا إذا جعلته

---

[1] سورة البقرة، الآية: (٦).
[2] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق، (١ /٣٣٦، ٣٣٧)، بتصرف يسير.
[3] الزمخشري، مرجع سابق، (٧٢).
[4] باب التقديم والتأخير
[5] عاملًا
[6] في الصفة
[7] على الإتباع
[8] على الاستئناف

غير فاعل فيكون سواء خبرًا مقدمًا كان أولى من جعله فاعلًا؛ فيكون (سواء) خبر (إن)، وأما قوله: أأنذرتهم أم لم تنذرهم فهو فعل مقدر بالمصدر، وأصله كما مثل[١]: وإنما عُدِلَ به عن أصله تقويةً لمعناه في غرض التسوية، فإن همزة الاستفهام و(أم) نص في استواء ما وقع بعدهما، فلما قصد إلى تقدير معنى الاستواء استعمل ذلك اللفظ مجردًا عن معنى الاستفهام منقولًا للاستواء خاصة، وهم ينقلون الكلام، وإن كان في الأصل لمعنى إلى معنى آخر؛ لأجل بعض ذلك المعنى، ألا ترى أنهم يقولون أما أنا فافعل كذا أيها الرجل، لا يعنون النداء، وإنما يقصدون الاختصاص لما في النداء من معنى الاختصاص، وتمثيله بذلك مع (تميمي أنا) يشعر بأنه عنده من قبيل الجائز؛ ولأنه قطعه عن قوله، وقد التزم حيث ذكره قبله، والظاهر أنه مما التزم فيه التقديم؛ لأنه لم يسمع خلافه مع كثرته، وسره ما فهم من المبالغة في معنى الاستواء حتى فعلوا ما ذكرناه من التغيير، فتناسب تقديمه تنبيها على المبالغة، وعلى التغيير، وقول أبي علي: سواء مبتدأ؛ لأن الجملة لا تكون مبتدأ، مردود بأن المعنى سواء عليهم الإنذار، وعدمه، وبأنه كان يلزم عود الضمير إليه، ولا ضمير يعود إليه في هذا الباب كله"[٢].

يتضح مما ذكره ابن الحاجب أن: كلمة (سواء) لها ثلاثة أوجه إعرابية:

الأول: أن تكون خبرًا مقدمًا للمبتدأ المؤخر (أأنذرتهم)، وقد قال بهذا الوجه كثير من العلماء ومنهم الخوارزمي[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، وابن هشام[٦] وغيرهم[٧]، وهو الصحيح عند الزمخشري، ووافقه ابن الحاجب، فيرون جواز تقديم الخبر، والمعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، وهمزة الاستفهام، و (أم) يدلان على التسوية[٨]، وقد جوز أصحاب

---

[١] الإنذار

[٢] ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ١٩٠، ١٩١).

[٣] ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (١/ ٢٦٤).

[٤] ينظر: ابن يعيش النحوي الحلبي، شرح المفصل، تحقيق: د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، (الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع: ٢٠١٤م)، (٣/ ٧٠، ٧١).

[٥] ينظر: جمال الدين بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، (القاهرة : المكتبة التوفيقية)، (١/ ٢٨٧، ٣١٧).

[٦] ينظر: الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية: ٢٠١٥م)، (١/ ١٦٢).

[٧] ينظر: الإيضاح (١/ ١٩٠، ١٩١)، قواعد المطارحة (٢٤٧)، التذييل والتكميل (٣/ ٢٥١، ٣٤٧)، أوضح المسالك (١/ ١٦٥)، شرح التصريح (١/ ٥٢٨).

[٨] ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ١٩١).

هذا الوجه "إتيان المبتدأ غير اسم"[١]، وقالوا في هذا الشاهد بلزوم تقديم الخبر احترازًا من "توهم السامع أن المتكلم مستفهم"[٢]، "وقد وقعت الإضافة هنا إلى الفعل لفظًا وإلى المصدر تقديرا قياسا على القول المشهور: (تسمع بالمعَيُديّ خير من أن تراه[٣])"[٤]، والفعل هنا هو المبتدأ مقدرًا بـ (سماعك)، وفي الآية (أأنذرتهم) هو المبتدأ مقدرًا بـ (الإنذار).

"وقد منع هذا الوجه الفارسي، وابن عمرون"[٥]، فقال الفارسي: "سواء في الآية مرتفع بالابتداء، وما بعده مما دخل عليه الاستفهام في موضع الخبر، والجملة في موضع رفع خبر إنَّ"[٦] يريد جملة المبتدأ أو الخبر، وجملة (لا يؤمنون) أجاز فيها الاستئناف أو الحال من الضمير المنصوب أو خبر إنَّ، وفي هذه الحالة يسقط إعراب الجملة الأولى (المبتدأ والخبر)، وتكون اعتراضًا بين اسم إنَّ وخبرها، ورُدَّ عليهما بأن "الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى"[٧].

الثاني: أن تكون خبر إن المتقدمة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾، و(سواء) مصدر فاعله جملة (أأنذرتهم)، وهو الذي لم ير ابن الحاجب صحته[٨]؛ لأن الخبر هو المتمم للفائدة، والتقدير هو: إن الذين كفروا لا يؤمنون، وما بين اسم (إن) وخبرها جملة اعتراضية وهي: سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم[٩].

---

[١] ابن مالك، مرجع سابق، (١/ ٢٨٧).

[٢] ابن مالك، المرجع السابق، (١/ ٣١٧).

[٣] قال أبو هلال: المثل لشقة بن ضمرة، ورواه الأصمعي: تسمع بالمعيدي لا أن تراه، ينظر: العسكري، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد سعيد بسيوني (بيروت: دار الكتب لعلمية: ١٩٨٨م)، (١/ ٢١٥)، وروى الميداني أنه يُضرب لمن خبره خيرٌ من مرآه، وأول من قال به المنذر بن ماء السماء، ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار المعرفة: ٢٠١٠م) (١/ ١٢٩).

[٤] جمال الدين الحسين ابن إياز، قواعد المطارحة، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، (الرياض: العبيكان: ٢٠١١م)، (٢٤٧)، بتصرف يسير.

[٥] خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، أحمد السيد سيد أحمد، (القاهرة : المكتبة التوفيقية)، (١/ ٥٢٨).

[٦] أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل أحمد الموجود، وآخرون (بيروت: دار الكتب العلمية: ٢٠٠٧م)، (١/ ٣٠٥).

[٧] الأزهري، مرجع سابق، (١/ ٥٢٨).

[٨] ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ١٩١).

[٩] ينظر: أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٣، (دمشق: دار القلم: ٢٠١١م)،(١/ ١٠٥).

وقد رأى أصحاب هذا الوجه أن (سواء) عامل، والإنذار وعدمه فاعله، والتقدير عندهم: يستوي الإنذار وعدمه، وعارض ذلك ابن الحاجب مبررًا أن (سواء) ليس وصفًا عاملًا بل إجراؤه اسمًا أولى من إعماله، فيكون (سواء) خبرًا مقدمًا هو الأولى وهو القول الأول[١]. وأبطل هذا الوجه ابن عمرون بحجة أن "الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله"[٢].

الثالث: "أن تكون مبتدأ، وجملة (أأنذرتهم) خبر، وهو قول الفارسي: "أأنذرتهم مبتدأ على الاستئناف"[٣]، ووافقه ابن عمرون، ونقض ابن الحاجب هذا القول وردَّ على ذلك بأمرين: أحدهما: أن المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه، والآخر: أنه لو كانت جملة (أأنذرتهم) خبرًا للمبتدأ (سواء) للزم عود الضمير عليه وليس في الآية كلها ضمير يعود عليه[٤]. وذكر ابن هشام[٥] أن هذا الوجه أضعف الوجوه إعرابًا.

مما سبق يتضح أن: الأصل في المبتدأ أن يكون هو المعروف، ولذلك فإن الإنذار هو المبتدأ من حيث المعنى، والخبر يكون مُتنقلًا وله احتمالات شتى بغرض الوصف، أو الإخبار عن المبتدأ؛ لذا نعتبر كلمة سواء خبرًا مقدمًا، و (أأنذرتهم) مبتدأ مؤخرًا، وهو فعل مقدر بالمصدر إضافة إلى أن معنى المبالغة المطلوب يقتضي تقديم الخبر، وما ذهب إليه ابن الحاجب من إعراب (سواء) خبرًا مقدمًا، وما ورد من حجة لإبطال وجهي الإعراب الآخرين هو الأقرب.

---

[١] ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ١٩٠، ١٩١).
[٢] ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (١/ ١٦٢).
[٣] الفارسي، مرجع سابق، (١/ ٣٠٥).
[٤] ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ١٩٠، ١٩١).
[٥] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (١/ ١٦٢)، أوضح المسالك، (١/ ١٦٦).

المسألة الثالثة: حذف المبتدأ أو الخبر في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1].

"المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، و يكون مرادًا حكمًا وتقديرًا، وقد جاء ذلك مجيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى، فمما حُذف فيه المبتدأ قول المستهل: الهلالُ واللهِ، أي هذا الهلال والله، والمستهل: طالب الهلال"[2]، وقد جاءت مواضع تحتمل الوجهين، حذف المبتدأ أو حذف الخبر.

وعلى ذلك قال الزمخشري: "**وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يحتمل الأمرين، أي فأمري صبر جميل أو فصبر جميل أجمل**"[3].

وقال ابن الحاجب شارحًا قول الزمخشري "وقوله عز وجل: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يحتمل الأمرين، يعني من حذف المبتدأ أو حذف الخبر، قال الشيخ [ابن الحاجب]: إلا أن حذف المبتدأ أولى من أوجه: أحدها، أن حذف المبتدأ أكثر، وحمل الشيء على الأكثر أولى من حمله على الأقل، الآخر: أن الكلام سيق للمدح بحصول الضمير له، فجعل المبتدأ محذوفًا يُحصِّل هذا المعنى، وجعل الخبر محذوفًا لا يحصِّله؛ لأنه غير مخبر بأن الصبر الجميل أجمل بمن قام به؛ ولذلك يقول المتكلم: الصبر الجميل أجمل ولم يرزق منه شيء، الثالث: أن المصادر المنصوبة إذا ارتفعت ينبغي أن تكون على معناها وهي منصوبة، وهي في النصب إذا قلت: صبرت صبرًا جميلًا، فأنت في حال النصب مخبر بالصبر، وإذا جعلت المبتدأ محذوفًا في حال الرفع كنت مخبرًا بالصبر فهو موافق للمنصوب، فكان أولى، والآخر: هو أن المبتدأ إذا كان محذوفًا كانت قرينة حالية، وهي قيام الصبرية دليلًا على المبتدأ المحذوف فحسن حذفه، وإذا كان الخبر هو المحذوف وليس ثم قرينة لفظية ولا حالية تدل على خصوصية الخبر المحذوف؛ فكان ما ذكره من حذف المبتدأ أولى"[4].

---

[1] سورة يوسف ، الآية: (١٨، ٨٢).
[2] ابن يعيش، مرجع سابق، (١/ ٢٣٣، ٢٣٤).
[3] الزمخشري، مرجع سابق، (٧٣).
[4] ابن الحاجب ، الإيضاح، مرجع سابق، (١/١٩٣- ١٩٤).

يتضح مما ذكر ابن الحاجب : أن كلمة (صبر) في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ فيها قولان:

الأول: "أن تكون كلمة (صبر) خبرًا مبتدأه محذوف على تقدير: صبري صبر جميل، وهذا هو مذهب الخليل[١]، وسيبويه[٢]، وقطرب[٣]، وابن الحاجب[٤]، وجمهور النحويين[٥].

وقد رأى ابن الحاجب أن هذا القول الأولى بأمورٍ:

أولها: كثرة ورود حذف المبتدأ، والحمل على الأكثر هو الأرجح.

ثانيها: الغرض هو المدح، ولا يتحقق إلا بحذف المبتدأ، والحمل على الأكثر بحصول الضمير له، والتقدير: (صبري صبر جميل)، وإذا اعتبرنا أن المحذوف هو الخبر، فذلك لا يحقق غرض المدح في المعنى، ويتحول المعنى من مدح إلى وصف.

ثالثها: ليظل معنى المصدر وهو مرفوع موافقًا لمعناه وهو منصوب، فلو قلت: (صبرت صبرًا جميلًا)، فالمخبر عنه هو (صبرًا)، ولو قلت: (صبري صبرٌ جميلٌ) فالمخبر عنه هو المبتدأ المحذوف، لذلك فإن حذف المبتدأ أولى؛ لموافقة معناه في حالة النصب، فأنت مخبر بالصبر في النصب والرفع، وهذا التوافق يُلزم بأن يكون المحذوف هو المبتدأ.

رابعها: القرينة الحالية وهي قيام الصبرية قائمة لحذف المبتدأ، ولو قدرنا حذف الخبر، فلا قرينة حالية، ولا لفظية تدل على خصوصية الخبر، فكان حذف المبتدأ أبلغ من حذف الخبر، وموافق للمعنى المنشود.

وقدره سيبويه بقولك: "الأمر صبر جميل"[٦]، وقدره غيره بقولك: "فشأني صبر جميل، أو: الذي اعتقده صبر جميل"[١]، وذكروا أن هذا الشاهد من المواضع التي يكثر فيها حذف المبتدأ، وهو أن يدل عليه معنى الكلام

---

[١] ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، (القاهرة: دار الحديث: ٢٠٠٤م)، (٣/ ٧٨)، ذكره الزجاج.

[٢] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٣٢١).

[٣] ذكر ذلك الزجاج، ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٧٨).

[٤] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (١/ ١٩٣- ١٩٤).

[٥] ينظر: إعراب القرآن (٢/ ١٩٥)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٩٣، ١٩٤)، قواعد المطارحة (١٣٥)، الدر المصون (٨/ ٤٣٢)، شرح ابن عقيل (١/ ٢٠٥).

[٦] سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٣٢١).

المذكور[٢]، ويجب حذف المبتدأ إذا كان "الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل"[٣] كما في هذا الشاهد، فقد ناب المصدر (صبر) مناب الفعل.

الثاني: جواز حذف المبتدأ أو حذف الخبر على حد سواء، وقال بهذا الوجه كثير من النحاة منهم الزمخشري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن هشام[٦]، وغيرهم[٧]، فالتقدير عندهم في حذف المبتدأ: "أمري صبر جميل"[٨]، وفي حذف الخبر: "فصبر جميل أجمل"[٩]، وقد سوغ الابتداء بالنكرة- لمن أجازوا حذف الخبر في شاهدنا- أن النكرة قد وصفت، "والنكرة إذا وصفت جاز الابتداء بها"[١٠].

وقد فصل الفراء بين الموضعين اللذين وردت فيهما هذه الآية في سورة يوسف بناءً على إن المعنى يوجه الإعراب في كل موضع منهما، ففي الآية الثامنة عشرة يرى أن (فصبر جميل) مثل قوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾[١١]، ومثل قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾[١٢]، حيث تحمل معنى جواب الشرط، وحينئذ يكون المحذوف مبتدأ، وقال: "ولو كان: (فصبرًا جميلًا) يكون كالآمر لنفسه بالصبر لجاز. وهي في قراءة أُبَيّ[١٣]: (فصبرًا جميلًا) كذلك على

---

[١] الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٧٨).

[٢] ينظر: ابن إياز، قواعد المطارحة، مرجع سابق، (١٣٤- ١٣٥).

[٣] قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع: ٢٠٠٩م)، (١/ ٢٠٥).

[٤] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٧٣).

[٥] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (١/ ٢٣٦).

[٦] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٦٤٠).

[٧] ينظر: الدر المصون (٦/ ٤٥٧، ٤٥٨)، همع الهوامع (١/ ٣٣٥).

[٨] الزمخشري، مرجع سابق، (٧٣).

[٩] الزمخشري، المرجع سابق، (٧٣).

[١٠] ابن يعيش، مرجع سابق، (١/ ٢٣٦).

[١١] سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).

[١٢] سورة المائدة، الآية: (٨٩).

[١٣] قرأ أُبَيّ، والأشهب، وأبو السمال، وعيسى بن عمر (فصبرًا جميلًا) بنصبها، وروي كذلك عن الكسائي ، ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، تحقيق: برجستراسر(القاهرة: مكتبة المتنبي)،(٦٧)، الكرماني، شواذ القراءات، تحقيق: د. شمران العجلي (بيروت: مؤسسة البلاغ)، (٢٤٣)، العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز(بيروت: عالم الكتب: ١٩٩٦)، (١/٦٩٠).

النصب"[1]، وفي الموضع الثاني: في الآية الثالثة والثمانين من السورة نفسها يرى أن الخبر هو المحذوف حيث قدَّره: "(صبر جميل لا شكوى فيه إلا إلى الله)"[2]، فبهذا يتبين من كلام الفراء أنه رأى جميع الأوجه من الرفع، وحتى النصب أورد ذكره على قراءة أُبَيَّ.

يتضح مما سبق أن الوجهين محتملان، لكن حذف المبتدأ هو الأولى على ما ذكر ابن الحاجب من الأسباب التي أيدت ذلك، وهي التي يُوَجِّه المعنى بصحتها، والداعي للتقدير هنا هو أن الاسم الواحد لا يفيد، والصفة والموصوف في حكم الاسم الواحد، فلا بد من تقدير محذوف هو المبتدأ.

[1] أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: ضياء الدين إبراهيم عبد اللطيف، (القاهرة: القدس للنشر والتوزيع: ٢٠١٧م)، (٣٨٢/١).
[2] الفراء، المرجع السابق، (٣٩٦/١).

المبحث الثاني أثر المعنى في توجيه الشواهد في المنصوبات؛ وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: توجيه المعنى لنصب خيرًا في قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[1].

"تنقسم المنصوبات إلى ثلاثة أقسام، الأول: قسم ينتصب بفعل ظاهر ولا يجوز إضماره، وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن عليه دليل، لا من لفظ متقدم عليه، ولا من تسلط حال"[2]، مثل قولك: أكرم حاتم القوم كلهم، "وقسم ينتصب بفعل، وإن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته، وهو كل فعل إذا أضمر كان له ما يدل عليه إما لفظ متقدم، وإما من تسلط حال"[3]، مثل قولك: إن خيرًا فخيرٌ، "وقسم ينتصب بفعل مضمر، ولا يجوز إظهاره، وذلك يحفظ حفظًا ولا يقاس عليه"[4] كالمنادى، والمنصوب على باب الاشتغال، وإياك، والاسم الذي بعد الواو نحو: إياك والأسد... ومثله قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾.

وقد قال الزمخشري عن القسم الثالث: "**ومن المنصوب باللازم إضماره... قولهم: انته أمرًا قاصدًا؛ لأنه لما قال: انته علم أنه محمول على أمر يخالف المنهي عنه، قال الله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾، ويقولون: حَسْبُك خيرًا لك، ووراءَك أوسعَ لك**"[5].

وقد تناول ابن الحاجب قول الزمخشري مخالفًا له في حكم حذف الفعل في: انته أمرًا قاصدًا، أو ذكره، حيث أوجب الزمخشري حذف الفعل، ورأى ابن الحاجب جواز إظهاره وحذفه فقال: "قوله: ومن المنصوب باللازم إضماره ... ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ قال سيبويه: لأنك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر، فكأنه قال: وائت خيرًا لك، وقال الفراء: المعنى انتهوا انتهاءً خيرًا لكم، وقال الكسائي: المعنى انتهوا يكن خيرًا لكم، وما

---

[1] سورة النساء، الآية: (١٧١).
[2] ابن عصفور، مرجع سابق، (٢/ ٥٧٠).
[3] ابن عصفور، المرجع سابق، (٢/ ٥٧٠).
[4] ابن عصفور، المرجع سابق، (٢/ ٥٧٠).
[5] الزمخشري، مرجع سابق، (٩٨، ٩٩).

ذكره سيبويه أظهر والمعنى عليه، ولذلك أظهروه في مثل: انته وائت أمرًا قاصدًا، وقول الزمخشري: ومنه انْته أمرًا قاصدًا على أنه واجب فيه حذف الفعل غَلَطٌ"[١].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن إعراب (خيرًا) في الآية الكريمة على ثلاثة أقوال:

الأول: (خيرًا) مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره: (ائتوا)، والتقدير هنا: (انتهوا وائتوا خيرًا)، وهذا قول الجمهور ومنهم سيبويه[٢]، والزجاج[٣]، والزمخشري[٤]، وابن الحاجب[٥]، وغيرهم[٦]، إلا أنهم اختلفوا في الإضمار للفعل، هل هو واجب أم جائز إضماره وإظهاره؟ فقال الزمخشري بلزوم الإضمار في (انته أمرا قاصدا)، وقال سيبويه[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩] بجواز الإظهار والإضمار فيه، وقد روي بالحالتين، ومثل شاهدنا قولك: (وراءك أوسعَ لك)، و(حَسْبُك خيرًا لك) ونحوهما، وقول الشاعر[١٠]:

فواعديه سَرْحَتَي مالِكٍ أَو الرُّبَا بينهما أَسْهلا[١١]

وكثر هذا الحذف في الكلام وحذف الفعل؛ لكثرة الاستعمال ولعلم المخاطب به، والذي يدل على حذف الفعل وإضماره قرينة عقلية، وهي أن الذي ينهى عن شيء يأمر بإتيان ضده[١]، "وإضمار الفعل إنما يكون في الأمر والنهي خاصة"[٢].

---

[١] ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق (١/٣٠٨، ٣٠٩).
[٢] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٢٨٢).
[٣] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٢/ ١٠٩).
[٤] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٩٩).
[٥] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (١/ ٣٠٨، ٣٠٩)
[٦] ينظر: إعراب القرآن (١/ ٢٥٣)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٨٠، ١٨١)، شرح الجمل (٢/٥٨٥)، شرح التسهيل (٢/ ٩٧)، شرح الكافية (١/ ٣٠٥)، المقاصد الشافية (٣/ ١٦٤)، شرح التصريح (٢/ ٤١٨)، همع الهوامع (٢/ ١٣)، خزانة الأدب (٢/ ١٢٠).
[٧] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (١/٢٨٢).
[٨] ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/٣٠٨،٣٠٩).
[٩] ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، (٢/ ٩٧).
[١٠] هذا البيت من السريع لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص(٢٧٧)، القصيدة رقم (٢٩٨) ولفظه في الديوان:
وواعديه سدرتي مالك أوذا الذي بينهما أسهلا
، وفي الكتاب (١/ ٢٨٣، ٥/ ٧١)، إعراب القرآن (١/ ٢٥٣، ٥/ ٣٠١)، وشرح الكافية (١/ ٣٠٥)، وفي الخزانة (٢/ ١٢٠، ١٢/٢٠٨).
[١١] والشاهد فيه إضمار الفعل، والتقدير: ائتِ مكانا أسهلا.

الثاني: (خيرًا) صفة للمصدر المحذوف بعد الفعل (انتهوا) والتقدير فيه: (انتهوا انتهاءً خيرًا لكم) فقد حُذِف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه، وهو قول الفراء[٣]، ومثله قوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [٤]، وهي الآية السابقة لشاهدنا مباشرة والتقدير فيها: (فآمنوا إيمانًا خيرًا لكم)، وعلى رأي الفراء أن (خيرًا) متصل بالأمر والأصل فيه: (انتهوا هو خيرٌ لكم) فمع حذف (هو) يتصل المرفوع مباشرة بالأمر فينتصب، كأنه قال: (انتهوا انتهاءً خيرًا لكم)[٥]. ونقل ابن النحاس[٦] عن الأخفش الصغير وصف هذا القول بالخطأ الفاحش؛ لأن المعنى فيه إعطاء أهل الكتاب خيارين، إن انتهوا، وإن بقوا على ما كانوا عليه من التثليث، في حين ضعف ابن عصفور هذا الوجه لفظًا ومعنًى، فمن حيث اللفظ لا يصح تقدير مصدر محذوف ووصفه إلا بتقدير (من) المحذوفة في مثل قولك: (الله أكبر) والمعنى: "أنه لا يُلْزِم التقدير (انتهاءً خيرا لكم) مَن تركه"[٧].

الثالث: (خيرًا) خبر لكان المحذوفة، والتقدير: "(انتهوا يكن خيرًا لكم)"[٨]وهو قول الكسائي، وقد اعترض عليه الفراء؛ لأن حذف (كان) مقيس بعد إن ولو، " ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسنًا، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسنًا وأنت تضمر (تكن)، ولا يصلح أن تقول: انصرنا أخانا، (وأنت تريد: تكن أخانا)"[٩]، وكذلك اعترض عليه ابن النحاس؛ "لأنه لا يُضمَر الشرطُ وجوابه"[١٠]؛ لأن التقدير يكون حينئذ: (انتهوا إن تنتهوا يكن خيرًا لكم)، وقال النحاة[١١] بعدم اطراد قول الكسائي ونحوه من إضمار (كان)، وقد ضعف هذا الوجه؛ لأن كان الناصبة لا تضمر إلا إذا دل عليها دليل في الكلام الظاهر مثل قولك: (إن خيرًا فخير)، ففي مثل هذا بعد (إن) تضمر (كان)

---

[١] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٢٨٣/١، ٢٨٤).
[٢] ينظر: أبو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، (القاهرة: مكتبة الخانجي: ٢٠١٠م)، (١/ ٢٧٠).
[٣] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ٢٥٣).
[٤] سورة النساء، الآية: (١٧٠).
[٥] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ٢٢٠).
[٦] ينظر: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس،إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية: ٢٠٠٩م)، (١/ ٢٥٣).
[٧] ابن عصفور، مرجع سابق،(٥٨٥/٢).
[٨] الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، (١/ ٣٠٥).
[٩] الفراء، مرجع سابق، (١/ ٢٢٠).
[١٠] ابن النحاس، مرجع سابق، (١/ ٢٥٣).
[١١] ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، (١/ ٣٠٥).

وهو مطرد أيضًا بعد (لو) كقولك: (أعطني ولو خبزًا جافًا)، وهناك قول رابع عُزِي لبعض الكوفيين، وهو أن يكون (خيرًا) حالًا منصوبة، ويضعفه أنه غير مشتق[1].

مما سبق يتضح أن: القول الأول هو الأقرب، ويكون التقدير: (انتهوا وافعلوا خيرًا بانتهائكم هذا)، فأنا مع القول بتقدير الفعل، ولا يلزم بالضرورة الإدخال في أمر آخر. والمعنى يوجِّهُ بذلك.

[1] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٤/ ١٦٥).

المسألة الثانية: توجيه إعراب (شركاءكم) في قوله تعالى:﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾"[1]

"المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا، أو معنًى"[2]، وتتشابه واو العطف مع واو المعية فيكون النصب على المعية أو على العطف حسب ما يقتضيه السياق، وفي ذلك ثلاثة أحوال:

أحدها: وجوب إضمار فعل بعد الواو يصل إلى الاسم الذي يليها، مثل قول الشاعر[3]:

عَلَّفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا [4]

الثاني: جواز النصب على المعية، أو إضمار فعل يصل إلى الاسم الذي يلي الواو، مثل قولك: أسرعت والصديق.

الثالث: وجوب النصب على المعية، مثل: سرت والشاطئ[5].

وقد عد الزمخشري قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ من النصب على المعية، فقال: "**المفعول معه: وهو المنصوب بعد (الواو) الكائنة بمعنى (مع)، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلا، كقولك: ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل، ومنه قوله عز وجل: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾**"[6].

وشرح ابن الحاجب قول الزمخشري قائلًا: "وقوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾، على قراءة الجماعة[7] مفعول معه باعتبار أنه في المعنى مشترك بينه وبين فاعل (أجمعوا)، وبيانه من وجهين: أحدهما: أنه لو لم يكن لكان معطوفًا على (أمركم)، ولو كان معطوفًا على (أمركم) لكان التقدير: (أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم)، ولا يقال إلا

---

[1] سورة يونس، الآية: (٧١).

[2] الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، (٢/٣٦).

[3] رجز تام منسوب لذي الرمة وهو ليس في ديوانه، الإنصاف(٢/ ٥٠١، ٢/ ٧١٤)، شرح الجمل (٣/ ٣٥)، الدر المصون (٦/ ٢٤١)، خزانة الأدب (٢/ ٢٣١، ٣/ ١٣٩، ١٢/ ٢٧٧)، والرواية في العجز حتى شتت.

[4] أي: وأسقيتها أو على تأويل علفتها بناولتها.

[5] ينظر: الشاطبي، مرجع سابق، (٣/ ٣٤١).

[6] الزمخشري، مرجع سابق، (١٠٦).

[7] ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف (مصر: دار المعارف)، (٣٢٨)، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية: ٢٠١٦م)، (٢/ ٢١٤).

أجمعت أمري، وجمعت شركائي، والآخر ما ثبت من قراءة[١] يعقوب (شركاؤكم)، بالرفع، عطفًا على الضمير المرفوع المتصل بأجمعوا، ويجوز أن يكون مبتدأ حُذف خبره. وإذا اجتمع قراءتان لإحداهما تأويلان: أحدهما موافقٌ للقراءة الأخرى كان حمله على الموافق أولى؛ لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني و الأصل اتفاقهما"[٢].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن:كلمة (شركاءكم) وردت فيها قراءاتان، النصب والرفع، فالنصب على ثلاثة أوجه:

الأول: مفعول معه؛ لاشتراكه في المعنى مع فاعل (أجمعوا)، وهذا قول كثير من العلماء منهم الزجاج[٣]، والزمخشري[٤]، والخوارزمي[٥]، وغيرهم[٦]، فقد قال ابن الحاجب: إن الجمهور على اتفاق أن النصب على المعية في هذا الشاهد لسببين، أحدهما: لأنه إذا لم ينصب على المعية نصب على العطف والعطف فاسد؛ لأن الفعل (أجمعوا) لا يصل إلا إلى المعاني ولا يصل إلى الشركاء، والآخر: الاستدلال بقراءة الرفع عطفا على الضمير في (أجمعوا)، وهو دليل على المعية، وإذا اجتمع قراءتان، لأحدهما تأويلان، أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان حمله على الموافق أولى فحملناها على المعية؛ لأن القراءة الأخرى بالرفع تحمل على العطف على الضمير في أجمعوا، فتحمل معنى المعية وتدعم قوله بها في النصب على المعية، وقد رد بعضهم[٧] به على الكوفيين في نصبهم (شركاءكم) على المفعولية، "وذلك للسلامة من الإضمار"[٨]، وللقياس على قولهم: "(جاء البرد والطيالسةَ)"[٩] على سبيل التبع والمعية.

---

[١] ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠١٠م)، (١/ ٤٣٤)، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/٦٤٩،٦٥٠)

[٢] ابن الحاجب، مرجع سابق، (١/ ٣٢٤، ٣٢٥).

[٣] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٢٣).

[٤] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (١٠٦).

[٥] ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (١/ ٤٠٩).

[٦] ينظر: الإيضاح (١/٣٢٤)، شرح الكافية (٢/٤٥)، خزانة الأدب (٣/١٣٤).

[٧] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٢٣، ٢٤).

[٨] الرضي، مرجع سابق، (٢/ ٤٥).

[٩] الخوارزمي، مرجع سابق، (١/ ٤٠٩).

الثاني: مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره (ادعوا) وقبله واو عطف، وقد قال به الكسائي والفراء[١]، ورفضه الزجاج وقاس الكلام على قولك: "(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)"[٢] أي: مع فصيلها، ولا فائدة من تقدير فعل، وأخرج ابن عصفور هذا الشاهد من دائرة المفعول معه؛ لأن أصل المفعول معه هو العطف؛ "ولذلك لم يسغ إلا حيث يسوغ العطف والشاهد المذكور لا يجوز فيه العطف"[٣]؛ لأن العامل هو (أجمع) وهو لا يصل إلى الشركاء، والتقدير: (أجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم)، فيكون (شركاءكم) مفعولًا به، وذلك كقول الشاعر[٤]:

يا ليت زوجَك قد غَدا متقلدًا سيفًا ورمحًا [٥]

وأطلق السمين الحلبي[٦] تقدير الفعل فقال بتقدير فعل لائق، وقاس شاهدنا على قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾[٧]، أي: اعتقدوا الإيمان، وكذلك قاسه على البيتين السابقين.

الثالث: معطوف على أمركم المنصوب، وقال به ابن هشام[٨]، وهذا فاسد في المعنى؛ "لأن الفعل أجمعوا لا يصل إلى الشركاء، ومن زعمه قال فيه وجهان: أحدهما: أنه عطف على أمركم بتقدير حذف مضاف وأخذ المضاف إليه إعرابه، والتقدير: (أجمعوا أمركم وأمر شركاءكم) كقوله تعالى:﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[٩]، والآخر: عطف على أمركم من غير تقدير مضاف أو حذف؛ لأنه يقال أيضًا أجمعت شركائي"[١٠].

---

[١] ينظر: الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، (١/ ٣٤٦).
[٢] الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٢٣).
[٣] ابن عصفور، مرجع سابق، (٣/ ٣٥).
[٤] البيت من مجزوء الكامل لعبد الله بن الزبعري في: ديوانه (٣٢)، وفي معاني القرآن للفراء (١/ ٣٤٦)، والإنصاف (٢/ ٥٠٠، ٢/ ٦٩٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٣١)، الدر المصون (٦/ ٢٤١)،خزانة الأدب (٢/ ٢٣١، ٣/ ١٤٢، ٩/ ١٤٢، ١٢/ ١١٨).
[٥] أي: ومتعلقًا رمحًا.
[٦] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٦/٢٤١)،
[٧] سورة الحشر، الآية :(٩).
[٨] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٤١٥).
[٩] سورة يوسف، الآية: (٨٢).
[١٠] السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، (٦/ ٢٤٠، ٢٤١)، بتصرف يسير.

أما الرفع وهي قراءة الحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى، ويعقوب ففيه وجهان:

أحدهما: الرفع على الضمير المرفوع في (فأجمعوا)، وقد عارض هذا الوجه بعض النحاة والقراء، ومنهم الفراء الذي عارض وجه الرفع "لمخالفته للكتاب"[١]؛ ولأن المعنى فيه ضعيف مستندًا على حجة أن "الآلهة لا تعمل ولا تجمع"[٢]، وذكر الفراء أيضًا وجه (النصب) لـ (شركاءكم) على أنها مفعول به لفعل مقدر (ادعوا)، كأنك قلت: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم.

وقد استبعد ابن النحاس هذا القول؛ لأن الشركاء تعني الأصنام، "والأصنام لا تصنع شيئا"[٣]؛ لذلك لا يستقيم عطف الشركاء على الفاعل (الواو في فأجمعوا). ووافقه في ذلك السمين الحلبي[٤]، وأجاز الزجاج العطف على الضمير المرفوع هنا؛ لأن المنصوب قد قوَّى الكلام فقال: "لا تعطف على الضمير المرفوع حتى تقوِّي المرفوع بلفظ معه"[٥]، وسبقه بذلك الأخفش[٦] ولكنه يرى أن النصب أقوى، وحسَّن الرفع.

الآخر: الرفع على "أنه مبتدأ محذوف الخبر تقديره: (وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم)[٧].

وقد ذكر ابن الحاجب هذين الوجهين من الرفع لكنه يرجح النصب على المعية[٨].

---

[١] الفراء، مرجع سابق، (١/ ٣٤٦).
[٢] الفراء، المرجع سابق، (١/ ٣٤٦).
[٣] ابن النحاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، (٢/ ١٥٣).
[٤] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، (٦/ ٢٤٣).
[٥] الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٢٤).
[٦] ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (١/ ٣٧٦).
[٧] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٦/ ٢٤٣).
[٨] ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ٣٢٤).

وكثير من النحويين رأوا الوجهين الأولين من النصب على المعية والمفعولية ومنهم ابن يعيش[١]، وابن مالك[٢]، وابن إياز [٣]، وابن عقيل[٤]، والشاطبي[٥]، وغيرهم[٦]، وقد استشهد أبو حيان[٧] في ذلك بالبيت[٨]:

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا[٩]

ويستساغ ذلك بتقدير مع أو تقدير فعل، وقد يكون التقدير: (كحلن العيونا) أو (مع العيونا)،أو تأويل زججن بـ (زيَّنَّ)، فالبيت كالآية عنده، والفرق الجوهري في الرباعي (أجمع) والثلاثي (جمع) في أن الأول لا يصل إلا إلى المعاني فقط، والأخير قد يصل إلى المعاني والذوات[١٠].

يتضح مما سبق: أن النصب على المفعول معه أولى؛ لما يحمله العطف من فساد في المعنى؛ لأن التقدير في حال العطف سيكون (أجمعوا شركاءكم)، وهذا ظاهر الفساد، فضلًا عن أن جمهور القراء يقرؤونها بالنصب على المفعول معه، وما أشار إليه ابن النحاس من أن الشركاء هم الأصنام، والأصنام لا تصنع شيئًا له أهمية بالغة في حسم المسألة على النصب، وإبعاد الرفع عطفًا على الفاعلية، إضافةً إلى أن العلامة المميزة للمفعول معه هي أن الفعل المذكور في الجملة لا يتوجه إلى ما بعد الواو، فلو توجه إلى ما بعد الواو، لم يكن مفعولًا معه، وهذا اتضح في (شركاءكم)، حيث إن الفعل (أجمع) لا يتوجه إلى شركاءكم، وانتفى العطف لانتفاء التشريك.

---

[١] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٢/ ١٣١).

[٢] ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، (٢/ ٢٠٢).

[٣] ينظر: جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز، المحصول في شرح الفصول، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، (الأردن: دار عمان للنشر والتوزيع: ٢٠١٠م)، (١/ ٥٢٢).

[٤] ينظر: ابن عقيل، مرجع سابق، (٢/ ١٥٤).

[٥] ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى: ٢٠٠٧م)، (٣/ ٣٤٠).

[٦] ينظر: التذييل والتكميل (١٣٤/٨)، همع الهوامع (٢/ ١٨٢).

[٧] ينظر: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم: ١٩٩٨م١)، (٨/ ١٣٤).

[٨] البيت من الوافر للراعي النميري في ديوانه (٢٣٢)، وفي الإنصاف (٢/ ٤٩٩، ٢/ ٧١٣)، التذييل والتكميل (٨/ ١٣٤)، شرح التسهيل (٢/ ٢٠٢)، همع الهوامع (٢/ ١٨٢)، خزانة الأدب (٩/ ١٤١، ١٢/ ٢٦١).

[٩] فزججن الحواجب: أي: دققنها وطولنها؛ لذلك الفعل زججن يمنعه المعنى من الوصول إلى العيون.ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، (٩/ ١٤١).

[١٠] ينظر: الشاطبي، مرجع سابق، (٥/ ١٦٧).

المسألة الثالثة: العامل في نصب بسرًا ورطبًا في قوله:(هذا بسرًا أطيب منه رطبًا).

الأصل في الحال أن تكون مشتقة، وقد تكون جامدة حال تأويلها بمشتق[١]، كأن تدل "على تطوير وقع فيه تفضيل، نحو هذا بسرًا أطيب من رطبا"[٢].

وقد تناول الزمخشري هذا القول في مفصله بعد أن ذكر أن المصدر يقع حالًا، فقال: "**والاسم غير الصفة، والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب، تقول: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا**"[٣].

وشرح ابن الحاجب قول الزمخشري قائلًا: "ومعنى (هذا بُسْرًا أطيب منه رُطَبًا) تفضيل هذه الثمرة في حال كونها بسرًا عليها في حال كونها رطبًا، وقد اختلف النحويون في العامل في (بُسْرًا)، فقال بعضهم: العامل فيه الإشارة، وقال بعضهم: العامل فيه كان مقدرة متعلقة بظرف، كأنه قيل: هذا إذا كان بسرًا أطيب منه إذا كان رطبًا، والعامل في إذا الإشارة، وقال بعضهم: العامل في (بسرًا) أطيب، وقال بعضهم: العامل كان والعامل في إذا (أطيب). والخلاف في الحقيقة هل العامل اسم الإشارة أو أطيب؟ وإذا قُدِّر (إذا)[٤] رجع الخلاف في العامل في (إذا) هل هو الإشارة أو أطيب؟

وقد قال أبو علي الفارسي، وكثير من النحويين: إن العامل (هذا)، وذهب آخرون إلى أن العامل (أطيب)، وهذا هو الصحيح، والقول الأول وهمٌ محض، والدليل على أن العامل أطيب من وجوه: أحدهما: أنا متفقون على جواز زيدٌ قائمًا أحسنُ منه راكبًا، و تمرة نخلتي بسرًا أطيب منه رطبًا، والمعنى فيه كالمعنى سواء كان في المفضل أو المفضل عليه، ولا عامل سوى أطيب وأحسن، وإذا وجب أن يكون (أطيب) هو العامل والمسألة الأخرى بمعناها وجب أن يكون العامل فيها أيضًا أطيب، والوجه الثاني هو أنه لو كان العامل (هذا) لوجب أن يكون في حال الخبر عنه بسرًا، لأنه حال من المشار إليه، فوجب أن يكون في حال الاشارة إليه كذلك، ونحن قاطعون بأنه يجوز أن يكون على غير ذلك، بدليل قولك له: وهو رطب، هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، وكذلك لو كان بلحًا.

---

[١] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٢/ ٦٩).
[٢] الشاطبي، مرجع سابق، (٣/ ٤٣٠).
[٣] الزمخشري، المفصل ، مرجع سابق، (١١٢).
[٤] (إذا كان)

والوجه الثالث: أنه لو كان العامل فيه (هذا) لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقًا؛ لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة لا يوجب تقييد الخبر، بدليل قولك: هذا قائمًا أبي، فالخبر بالأبوة وقعت مطلقة عن الذات المشار إليها، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الخبر بأحسن وقع عن المشار إليه مطلقًا،كأنك قلت: هذا أطيب منه رطبًا، إذ وجود الحال وعدمها إذا كان العامل الإشارة باعتبار الخبر على [حدٍ] سواء، وإذا ثبت ذلك فسد المعنى؛ لأنك فضلت شيئًا على نفسه من غير تقييد له تحصل به الأفضلية.

والوجه الرابع: أنه إذا لم يكن العامل أحسن لم تكن الأحسنية مقيدة بالبسرية؛ لأن المقيد بالحال هو العامل فيها، والعامل فيها هو المقيد بها، وإذا لم تكن الأحسنية مقيدة بالبسرية فسد المعنى؛ لأن الغرض تقييد الأحسنية بالبسرية مفضلة على الرطبية، وهذا معنى العامل في الحال، وإذا ثبت أن الأحسنية مقيدة بالبسرية وجب أن يكون معمولًا لأحسن، فثبت بما ذكرناه أن القول الصحيح قول من قال: إن العامل (أطيب).

فأما من قال: إن العامل (هذا) فشبهتهم أنه لو كان (أحسن) هو العامل في (بسرًا) وقد ثبت أنه العامل في رطبًا؛ لأدى إلى أن يكون الشيء الواحد مقيدا بحالين مختلفين في الحال وهو محال، وهذا ليس بشيء، فإن الأحسن من جهتين؛ لأن معناه زاد حسنه فيعمل في (بسرًا) باعتبار زاد ويعمل في (رطبًا) باعتبار الحسن، حتى لو فككت هذا لقلت: هذا زاد بسرًا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبًا، فيستقيم المعنى المطلوب فثبت أن ما ذكروه وهم محض.

وشبهة أخرى قالوا: لا يتقدم معمول (أفعل) عليه بدليل امتناع زيد منك أحسن، وإذا لم يتقدم منك لم يتقدم الحال، وإذا لم يتقدم فالعامل هذا إذ لا عامل سواه، وهذا عندنا أيضًا غير مستقيم؛ لأن امتناع تقديم منك بعد تسليمه إنما كان لأنه في معنى المضاف إليه بدليل أن قولهم: زيد أحسن منك كقولهم: زيد أحسن الناس في قيام أحدهما مقام الآخر، ولما قام مقام المضاف إليه لكونه المفضل عليه في المعنى كرهوا تقديمه كما كرهوا تقديم المضاف إليه على المضاف، لأنه خلاف لغتهم، وإن كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم من امتناع تقديم معمولٍ هو كالمضاف إليه امتناع المعمول الذي هو الحال مع كون العامل من المشبهات بالفعل، وأيضًا فإن العرب في الشيء إذا فضلوه على نفسه باعتبار حالين من تقدم أحدهما على العامل، وإن كان مما لا يسوغ [تقديمه] لو لم يكن كذلك غرضًا في التنبيه بالتقديم على أنه المفضل، وكذلك إذا فضلوا ذاتين باعتبار [حالين]، وكذلك إذا شبهوا باعتبار حالين، فيقولون: زيد قائمًا أحسن منه قاعدًا، وزيد قائمًا أحسن منك قاعدًا، وزيد قائمًا مثله قاعدًا، وزيد قائمًا مثلك قاعدًا، ويقولون: زيد

قائمًا كعمرو قاعدًا، ولو جاز تقدم هذا المعمول على الكاف التي هي أبعد في العمل من باب أحسن، فتقديم معمول (أحسن) أجوز وأيضًا فإنه يجوز تقديم الظرف"[١].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن: العامل في بسرًا ورطبًا على ثلاثة أقوال:

الأول: العامل في بسرًا ورطبًا هو أفعل التفضيل (أطيب)، وقال بهذا الوجه الرضي[٢]، وأبو حيان[٣] والشاطبي[٤]، وغيرهم[٥]، واختاره ابن الحاجب[٦]، إذ أن المعنى المراد هو تقييد الأفضلية بالبسرية وعليه فإن العامل في الحال لابد أن يكون أفعل التفضيل (أطيب)؛ لأن المقيد بالحال هو العامل فيها والعامل فيها هو المقيد بها ويؤثر فيها؛ لإيصال معنى الأفضلية المراد وهو تقييد الأفضلية بالبسرية؛ لذلك وجب أن يكون أفعل التفضيل متسلطًا على الحال وعاملا فيها.

فأفعل التفضيل "تَضَمَّن معنى فعل تعلق بمصدرين، والتقدير: (هذا يزيد طيبه بسرًا على طيبه رطبًا)، وهذا أصل الكلام، ثم حذف، وضمَّن أفعل التفضيل معنى (يزيد) المتعلق بالمصدرين"[٧]، وجاز أن يعمل فيها اسم التفضيل مراعاة للأصل، "وإليه ذهب المازني، وابن كيسان، وابن جني، وابن خروف، وغيرهم"[٨]، ورأى بعضهم أن هذا الشاهد من الحال الجامدة المؤولة بالمشتق لما فيها من دلالة على تطوير وقع فيه تفضيل، والتقدير فيها: "(هذا مطورًا هذا التطوير أحسن منه هذا التطوير)"[٩]، وأطيب هنا عامل واحد ناب مناب عاملين فعمل في الحالين معًا،

---

[١] ابن الحاجب، الإيضاح ، مرجع سابق، (١/ ٣٣٥- ٣٣٧).
[٢] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٢/ ٦٩- ٧١).
[٣] ينظر: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، (القاهرة: مكتبة الخانجي: ١٩٩٨م)، (٣/ ١٥٨٨).
[٤] ينظر: الشاطبي، مرجع سابق، (٣/٤٣٠).
[٥] ينظر: التذييل والتكميل (٩/١١٠- ١١٧)، أوضح المسالك (٢/٢٨٦)، شرح التصريح (٢/٢٤٦).
[٦] ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح ، مرجع سابق، (١/ ٣٣٥- ٣٣٧).
[٧] أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (٩/ ١١٣).
[٨] أبو حيان، الارتشاف، مرجع سابق، (٣/ ١٥٥٨).
[٩] الشاطبي، مرجع سابق، (٣/ ٤٣٠).

والمعنى: "(بسره أطيب من رطبه)"[١]، وصاحب الحال في بسرًا هو الضمير المستكن في أطيب وصاحب الحال في رطبًا الضمير المستكن في (منه)[٢].

واستدل ابن الحاجب على أن الدليل على أن العامل أطيب بالاتفاق على جواز (زيد قائمًا أحسن منه راكبًا)، و (تمرة نخلتي بسرًا أطيب منه رطبًا) ولا عامل فيهما سوى أفعل التفضيل.

الثاني: أنه (اسم الإشارة) قال بذلك الفارسي[٣]، مستدلًا على ذلك بأن معمول (أفعل) لايتقدم عليه، بدليل امتناع (زيد منك أحسن) وإذا لم يتقدم (منك) لم يتقدم الحال، وإذا لم يتقدم فالعامل (هذا).

ورد ابن الحاجب بأن هذا الكلام لا يستقيم، لثلاثة أسباب:

أحدها: الاتفاق على جواز (زيد قائمًا أحسن منه راكبًا) ولا عامل فيه سوى أحسن.

والثاني: عمل الإشارة يُلزمنا أن يكون التمر في حال الخبر عنه بسرًا، مع أن الإشارة إليه جائزة وحاصلة سواء كان بسرًا أم رطبًا، أي: خالي من اسم الإشارة، واعتبار اسم الإشارة هو العامل في الحال يفسد المعنى، من جهة أن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة لا يوجب تقييد الخبر، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الخبر بـ (أطيب) وقع عن المشار إليه مطلقًا، ولو اعتبرت أن اسم الإشارة هو العامل في بسرًا فإنك بذلك تكون فضلت شيئًا على نفسه من غير تقييد تحصل به الأفضلية.

والثالث: بأن امتناع تقديم (منك) في قولك: زيد منك أحسن، إنما كان لأنه في معنى المضاف إليه لكونه المفضل عليه في المعنى؛ لذلك كرهوا تقديمه من باب كراهة تقديم المضاف إليه على المضاف؛ لأنه خلاف لغتهم، وإن كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم من امتناع (تقديم) معمول هو كالمضاف إليه امتناع المعمول الذي هو الحال مع كون العامل من المشبهات بالفعل.

---

[١] الأزهري، شرح التصريح، مرجع سابق، (٢/ ٦٤٦).
[٢] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٣/ ١٥٨٨).
[٣] ينظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، مرجع سابق، (٢٠١).

الثالث: أنه (كان) المقدرة، وأصحاب هذا القول كثير من النحويين وهم سيبويه[١]، "والمبرد، والزجاج، وابن السراج"[٢]، والسيرافي[٣]، وابن يعيش[٤]، وغيرهم[٥].

وقد اختلف النحاة فيها فمنهم من قال إنها تامَّة، والنصب على الحال لا على الخبر، والعامل في (إذا) الإشارة أو (أطيب)، وهو رأي سيبويه، حيث أفرد له بابًا في كتابه فقال: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا) فإن شئت جعلته حينًا قد مضى، وإن شئت جعلته حينًا مستقبلًا. وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذ كان فيما مضى، لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان. ولو كان على إضمار كان لقلت: هذا التمر أطيب منه البسر؛ لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان ولكنه حال"[٦]، وعند هؤلاء يجوز أن يكون الزمن الذي فضل فيه ماضيًا أو مستقبلًا، فالتقدير فيه: "(هذا إذ كان بسرًا أطيب منه إذا كان رطبًا)"[٧]، فالتفضيل هنا جرى على التمر وهو بين البسرية والرطبية، فالبسر ماضٍ والرطب آتٍ، وفي هذا المرحلة يكثر النقاش حول أنواع التمر.

"ويحتج أصحاب هذا القول لإبعاد كان الناقصة، فلو كانت ناقصة لوقع معها المعرفة فيكون التقدير: (هذا البسر أطيب منه الرطب) فكان تعمل في المعرفة عملها في النكرة، فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة"[٨].

ومنهم من قال أنها ناقصة، قال أبو حيان: "(وهو بعيد)"[٩].

---

[١] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٤٠٠).
[٢] نقل عنهم أبو حيان في التذييل والتكميل (٩/ ١١٠)، ولم أقف عليه في كتبهم.
[٣] ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، مرجع سابق، (٢/ ٢٨٩).
[٤] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٢/ ١٥٥، ١٥٦).
[٥] ينظر: التذييل والتكميل (٩/ ١١٠- ١١٧)؛ المقاصد الشافية (٣/ ٤٨٠- ٤٨١).
[٦] سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، (١/ ٤٠٠).
[٧] السيرافي، شرح الكتاب، مرجع سابق، (٢/ ٢٨٩).
[٨] ابن يعيش، مرجع سابق، (٢/ ١٥٦)، بتصرف يسير.
[٩] أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (٩/ ١١١).

"وقد اعترض الشاطبي على هذا القول بأن سيبويه لم يرد إضمار (كان)، وإنما أراد ذكرها لتوضيح وتفسير معنى الكلام لا تقديرًا، إذ يلزم في إضمارها تكلف من أوجه:

أحدها: إضمار ستة أشياء لا حاجة لها وهي: إذ، وإذا، وكان، وضميرها مكررين في موضعين.

الثاني: التسليم للإضمار، إذ يلزم إضمار أفعل في (إذا- إذ) فالظرف لابد له من عامل، فيلزمك التقدير لعامل له.

الثالث: أفعل في هذا الباب هي أفعل في قوله تعالى: ﴿هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ﴾[1]، فالقصد في شاهدنا وفي هذه الآية تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين، فلم يتم تقدير كان في الآية لاتحاد المتعلق به وشاهدنا كالآية فلا تقدر فيه كان"[2].

يتضح مما سبق: أن العامل هو (أطيب) كما اختاره ابن الحاجب، وإن كان فيه إتيان المعمول قبل العامل؛ لضعف القول بأن العامل كان الناقصة، أو التامة، ولضعف القول أيضًا بأن العامل اسم الإشارة، وما ذكره الشاطبي من تأويل قول سيبويه قريب من الصواب، وحينئذ يمكن اعتبار سيبويه مع أصحاب القول الأول، بأن العامل هو (أفعل) التفضيل.

[1] سورة آل عمران، الآية: (١٦٧).

[2] الشاطبي، مرجع سابق، (٣/ ٤٨٠- ٤٨١)، بتصرف يسير.

المسألة الرابعة: استعمال الجمل استعمال المفردات وإعرابها حالًا في نحو قولهم:(كلَّمْتهُ فاه إلى فيّ)

"الحال وصف لهيئة الفاعل أو المفعول، وذلك نحو: جاء زيد ضاحكًا، وضربت عبد الله باكيًا"[(١)]، وشرطها أن تكون مشتقة، وقد تأتي جامدة وتؤول بالمشتق، كأن تأتي الحال دالة على المفاعلة نحو قولهم: كلمته فاه إلى فيّ، أي: مشافهة[(٢)].

والأصل فيها أن تأتي مفردة كما تقدم، وقد تأتي شبه جملة مثل: جاء زيدٌ في القافلة، وقد تأتي جملة ولابد من الواو، أو ضمير رابط، أو كلاهما، مثل: جاء محمد وهو يضحك.

واعتبر الزمخشري قولهم (كلمته فاه إلى فيّ) من الحال الجملة الاسمية التي شذت عن القاعدة ولم يصحبها الواو، فقال: **"والجملة تقع حالًا، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم: (كلمته فاه إلى في)"**[(٣)].

وقال ابن الحاجب شارحا قول الزمخشري: "وقوله: (كلمته فاه إلى في)، (وبايعته يدًا بيد) من أشكل مسائل النحو؛ لأن الأصل كلمته فوه إلى فيَّ، وبايعته يدٌ بيد، بدليل أن الجمل تُستعمل استعمال المفردات، ولا تُعكس. وأيضًا فإن الهيئات غير الجمل لا تكون إلا مفردة كقولك: ضارب وشبهه سوى ما كُرر للتفضيل نحو (بابًا بابًا) و(فاه إلى فيَّ) لم تُفهم الهيئة إلا من جميعه، فدل على أنه ليس من قبيل المفردات في الأصل.

والوجه الذي به انتصب (فاه) هو أنه كثر استعماله حتى صار بمعنى المشافهة يُفهم منه من غير نظر إلى تفصيل، بل صار فوه إلى فيَّ بمعنى مشافهًا حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فاه المتكلم، ولا فاه غير المتكلم، ولا مدلول الحال، فلما صار كذلك جُعل كالمفردات فأُعرب ما يقبل منه إعراب المفردات بإعراب الحال، وهو (فاه) فنصبوه، وشبهوه بقولهم: بابًا بابًا فهذا وجه قولهم: فاه إلى فيَّ، وإذا كانوا قد بنوا في قولهم: (أيدي سبا) (وأفعل هذا بادي بدا) مع كونه مضافًا؛ لتنزله لكثرة الاستعمال منزلة المفردات، ولم يُستبعد من لغتهم إعراب ما نحن فيه بإعراب المفرد، وبايعته يدًا بيدٍ مثله وأصله يدٌ بيدٍ كما ذكرناه.

---

(١) ابن يعيش، مرجع سابق، (٢/ ١٤٤).

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٣/ ١٥٥٧).

(٣) الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، (١١٤).

وكذلك (بعت الشاء شاةً ودرهمًا) أصله (شاةٌ بدرهمٍ)، أي: (شاةٌ مع درهمٍ)، ثم كثر ذلك فنصبوا (شاةً) نصب (يدًا)، ثم أبدلوا من باء المصاحبة واوًا، وإذا أُبدلت باءُ المصاحبة واوًا وجب أن يُعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها كقولهم: (كلُّ رجلٍ وضيعته)، وقولهم: (امرءًا ونفسَهُ).

وقوله: (وبيَّنْتُ له حسابه بابًا بابًا)، والمعنى بيَّنْتُ له حسابه مفصلًا؛ لأن العرب تكرر الشيء مرتين، فيستوعب تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر، فإذا قلت: جاء القوم ثلاثةً ثلاثةً فمعناه جاءوا مفصلين على هذا العدد المخصوص باعتبار كلماته، وإذا قلت: بينت له الكتاب كلمةً كلمةً فمعناه: بينت له مفصلًا، و كذلك [بيَّنت له الحساب مفصلًا مثل تفصيل لاحقه، فلما كان ذلك][1] يفيد هذه الهيئة المخصوصة صحَّ وقوعه حالًا"[2].

يتضح مما ذكر في الإيضاح أن:

هذا الشاهد يستند على أصل ثابت في النحو وهو المبتدأ والخبر؛ حيث إن أصلهما: (كلمته فوه إلى في)، (وبايعته يدٌ بيد)، ولكثرة استعمال العرب لها منصوبة، وتكرارهم لها تم تأويلها بحال مشتقة من الهيئات الوصفية (كاسم الفاعل واسم المفعول)، وسوغ ذلك استعمال الجمل استعمال المفردات؛ حيث إن الهيئات لا تأتي إلا مفردة، وشذ عن ذلك هذا الشاهد وشبهه؛ حيث جاء جملة واستعمل استعمال المفرد ودل على هيئة؛ لذلك صح إعرابه حالًا مؤولًا بمشتق، فقوله: (كلمته فاه إلى في) تعني: مشافها له، (وبعته يدًا بيد) تعني: مقابضةً، وهي عبارة كثر استعمالها حتى عرفت، فصار من سمع بها فهم مدلولها على الحال والمشافهة بدون تصور لفم المتكلم، أو المخاطب، أو شيء من تفاصيل الموقف، غير تبادل الخطاب الدال على المفاعلة، ويتضح أيضًا: أن (بايعته يدًا بيد) كقولك: (كلمته فاه إلى في)، ثم أبدلوا باء المصاحبة واوا، فأصبح (يدًا ويد)، والأصل في ذلك الرفع، والتركيب هو: (مبتدأ+ جار ومجرور في محل الخبر).

وإعراب (فاه) في قولهم: (كلمته فاه إلى في) على قولين:

---

[1] ساقطة من النسخة العراقية.

[2] ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق (٣٣٩/١، ٣٤٠).

الأول: (فاه) حال منصوبة بالألف وهي من الشاذ المحمول على غيره؛ لأنها مضافة إلى ضمير (معرفة)، وقد حذفت واو الحال، ولا يقاس عليه، وشاهدنا من الجمل التي تستعمل استعمال المفردات، وتم تأويلها بكلمة تدل على الحال "(مكافحًا أو مشافهًا)"[١]، والعامل فيها: (كلمته)، وهي من الحال المعرف بالإضافة[٢]، وأصحاب هذا التوجيه هم الجمهور، ومنهم، سيبويه[٣]، والسيرافي[٤]، والزمخشري[٥]، والخوارزمي[٦]، وغيرهم[٧]، وأفرد لها سيبويه بابًا خاصًا بها فقال: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛ لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به، وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ، كأنه يقول: كلمته وفوه إلى فيّ، أي كلمته وهذه حاله. فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانتصب؛ لأنه حال وقع فيه الفعل.

وأما بايعته يدًا بيد، فليس فيه إلا النصب؛ لأنه لا يحسن أن تقول: بايعته ويدٌ بيد، ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده، ولكنه أراد أن يقول: بايعته بالتعجيل، ولا يبالي أقريبًا كان أم بعيدًا، وإذا قال: كلمته فوه إلى فيَّ، فإنما يريد أن يُخبر عن قُربه، وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد... واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى فيّ؛ لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى إذا قلت إلى فيّ، ولا يجوز أن تقول بايعته يدًا؛ لأنك إنما تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد لأنهما عملان"[٨]، فكل عملين يدلان على المشاركة لا يكتمل أحدهما إلا بذكر الآخر.

"وما جعله شاذا هو وجود الواو وعدم الإضمار، ولو أضمر فيه خرج من الشذوذ، ولو لم يكن شاذًا لجاز أن تقول: كلمته وجهه على وجهي، بنصب وجهه وهذا لا يصح، ولم يقل أحد بهذا، وأجازوا تقديم (فاه) منصوبة، فتقول: (فاه إلى في كلمته)"[٩]، وفي كلاهما "الاسم نائب عن المصدر في معنى الصفة كأنه قال: (بايعته مناقدة) أي:

---

[١] العكبري، اللباب، مرجع سابق، (١٩٨).
[٢] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٢/ ٢٨٢).
[٣] ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، (٣٩٢،٣٩١/١).
[٤] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٢٨٢/٢، ٢٨٣).
[٥] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (١١٤).
[٦] ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (٤٣٢/١).
[٧] ينظر: شرح المفصل (٢/ ١٥٨)، شرح الكافية (٢/ ٥٧)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٦٠)، المقاصد الشافية (٣/ ٤٣٤).
[٨] سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، (١/ ٣٩٢،٣٩١).
[٩] السيرافي، مرجع سابق، (٢/ ٢٨٢، ٢٨٣)، بتصرف يسير.

ناقدًا، وكلمته مشافهة أي: مشافهًا، ولكن يدًا بيد لا يجوز فيها إلا النصب بخلاف كلمته (فوه إلى في) فمعناهما مختلف، وإن كان طريقهما في تقدير الإعراب واحدًا[١]، ففي ذلك شرط المشافهة القرب، والمبايعة والمقابضة تتم عن قرب وبعد، "وقد قاس بعضهم شاهدنا على قولك: (قضَّهم بقضيضهم): يعني كافة، وقالوا إن الأصل فيهما الرفع، ولما فهم منهما معنى المفرد قامت الجملة مقام المفرد، وأدت مؤداه، وأعربت حالًا"[٢].

الثاني: (فاه) مفعول به منصوب لاسم فاعل محذوف تقديره: (جاعلًا) على اعتبار عدم الشذوذ فيه، وهو رأي الكوفيين[٣]، "ويرون أن الأولى النصب إذا كان نكرة مثل : "كلمته فمًا لفم، وحاذيته ركبةً لركبة"[٤]، فالرفع عندهم ضعيف في النكرة، أما في المعرفة فالرفع والنصب مقول صحيح، وقد رُدَّ على أصحاب هذا المذهب بأن إضمار جاعلًا يزيل الشذوذ المعروف عن هذا الشاهد الذي درج كالأمثال على أنه حال، ولو أجزنا تقدير (جاعلًا) لجاز أن تقول: كلمته عينَه إلى عيني بنصب (عين)، ولم يقل بهذا أحد، ولم يُسمع عن أحد[٥]، ولي اعتراض على هذا المذهب، وهو أنه كيف يقدر اسم فاعل ليعمل؟ والفعل ظاهر عامل في الجملة، وذلك مشتق مضمر، فالفعل أقوى وأجدر بالعمل؛ لأنه الأصل، وإنما يعمل اسم الفاعل لشبهه بالفعل، وإذا حضر الماء بطل التيمم.

"وقد أجاز بعضهم الرفع في (فوه) على الابتداء، وعلى حذف واو الحال، والجملة الاسمية في موضع نصب حال، كأنك قلت: (كلمته وفوه إلى في)، وهو قول بعض العرب، وتم الاستغناء عن الواو؛ لوجود عائد يعود على صاحب الحال من متكلم ومخاطب"[٦]، وقد ذكر وجه الرفع البصريون والكوفيون، ولم يعترض عليه أحد فيما وصلت إليه من مراجع[٧].

---

[١] ابن يعيش، مرجع سابق، (٢/ ١٥٨، ١٥٩).
[٢] الرضي، مرجع سابق، (٢/ ٥٧)، بتصرف يسير.
[٣] ينظر: السيرافي، مرجع سابق (٢/٢٨٢).
[٤] أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٣/ ١٥٦٠).
[٥] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٢/ ٢٨٣).
[٦] ابن يعيش، مرجع سابق، (٢/ ١٥٩)، بتصرف يسير.
[٧] ينظر: اللباب (١٩٨)، شرح المفصل (٢/ ١٥٨)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٦١).

مما سبق يتضح: أنه على اعتبار أن العامل في كلمة (فاه) هو تقدير جاعلًا موافقة للكوفيين قريب من الصواب، ولكنه لا يطرد، فمن ثمّ الإعراب حالًا على قول البصريين وما ذهب إليه ابن الحاجب هو الأقرب، فضلًا عن مدلول الكلام على هيئة المشاركة والمفاعلة، والمعنى هنا يوجه الشاهد إلى الحالية لا المفعولية.

المسألة الخامسة: توجيه الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[1]

الاستثناء له أحكام كثيرة، والذي يهمنا هنا أن المستثنى إذا كان تامًا مثبتًا فإنه يجب فيه النصب، وأنه إذا كان تامًا منفيًا فإنه يجوز فيه الوجهان: النصب على الاستثناء، والإتباع على البدلية، وأنه إذا كان ناقصًا منفيًا (المفرغ) فإنه يعرب حسب موقعه في الجملة، وتكون أداة الاستثناء ملغاة[2].

وعلى هذا جاءت هذه المسألة حيث قال الزمخشري: "**وأما قوله عز وجل: ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ فيمن قرأ بالنصب، فمستثنى من قوله تعالى: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾**"[3].

وذكر ابن الحاجب أن الزمخشري يريد الوجهين: التام المثبت، والتام المنفي، ثم اعترض عليه قائلًا: "جعل القراءة بالرفع[4] محمولة على البدل من قوله: ولا يلتفت منكم أحد، وقراءة النصب[5] محمولة على الاستثناء من الموجب من قوله: فأسر بأهلك، وهذا الفصل باطل قطعًا، فإن القراءتين ثابتتان قطعًا، فيمتنع حملهما على وجهين: أحدهما باطل قطعا، والقضية واحدة؛ فهو إما أن يكون سرى بها، أو ما سرى بها، فإن كان قد سرى بها، فليس مستثنى إلا من قوله: ولا يلتفت منكم أحد، وإن كان ما سرى بها، فهو مستثنى من قوله: فأسر بأهلك، فقد ثبت أن أحد التأويلين باطل قطعًا، فلا يصار إليه في إحدى القراءتين الثابتتين قطعًا، والأولى في هذا أن يكون ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾في الرفع

---

[1] سورة هود، الآية: (٨١).

[2] ينظر: شرح الكافية (٢/ ١١٤)، أوضح المسالك (٢/ ٢١٠)، همع الهوامع (٢/ ١٨٤).

[3] الزمخشري، مرجع السابق، (١٢٠).

[4] قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء، ينظر: حجة القراءات (٢٣٦)، البحر المحيط (٥/ ٢٤٨)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١٨).

[5] قراءة العامة بنصب التاء، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد،(٣٣٨)، حجة القراءات (٢٣٦)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١٨).

والنصب، مثل قوله:﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[١]، (وإلا قليلًا)[٢] ولا يبعد أن يكون أقل القراء على الوجه الأقوى، وأكثرهم على الوجه الذي دونه، بل قد التزم بعض الناس أنه يجوز أن يجمع القراء على قراءة غير الأقوى"[٣].

يتضح من كلام ابن الحاجب أن: كلمة (امرأتك) في الآية على ثلاثة أوجه:-

الأول: الاستثناء من المسرى على التام المثبت وفيه النصب فقط، على قراءة العامة إنها مستثناة من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، وقد قال بذلك كثير من النحويين منهم الأخفش[٤]، والفراء[٥]، وابن النحاس[٦]، وابن يعيش[٧]، وغيرهم[٨].

ويرى أصحاب هذا القول أن هذه هي القراءة الراجحة، واستدلوا على عدم مسرى المرأة بقوله: "﴿كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾[٩]، أي: من الباقين"[١٠]، وأن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ أمر من الله للوط عليه السلام ليسمع الأهل ولا استثناء فيه، والاستثناء من المسرى؛ "لأن المرأة لم يكن مباحًا لها الالتفات بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ﴾"[١١]، "وفي الوقت نفسه خرَّجوا قراءة الرفع على الابتداء، وجملة (أنه مصيبها) هي الخبر، والنصب على الاستثناء المنقطع؛ لأن المرأة أخرجها عملها السيئ من جملة الأهل قياسًا على قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾[١٢]، ورأوا أن هذا التصريح ضعيف"[١٣].

---

[١] سورة النساء، الآية: (٦٦).

[٢] بالرفع قراءة العامة، وبالنصب قراءة أُبيّ ، وابن أبي إسحاق، وابن عامر، وعيسى بن عمر، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (٢٣٥)، حجة القراءات (١٣٠)، النشر في القراءات العشر (٢/ ١٨٨).

[٣] ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ٣٦٦).

[٤] ينظر: أبو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، (القاهرة: مكتبة الخانجي: ٢٠١٠م)، (١/ ٣٨٧).

[٥] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ٣٧٠).

[٦] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٢/ ١٧٩).

[٧] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٢/ ٢٠٧).

[٨] ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٢٢)، التذييل والتكميل (٨/ ١٥٥، ٢١٥).

[٩] سورة العنكبوت، الآية: (٣٢).

[١٠] ابن النحاس، مرجع سابق، (٢/ ١٧٩).

[١١] ابن يعيش، مرجع سابق، (٢/ ٢٠٧).

[١٢] سورة هود، الآية: (٤٦).

[١٣] ابن مالك، مرجع سابق، (٢/ ٢٠٦، ٢٠٧)، بتصرف يسير.

وقوَّى هذا الوجه ما رُوي من قراءة عبد الله بن مسعود ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ﴾، فقد سقطت ﴿وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ﴾ من قراءته، ومن مصحفه، والاستثناء من الأهل لا من الالتفات[١].

الثاني: الاستثناء من الالتفات على التام المنفي والمرأة مسري بها وقال به كثير من العلماء منهم ابن هشام[٢]، والأزهري[٣]، والسيوطي[٤]، وفيه النصب والرفع، والذي قرأ بالرفع، وهما ابن كثير وأبو عمرو[٥]، على البدلية من (أحد)، واعتبر أن المرأة مستثناة من الالتفات، وقوله: ﴿وَلَا يَلۡتَفِتۡ﴾ هذا تام منفي، لذا فإن ما بعد إلا يعرب على أنه بدل فتكون امرأة بدل مرفوع (من أحد)، وهو الوجه الذي رآه ابن الحاجب، وحمله على قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ﴾، (إلا قليلا)؛ لأن النفي كالنهي في الاستثناء فقد كثُر القراء على رفع قليل، وهي القراءة غير الأقوى، ولم يرتضِ ابن الحاجب الفصل بين المستثنى والمستثنى منه في التام المثبت، وهو الزعيم في هذا الوجه.

الثالث: الجمع بين وجهين، فيهما الرفع والنصب، وهما التام المثبت، وفيه الاستثناء من قوله: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ﴾، وحكمه النصب الواجب، والتام المنفي، وفيه الاستثناء من ﴿وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ﴾، وحكمه جواز النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية، وهو ما رآه الزجاج[٦]، ووافقه الزمخشري[٧]، والخوارزمي[٨]، وغيرهم[٩]، وردَّ عليهم ابن الحاجب بأن الاستثناء الأول التام المثبت فيه فصل بين المستثنى والمستثنى منه بقوله تعالى: ﴿ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ ﴾، والأولى التقيُّد بما وردت به القراءتان المتواترتان في الاستثناء الثاني التام المنفي.

والتمس الرضي مخرجًا للانتصار للزمخشري فقال: "والجواب أن الإسراء، وإن كان مطلقًا في الظاهر، إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات، إذ المراد: أسر بأهلك إسراءً لا التفات فيه إلا امرأتك، فإنك تسري بها إسراء مع

---

[١] ينظر: حجة القراءات (٢٣٦)، شواذ القراءات للكرماني (٢٣٧).
[٢] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٦٨٥، ٦٨٦).
[٣] ينظر: الأزهري، مرجع سابق، (٢/ ٥٣٦).
[٤] ينظر: السيوطي، مرجع سابق، (٢/ ١٨٩).
[٥] ينظر: حجة القراءات (٢٣٦)، البحر المحيط (٥/ ٢٤٨)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١٨).
[٦] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٥٧).
[٧] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (١٢٠)
[٨] ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (١/ ٤٦٤، ٤٦٥).
[٩] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٢/ ١٣٢، ١٣٣).

الالتفات، فاستثنِ على هذا، إن شئت من أسر، أو من (لا يلتفت)، ولا تناقض، وهذا كما تقول: (امشِ ولا تتبختر)، أي: امشِ مشيًا لا تبختر فيه"[١].

ويتضح مما سبق أن: المعنى يجمع بين وجهي النصب والرفع، فمن نصب فعلى الاستثناء من المسرى، وشبهته أنَّه لم يؤمر بأخذها وهي مستثناة من المسرى، وقدر أنها ستلحق بهم، فإن لحقت بهم ينهاهم عن الالتفات إلا هي ستلتفت، وهنا توجيه للرفع على الإتباع بالبدل من (أحد)، وعند الأخذ بالاعتبار أن المرأة أخرجها العمل السيئ من الأهل، بدليل قوله تعالى لنوحٍ عليه السلام يقصد ابنه: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾، والاستثناء منقطع واجب النصب، لم يكن هناك تبريرٌ لقراءة الرفع[٢].

وما أراه صحيحًا أن يكون أسلوب الاستثناء واحدًا؛ لأن أداة الاستثناء واحدة، وهو (لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك)، تام منفي يجوز فيه النصب على الاستثناء والرفع على البدل من (أحد)، والمرأة من الأهل غير مستثناة من المسرى، ولكن استثنيت من عدم الالتفات والتفتت فأصابها حجر قتلها على ما جاء في بعض الروايات[٣]، وبهذا التوجيه يستقيم مَعَنا وجها الإعراب، وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب وهو الأقرب، ولا يؤدي إلى تضارب الروايات، أو فصل في المعنى، وبهذا تتجنب الإلباس في المعنى وتطرد القاعدة.

---

[١] الرضي، مرجع سابق، (٢/ ١٣٢، ١٣٣).

[٢] ينظر:شرح التسهيل (٢/ ٢٠٦، ٢٠٧)، التذييل والتكميل (٨/ ٢١٥).

[٣] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (٨/ ٢١٥).

المسألة السابعة: لفظ الجلالة بين الوصفية والبدلية في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[1].

"أصل (غير) أن تكون صفة؛ لأنها اسم بمعنى المغايرة، وهي تساوي مغايرا، وبما أن (مغايرًا) صفة، فكذلك (غير) صفة، وأصل (إلا) حرف استثناء، وتُحمل كل واحدة منهما على الأخرى، فيكثر حمل (غير) على (إلا) فتكون للاستثناء، ويقل حمل (إلا) على (غير)، ويكون ذلك عند تعذر الاستثناء، وعند مجيء (إلا) بعد جمع منكور غير محصور"[2].

وجاء على ذلك قول الزمخشري: "**واعلم أن (إلا) و(غير) يتقارضان ما لكل واحد منهما، فالذي لـ(غير) في أصله أن يكون وصفا يمسه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة ودلالته عليها من جهتين؛ من جهة الذات، ومن جهة الصفة، تقول: مررت برجل غير زيد، قاصدًا إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفتُه صفتَه، وفي قوله عز وجل:﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ﴾**[3] **الرفع صفة لـ(القاعدون)، والجر صفة لـ(المؤمنين)، والنصب على الاستثناء، ثم دخل على (إلا) في الاستثناء، وقد دخل عليه (إلا) في الوصفية، وفي التنزيل: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ أي غير الله، ومنه قوله**[4]:

وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلا الْفَرْقَدَانِ [5]

ولا يجوز إجراؤه مجرى غير إلا تابعًا، لو قلت: لو كان فيهما إلا الله كما تقول: لو كان فيهما غير الله لم يجز"[1].

---

[1] سورة الأنبياء، الآية: (٢٢).

[2] ابن إياز، المحصول، مرجع سابق، (٥٠٥/١، ٥٠٦)، بتصرف يسير.

[3] سورة النساء، الآية: (٩٥).

[4] هذا البيت من الوافر لعمرو ابن معدي كرب الزبيدي في ديوانه (١٧٨)، وَرُوي لسوار بن مضرب، وحضرمي بن عامر، وهو في: الكتاب (٣٣٤/٢، ٨٥/٥)، إعراب القرآن لابن النحاس (١٥٨/٢)، الإنصاف (٢١٧/١، ٧١٢/٢)، التخمير (٤٧٣/١)، الإيضاح (٣٧١/١)، شرح الكافية (١٦٠/٢)، البحر المحيط (٤٥٥/١)، المقاصد الشافية (٣٤٧/٣)، همع الهوامع (٢٠٣/٢)، خزانة الأدب(٤٢١/٣، ٤٢٦/٤، ٣٢١/٩، ٢٧٠/١٢).

[5] أي: غير الفرقدين. فالفرقدان: صفة مرفوعة لـ (كل)، وقد ورد خلاف في (إلا) في هذا البيت بين الكوفيين والبصريين، قال الكوفيون: إنها بمعنى الواو عاطفة، وقال البصريون: إنها بمعنى (غير)، والمعنى يساعد ما ذهب إليه البصريون، ينظر: ابن الأنباري، مرجع سابق، (١/ ٢١٧، ٢١٨).

وقد شرح ابن الحاجب قول الزمخشري قائلا: "سبب حمل كل واحد منهما على صاحبه أن ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها، إلا أن (غير) وقوعها موقع (إلا) كثير، ووقوع (إلا) موقع غير قليل، وسببه أن (غير) اسم، وتصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في الحروف، واستشهاده بقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ﴾[٢] الآية إلى آخره. قال الشيخ: فإن قيل (غير) إذا أُضيفت إلى المعرفة فهي نكرة، فكيف جرت على المعرفة صفة؟ فالجواب أن غير إذا كانت في تقسيم حاصر كانت معرفة مثل قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾[٣]، فلذلك جرت كذلك، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، قال بعضهم: ليس على الوصفية، و إنما على البدل، وصحَّ؛ لأنه في معنى النفي؛ لأن معنى قولك: لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله، ما فيهما آلهة إلا الله، فلما كان معناه معنى النفي جرى في البدل مجراه، وهذا ضعيف من أوجه:

أحدها: أنه لو كان كذلك لجاز أن يقول: لو كان فيها آلهة إلا الله، كما يقول: ما فيها إلا الله؛ لأنه بمنزلته وليس الأمر كذلك.

الثاني: أنه لا يجري النفي المعنوي مجرى النفي اللفظي، ألا ترى أنك تقول: أبى القوم إلا زيدًا بالنصب ليس إلا، ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز أبى القوم إلا زيدٌ، وكان المختار، وههنا أولى؛ لأن النفي محققٌ غير مقدرٍ فيه إثباتٌ، وفي (لو) مقدر ما بعدها الإثبات و إنما قُدر فيه النفي لما كان الإثبات تقديرًا.

والثالث: أنه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء ولو كان معناه معنى الاستثناء لجاز أن نقول: إلا اللهَ بالنصب ولا يستقيم المعنى؛ لأن الاستثناء إذا سُكت عنه دخل ما بعده فيما قبله، ألا ترى أنك لا تقول: جاءني رجالٌ إلا زيدًا، فكذلك لا يستقيم أن تقول: "لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله"[٤].

---

[١] الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، (١٢٢- ١٢٣).

[٢] سورة النساء، الآية: (٩٥).

[٣] سورة الفاتحة، الآية: (٧).

[٤] ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (٣٦٩/١- ٣٧١).

يتَّضح مما ذكر ابن الحاجب أن في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ إعراب لفظ الجلالة فيه قولان:

الأول: أن (إلا) بمعنى (غير)، وتعرب صفة لـ(آلهة)، والتقدير فيها: لو كان فيهما غير الله لفسدتا، وقال بهذا كثير من النحويين منهم سيبويه[١]، والكسائي[٢]، والفراء[٣]، والزمخشري[٤]، وابن الأنباري[٥]، وابن الحاجب[٦]، وغيرهم[٧]، وبذلك يكون إعراب لفظ الجلالة صفة؛ لأنه أخذ إعراب (غير) التي حلت (إلا) محلها، و(إلا): حرف لا يقبل الإعراب مبني على السكون، ولا يستقيم إعرابها صفة؛ لذا ارتفع ما بعدها على لفظ ما قبلها، فأخذ لفظ الجلالة إعرابها، ولا يجوز الوقوف على ما قبل (إلا) بل يجب الوصل وعدم الوقوف على الموصوف[٨]، وقد أفرد سيبويه بابا خاصا لهذا وسماه: "باب ما يكون فيه إلا وما بعدها وصفا بمنزلة غير"[٩]، واستدل أصحاب هذا القول بالآية التي هي الشاهد الذي نناقشه، وبقول الشاعر[١٠] المتقدم في كلام الزمخشري:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانَ

وقد قاسوا شاهدنا أيضًا على قولك: "لو كان معنا رجل إلا زيد لغُلبنا"[١١]، فمحال هنا أن يكون استثناء؛ لأنه بذلك يصبح المعنى: (لو كان معنا زيد لغُلبننا).

فبذلك تم حذف المبدل منه وتغير المعنى، فإعراب زيد هنا صفة مرفوعة؛ لأن (إلا) بمعنى (غير) الوصفية، فالأصل في (غير) الوصفية، والأصل في (إلا) الاستثناء، وكذلك على تقدير: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا، وهو

---

[١] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٢/ ٣٣١).
[٢] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٣/ ٤٨). وجدته عنده، ولم أقف عليه في مراجع أخرى.
[٣] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ١٢٩، ٤٤٣).
[٤] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (١٢٢- ١٢٣).
[٥] ينظر: ابن الأنباري، مرجع سابق، (١/ ٢٢٠).
[٦] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (١/ ٣٧٠).
[٧] ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣١٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٧٦)، التخمير (١/ ٤٧٣)، شرح التسهيل (٢/ ٢٣٧)، المحصول (١/ ٥٠٦)، شرح الكافية (٢/ ١٦١)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٢٨)، التذييل والتكميل (٨/ ٢٩٨)، مغني اللبيب (١/ ٢٩١، ٢٩٢)، المقاصد الشافية (٣/ ٣٤٧، ٣٤٨)، شرح التصريح (٢/ ٥٧٣)، همع الهوامع (٢/ ٤٧١).
[٨] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ١٢٩).
[٩] سيبويه، مرجع سابق، (٢/ ٣٣١) .
[١٠] سبق تخريجه.
[١١] سيبويه، مرجع سابق، (٢/ ٣٣١).

يساوي في المعنى: لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا بالغ الفساد[١]، "وإنما يستثنى بـ(غير) في كل مكان يصلح أن يكون صفة، ويوصف بـ (إلا) في كل موضع يصلح أن يكون استثناءً وله شرط وعلامة، أما الشرط: كل موضع لا يصلح استثناء تصلح فيه الصفة كشاهدنا، أما العلامة: أن يكون ما بعد (إلا) تابعا لما قبلها في الإعراب، ومع أن (إلا) لا عراقة لها في الوصف، ولكن جاء ما بعدها تابعًا لما قبلها وسبقت بجمع منكر فجاءت بمعنى (غير) وهو الذي قوَّى وجه الوصفية"[٢]، وقد أفادت (لو) في الآية "نفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد؛ لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة"[٣]، وهذا الوجه من وقوع (إلا) بمعنى (غير) هو قول الجمهور "وهو باب واسع، وقاعدة مطردة في باب الاستثناء"[٤] وهو غير جائز في الآية، وهو "متصور صناعة والمانع في الآية شرعي"[٥].

الثاني: أن (إلا) ليست بمعنى غير، وإنَّما هي على ظاهرها وتفيد النفي، وحينئذٍ يكون إعراب لفظ الجلالة بدلًا من آلهة، والمعنى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله، أي: ما فيها آلهة إلا الله)، وهو القول المنقول عن المبرد[٦] إذ يرى "أنه: لا يجوز الوصف بغير إلا حيث يجوز البدل"[٧]؛ "لأن ما بعد (لو) غير موجب في المعنى، والبدل في غير الواجب عنده أحسن من الوصف"[٨].

"وقد رد ابن الحاجب على هذا القول بأنه ضعيف من أوجه:

أحدها: أنه لو كان بدلا لجاز قوله : (لو كان فيهما إلا الله) كما يقول: (ما فيهما إلا الله)؛ لأن (لو) بمنزلة النفي، وليس المعنى كذلك. ثانيها: النفي المعنوي لا يجري مجرى النفي اللفظي، ولو كان المعنوي كاللفظي لجاز (أبى القوم إلا زيدٌ). ثالثها: لو كان بدلًا لكان معناه معنى الاستثناء، ولو كان كذلك لجاز نصب لفظ الجلالة وهذا لا يستقيم من

[١] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٧٧، ٧٨).
[٢] الخوارزمي، مرجع سابق، (١/ ٤٧٣، ٤٧٤)، بتصرف يسير.
[٣] ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (١/ ٢٩١).
[٤] الشاطبي، مرجع سابق، (٣/ ٣٤٧، ٣٤٨).
[٥] الأزهري، شرح التصريح، مرجع سابق، (٢/ ٥٧٣).
[٦] نقل عنه في: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٢٨)، الدر المصون (٨/ ١٤٤).
[٧] أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٣/ ١٥٢٨).
[٨] السمين الحلبي، مرجع سابق (٨/ ١٤٤).

حيث المعنى؛ لأنه لا يجوز دخول لفظ الجلالة وهو ما بعد (إلا) في الآلهة وهي ما قبل إلا، ففسد حينئذٍ الاستثناء، وهناك فساد آخر لمعنى البدل وهو عدم القدرة على إسقاط المبدل منه من اللفظ واستقامة المعنى بعد إسقاطه[١].

ويرد أيضا على من قال بالبدلية، "بأن البدل والاستثناء قرينان فلا يصح البدل إلا حيث يصح الاستثناء، وفي هذا الشاهد فساد الاستثناء واضح؛ لأن لفظ الجلالة غير واجب الدخول في الجمع المنكر (آلهة) وهو غير عام ولا محصور"[٢].

مما سبق يتضح أن اللجوء إلى إعراب لفظ الجلالة وصفا لآلهة إنما يكون مراعاة للتركيب اللغوي، واطراد القاعدة من نقل إعراب (غير) التي جاءت (إلا) بمعناها إلى ما بعدها، أما من حيث المعنى فلا يصح أن نصف الآلهة التي لا تصنع شيئًا بالله الذي على كل شيءٍ قدير.

أما اللجوء إلى إعراب لفظ الجلالة بدلًا لآلهة، فإنه لا يصح قاعدةً ولا معنىً، فالبدل لا يسوغ إلا في النفي مع الاستثناء التام المنفي، وحينئذ يكون لفظ الجلالة مستثنىً من جنس الآلهة، وهذا لا يجوز تعظيمًا لله وتنزيهًا، وإعراب البدل على نية إسقاط المبدل منه، ولو أسقطنا البدل في الآية، لكان المعنى: لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا أيضًا لا يجوز، وجاء في سياق الآية ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾"[٣] تنزيهًا عن الوصف بالآلهة المتعددة.

ولا وجه ثالث يمكن أن ينوب عن هذين الوجهين إلا بتكلُّف وتأويل أبعد عن الصواب من هذين الوجهين، فيتم ترجيح الوصف على أن المعنى قد يكون صفة الآلهة أنها غير الله، وأكثر ما دفع لترجيحه الصناعة.

---

[١] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق (١/ ٣٧٠، ٣٧١).

[٢] الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق (٢/ ١٦١)، بتصرف يسير.

[٣] سورة الأنبياء، الآية: (٢٢).

المبحث الثالث: أثر المعنى في توجيه الشواهد في المجرورات؛ وفيه مسألتان

المسألة الأولى: اسم التفضيل بين الإفراد والتثنية والجمع في قوله صلى الله عليه وسلم:

"إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلَاقًا"[1].

"اسم التفضيل هو الوصف المصوغ على (أفعل) دالا على زيادته في محل بالنسبة إلى محل آخر... وهو على ثلاثة أقسام: "القسم الأول: وهو الذي (بأل) يطابق ما قبله في التذكير والإفراد وفروعهما، تقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهنود الفضليات أو الفُضَل...

القسم الثاني: وهو المضاف، فإما إلى نكرة، وإما إلى معرفة، إن كان مضافًا إلى نكرة، فإما إلى جامدة، وإما إلى مشتقة، إن أضيف إلى جامدة كان مفردًا مذكرًا دائمًا، وما بعدها مطابق لما قبلها في إفراد وتذكير وفروعهما، تقول: زيد أفضلُ رجل، والزيدان أفضلُ رجلين، والزيدون أفضلُ رجال، وهند أفضلُ امرأة، والهندان أفضلُ امرأتين، والهنود أفضلُ نساء، والمعنى: أنه أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله، وفي التثنية: أفضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما، وفي الجمع أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم، فحذف (من) و (كل) ، وأضيف (أفعل) إلى ما كان (كل) مضاف إليه، وكذا في المؤنث... وإن أُضيف إلى نكرة مشتقة فكإضافته إلى نكرة جامدة، تقول: زيد أفضلُ عالم، والزيدون أفضلُ عالمين...

والقسم الثالث وهو النكرة الملفوظ معها من أو المقدر بها، مثال الملفوظ بها: زيد أفضل من عمر، ومثال المقدر بها: (الله أكبر) تريد: من كل شيء، ولا يخلو ما فيه من مشاركة المفضل في المعنى كما تقول: سيبويه أنحى من

[1] حديث رقم (٢٠١٨)، الجامع الكبير للترمذي، وسنده: عن أحمد بن الحسن البغدادي عن حبان بن هلال عن مبارك بن فضالة عن عبد ربه بن سعيد عن محمد بن المنذر عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال أبو هريرة: "هذا حديث حسن غريب، وروي بسند آخر لم يذكر فيه عبد ربه وهذا أصح"، حديث: (٢١٠٤) صحيح سنن الترمذي للألباني، وصححه فيها الألباني.

الكسائي، أو تقدير مشاركته كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾[1]"[2]، وحكمه أن يبقى اسم التفضيل على إفراده ثابتًا.

وقد قال في ذلك الزمخشري: "**وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه (أي)؛ تقول: هو أفضل الرجلين وأفضل القوم، وتقول: هو أفضل رجل، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجال، والمعنى في هذا إثبات الفضل على الرجال إذا فضلوا رجلًا رجلًا واثنين اثنين وجماعة جماعة. وله معنيان، أحدهما: أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء، والثاني: أن يؤخذ مطلقًا له الزيادة فيها إطلاقًا ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم، لكن لمجرد التخصيص، كما يضاف ما لا تفضل فيه، وذلك نحو قولك: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، كأنك قلت: عادلا بني مروان، فأنت على الأول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع، [ففي الأول يجوز المطابقة وعدمها في التفضيل]، وأن لا تؤنثه، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾**[3].

وعلى الثاني ليس لك إلا أن تثنيه وتجمعه وتؤنثه، [وفي الثاني يجب المطابقة عند التخصيص]، وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: (ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقا"[4].

وشرح ابن الحاجب قول الزمخشري قائلا: "الظاهر أنه أراد بالوجهين المعنى الأول والمعنى الثاني، وهو غير مستقيم باعتبار المعنى، وإن حُمل الوجهان باعتبار قوله يجوز؛ لأنَّ مضمونه أن فيه وجهًا آخر، فهو أيضًا غير مستقيم؛ لأنه غير مقصود ههنا إذ سيأتي في بابه، ولأنَّه أخَّره[5] بعد أن ذكر المعنى الثاني، والظاهر أنه لم يقصد إلا المعنيين، وتوهّم أنَّ الجمع للوجه الثاني، وهو غير مستقيم؛ لأن الجمع لا ينافي أن يكون في الوجه الأول، فلذلك وقع في بعض النسخ موضع يجوز ويجب، وبيان أنَّه لا يمتنع أن يكون من الوجه الأول. قوله: (أحاسنكم) للمخاطبين وهم المقصودون، وقد اشتركوا في حسن الخلق، وعلى تقدير أن يكون من الوجه الثاني، لا يكون الأحاسن للمخاطبين،

---

[1] سورة يوسف، الآية: (٣٣).
[2] أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٥/ ٢٣١٩- ٢٣٢٨).
[3] سورة البقرة، الآية: (٩٦).
[4] الزمخشري، مرجع سابق، (١٤١).
[5] أخَّر الحديث بعد الكلام عن المعنيين

ولكن من غيرهم، ولا يكون الاشتراك في الحسن لازمًا، وهو غير جيّدٍ، فثبت أنَّ حملَه على المعنى الثاني غير مستقيم "[1].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن لاسم التفضيل معنيين، زيادة التفضيل والتخصيص، وقد اجتمعا في الحديث على رأي الزمخشري، وهذا عند ابن الحاجب غير مستقيم، والواقع أن النحويين متفقون على ورود وجهين في هذا الحديث، ولكنهم مختلفون في التفسير على فريقين:

الأول: أن الوجهين هما التفضيل والتخصيص، ففي التفضيل تجوز المطابقة وعدمها، ولذلك جاءت المطابقة في (أحاسنكم)، والمخالفة في (أحب، وأقرب)، كما قال الزمخشري[2]، ووافقه ابن يعيش[3]،، وفي التخصيص ليس لك إلا المطابقة، ولذلك جاء (أحاسنكم) مطابقًا على التخصيص، وعند أصحاب هذا القول في توحيد اسم التفضيل يكون بمعنى التفضيل، وليس لك إلا التوحيد عندما تريد ذلك.

وفي جمعه أو تثنيته أو تأنيثه يكون المراد التخصيص، فلك أن تثني وتجمع وتؤنث، وكما في شاهدنا اسم التفضيل له وجهان: أحدهما: أن يكون مفردًا وهي القاعدة، والآخر: أن تثني وتجمع ويكون تكسيره على وزن أفاعل وهو جائز، وعندهم أنك إذا نويت (من) مذكورة أو مقدرة كان ذلك تخصيصًا، وهو تفضيل في جميع أوجهه، والتقدير فيه: (أحب من غيره) وأقرب من غيره وأحسن أخلاقًا من غيره[4].

وقد رد ابن الحاجب على أصحاب هذا القول بأنهم توهموا أن جمع اسم التفضيل هنا للتخصيص وهو غير مستقيم؛ لأن الجمع لا ينافي كونه من التفضيل، وقد ورد في بعض النسخ جواز كون الجمع من التفضيل، وقد رأى أصحاب هذا القول أن أحاسنكم تخصيصًا، والصحيح أن الأحاسن لا تخص وإنما اشترك معهم غيرهم، وحمله على التخصيص لا يقبله المعنى[5].

---

[1] ابن الحاجب، مرجع سابق، (١/ ٤١٢).
[2] ينظر: الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، (١٤١).
[3] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، (٣/ ٥٣).
[4] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (١٠/ ٢٧٠، ٢٧١).
[5] ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ٤١٢).

الثاني: أن الوجهين هما للتفضيل دون التخصيص؛ لذلك جاءت المطابقة في قوله (أحاسنكم)، وعدمها في (أحب وأقرب)، وقال بهذا الوجه كثير من العلماء كالخوارزمي[١]، وابن الحاجب[٢]، وابن عصفور[٣]، وأبي حيان[٤]، وغيرهم[٥]. ويرى أصحاب هذا القول "أن اسم التفضيل في هذا الشاهد من المضاف إلى معرفة ففيه الوجهان المطابقة وعدمها، فلا حاجة للقول بالتخصيص، وقد استخدموا مصطلح التصريف، فعلى المعنى الأول يجوز التصريف وعدمه، أما على المعنى الثاني فلا يجوز إلا التصريف، وهم يعنون بالتصريف هنا (المطابقة)، فالمطابقة هنا هي مطابقة اسم التفضيل للمفضل"[٦]، وقد قيس شاهدنا على قولك: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)، وعلى قولك: (الزيدان أفضلاكم) فاسم التفضيل هنا طابق المفضل[٧]. وقد ورد في الحديث المطابقة وعدمها فقد أفرد كلمة (أحب، أقرب) مخالفة للمفضل الجمع، وقد جمع (أحاسن) مطابقةً للمفضل الجمع.

وأرى أن الحديث قيد البحث قد جمع بين الوجهين الأولين من المعنى الأول (التفضيل) وحمله على المعنى الثاني (التخصيص) فاسد من جهة المعنى كما رآه ابن الحاجب، وقد يكون هذا الالتفات قوة أسلوب، وبلاغة منه صلى الله عليه وسلم، حيث بدأ بالإفراد في (أحبكم وأقربكم) إلى أن وصل إلى كلمة (مجالس) وهي جمع؛ لذلك جمع بعدها (أحاسنكم)، ومعنى التخصيص غير وارد في هذا الحديث؛ لأنه صلى الله عليه وسلم يخاطب أمة من أولها إلى آخرها ولم يقتصر على المخاطبين فقط ليخصهم بذلك، والإفراد والجمع لا يعيق التخصيص ولا التفضيل في شيء ولا يقيدهما.

وما ذكره العلماء من مطابقة وعدمها، وتصريف وعدمه بين اسم التفضيل والمفضل لا يعتبر قاعدة مطردة، وللوصول إلى قاعدة مطردة في هذا الباب يجب القول إنّ المطابقة بين اسم التفضيل والسياق الذي ورد فيه،

---

[١] ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (٢/ ٢٩).
[٢] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (١/ ٤١٢).
[٣] ينظر: ابن عصفور، مرجع سابق، (٣/ ١٣٧).
[٤] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٥/ ٢٣٢٥).
[٥] ينظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢٧١)، شرح ابن عقيل (٣/ ١٣٣)، المقاصد الشافية (٤/ ٥٨٠)، همع الهوامع (٣/ ٧٦).
[٦] الخوارزمي، مرجع سابق، (٢/ ٢٩).
[٧] ينظر: ابن عقيل، مرجع سابق، (٣/ ١٣٣٣).

وعدمها أيضًا بينه وبين السياق كذلك؛ لأن (الزيدان أفضلاكم) اتضحت المطابقة، وفي أحبكم وأقربكم وأحاسنكم، أين المفضل؟

فيتضح من المعنى أن المفضل في سياق الحديث جمع ولم يذكر، ولم يصرح به، وكانت المطابقة لاسم التفضيل مع السياق والمعنى.

المسألة الثانية: حذف المضاف في نحو قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[1].

يجوز حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه إن دلَّ على ذلك دليل، أو أُمِن اللبس، وهذا كثير جدا في كلام العرب، "ثم إن القائم مقام المضاف في الإعراب إن امتنع استبداده به فهو قياسي، وإن صح استبداده [الفعل] به فهو سماعي"[2].

وعلى ذلك جاء قول الزمخشري الذي عدَّ هذه الآية مما أُمِن اللبسُ فيه فقال: "**وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه وأعربوه بإعرابه، والْعَلَم فيه قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي ولا يقولون: رأيت هندًا يعنون رأيت غلام هند، وقد جاء الملبس في الشعر، قال ذو الرمة[3]:**

عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِّيونَ بَعْدَ مَا ... قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ[4]

أي: (ابن هوبر) "[5].

وقال ابن الحاجب شارحا قول الزمخشري: "ذهب القاضي[6] إلى أنه لا مجاز في القرآن، وأن مثل قوله: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ محمول على أن القرية تطلق للأهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك. وليس بجيد؛ لأنه معلوم أن القرية

---

[1] سورة يوسف، الآية: (٨٢).

[2] ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، (٣/ ١٤٧، ١٤٨).

[3] هذا البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (١١٢)، وفي المفصل(١٥٠)، التخمير(١/ ٣٧٦، ٣/ ٥٣)، شرح المفصل (٣/ ٨٥)، شرح الجمل (٣/ ١٩٧، ٣١٨)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٣٦، ٥/ ٢٤٢٥)، و خزانة الأدب (٤/ ٣٧١، ١٢/ ١٥٠).

[4] الشاهد فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وحدث فيه لبس؛ لأن الفعل يصح استبداده بالمضاف إليه المبقَى، والمضاف المحذوف، فيصح أن يقضي نحبه هوبر، وابن هوبر.

[5] الزمخشري، مرجع سابق، (١٤٩،١٥٠).

[6] قال القاضي الباقلاني: (فأما الإيجاز فإنما يحسن مع ترك االإخلال باللفظ والمعنى فيأتي باللفظ القليل الشامل لأمور كثيرة، وذلك ينقسم إلى حذف وقصر. وقصر. فالحذف الإسقاط للتخفيف كقوله: وذكر الآية. قال والحذف أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب كل مذهب من القصد). ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، مرجع سابق، (١/ ٤٢٤).

موضوعة للجدران المخصوصة دون الأهل، فإذا أطلقت على الأهل لم تطلق إلا بقيام قرينة تدلنا على المحذوف، ولو كانت مشتركة لم تكن كذلك"[١].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن هذه الآية السابقة على قولين:

الأول: أنه حُذف المضاف، وأقيم مقامه المضاف إليه، وسؤال القرية مجاز، والتقدير: أهل القرية، وقال بهذا الوجه الجمهور، ومنهم سيبويه[٢]، والفراء[٣]، والزمخشري[٤]،وغيرهم[٥]. وقد عد سيبويه هذا الشاهد "مما جاء على اتساع الكلام، والاختصار لعلم المخاطب بالمعنى، فجاء الفعل عاملًا في (القرية) كما كان عاملًا في (الأهل)، وهو مثل قولك: (بنو فلان يطؤهم الطريق) أي: أهل الطريق"[٦]، ومثّل بقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[٧]"[٨]، أي: حب العجل، وهذا الحذف "مطرد في القياس في كلام العرب مفهوم"[٩]، ويكون إعراب القرية مفعولًا به على اللفظ لا على الأصل والمعنى، فالمسؤول هنا أهلها[١٠].

واستدل أبو حيان على المحذوف بعودة الضمير على الحذف، أو المقام مقامه، ففي شاهدنا قوله: ﴿ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾، عاد على القرية، وعلى ذلك نظائر، ففي قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾[١١]، حذف المضاف (ذي) وعاد عليه الضمير في قوله: (يغشاه)، وفي قوله تعالى:﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[١٢]، حذف المضاف (أهل) وعاد عليه الضمير في قوله: (قائلون)[١٣].

---

[١] ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/٤٢٤).

[٢] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٢١٢).

[٣] ينظر: الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، (١/ ٥٢).

[٤] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (١٤٩).

[٥] ينظر: إعراب القرآن (٢/ ٢١٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٢٦)، الإنصاف (١/ ٥٢)، الإيضاح (١/ ٤٢٤)، المقاصد (٢/ ٥٤٥)، شرح التصريح (٣/ ١٩٠)، همع الهوامع (٢/ ٤٢٨).

[٦] سيبويه، مرجع سابق (١/ ٢١٢، ٢١٣)، بتصرف يسير.

[٧] سورة البقرة، الآية: (٩٣).

[٨] الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق (١/ ٥٢).

[٩] السيرافي، مرجع سابق، (٢/ ٢٢٦).

[١٠] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٤/ ١٨٣٧).

[١١] سورة النور، الآية: (٤٠).

[١٢] سورة الأعراف، الآية: (٤).

[١٣] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٤/ ١٨٣٦، ١٨٣٧).

الثاني: أنه لم يحذف مضاف، والسؤال وقع على القرية لا على أهلها، ولا مجاز في القرآن، وإنما وقع حذفٌ للإيجاز تخفيفًا، وحسَّنه عدم إخلال بالمعنى وهو قول القاضي الباقلاني، وزاد السمين الحلبي في إيضاح قول الباقلاني أن سؤال القرية قد يكون حقيقة؛ لأن يعقوب عليه السلام "نبيٌّ، يجوز أن ينطق له الجماد والبهائم"[1]، وقد نقل هذا الوجه وهو غير معترض على الوجه الأول.

وقد أقام الخوارزمي الحجة على القاضي الباقلاني فقال: "قيل لطفيلي: ما نظير واسأل القرية؟ قال: نظير قولهم: أكلت السفرة، أي طعامها. فإن سألت: لم لا يجوز أن يكون المسؤول هنا نفس القرية، كما لو اجتاز رجل بقرية فقال لصاحبه واعظا ومتعظا: سل القرية أين أهلها وما صنعوا، وكيف حالهم؟ على حد قولهم: سل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك؟ فإنها- وإن لم تجب حوارًا- أجابتك اعتبارًا. أجبت: لأن ما بعد الآية وما قبلها لا يساعد عليه؛ [لأن المقام ليس مقام وعظ، وإنما مقام حجة وجلب شهود على واقعة، فالجدران لا تشهد ولا تستشهد في كشف الحقائق]، وهو قوله: ﴿إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدۡنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمۡنَا وَمَا كُنَّا لِلۡغَيۡبِ حَٰفِظِينَ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾يقول: سل أهل القرية التي كنا فيها يخبرونك أن ابنك سرق"[2].

مما سبق نخلص إلى أن: حذف المضاف إذا دل عليه دليل وقرينة في سياق واضح أُمن فيه اللبس جائز، وذلك من الإيجاز والبلاغة، وغالبًا ما يبقى المضاف إليه حاملًا إعراب المضاف المحذوف، كما في شاهدنا، والله أعلم.

[1] السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق (٦/ ٥٤٤).
[2] الخوارزمي، مرجع سابق، (٢/ ٥٥، ٥٦).

المبحث الرابع: أثر المعنى في توجيه الشواهد في أصناف الاسم المبني؛ وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: دلالة (ماذا) وحكم جوابها في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[1].

(ماذا) قد تكون بسيطة بمنزلة الاسم الواحد بمعنى شيئا، وتكون (ذا) حينئذ زائدة ملغاة، وهنا تحمل (ماذا) معنى الاستفهام، وإعرابها بالنصب، وجوابها كذلك بالنصب، وقد يجوز الرفع في جوابها على معنى العدول.

وقد تكون (ماذا) بمنزلة اسمين: (ما) استفهامية مبتدأ، و(ذا) موصول وهو الخبر، ويكون جوابها حينئذ بالرفع، والحكم في الجواب مدى اتفاق المفهوم بين السائل والمجيب، وورود (ذا) موصولة أو زائدة[2].

وفي ذلك قال الزمخشري: "**ولم يثبت سيبويه (ذا) بمعنى (الذي) إلا في قوله: (ماذا)، وقد أثبته الكوفيون، وأنشدوا**[3]:

عَدَسْ مَا لِعبَّادٍ عَلَيْكِ أَمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ [4]

أي: والذي تحملينه طليق. وهذا شاذ عند البصريين.

وذكر سيبويه في (ماذا صنعت؟) وجهين؛ أحدهما: أن يكون بمعنى: أي شيء صنعته؟ وجوابه (حَسَنٌ) بالرفع، وأنشد للبيد[5]:

---

[1] سورة النحل، الآية: (٣٠).

[2] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (١٤٧/٣-١٤٩).

[3] هذا البيت من الطويل ليزيد بن مفرّغ الحميري في ديوانه (١٧٠)، وفي الأغاني (١٨/ ٢٧٩، ٢٧/ ٢٤٠)، معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٤٧)، إعراب القرآن لابن النحاس (١/ ٦٥، ٥/ ٣٠١)، المفصل (١٩٤)، التخمير (٢/ ٢٢٢)، شرح الجمل (١/ ١٠٦، ٣/ ٣٢٥)، ارتشاف الضرب (٢/ ١٠١١)، أوضح المسالك (١/ ١٤٦)، شرح التصريح (٤/ ٢٥)، خزانة الأدب (٤/ ٣٣٣، ٦/ ٤١، ١٢/ ١٩٧).

[4] استشهد به الكوفيون لورود (ذا) موصولة مع غير (ما، ومن).

[5] هذا البيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه (١٣١)، والكتاب (٢/ ٤١٧، ٥/ ٧٢)، وفي المفصل (١٩٥)، التخمير (٢/ ٢٢٥)، شرح الجمل (٣/ ٦٩، ٣٢٨)، شرح التسهيل (١/ ٢١٤)، وشرح الكافية (٣/ ١٤٨)، البحر المحيط (١/ ٢٦٢، ٢/ ١٥٠)، أوضح المسالك (١/ ١٤٣).

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ [1]

والثاني: أن يكون (ماذا) كما هو بمنزلة اسم واحد، كأنه قيل: أي شيء صنعْتُ؟ وجوابه بالنصب، وقُرِئَ[2] **قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾**[3] **بالرفع والنصب"**[4].

وقد شرح ابن الحاجب قول الزمخشري قائلا: "ما ذكره الكوفيون [ذا بمعنى الذي في غياب ما] ليس يثبت لخروجه عن القياس ولقلته، وذَكَرَ في (ماذا صنعت؟) وجهين، وقال في أحدهما بالرفع والآخر على ما ذُكر [النصب]، وهذا على سبيل الاختيار، وإلا فالوجهان جائزان في الوجهين، والذي يدل عليه أنه لو صرح بما يفسَّر به كل واحد منهما لجاز الوجهان، وإذا جاز مع التصريح الوجهان فهما مع المحتمل أقرب، ووجهه في النصب أن يقدر الفعل المذكور فيُنصبُ به، وفي الرفع أن يقدر مبتدأ على حسب المعنى، وإنما حسن النصب في أحد الوجهين؛ لأن في كلام السائل جملةً فعليةً، فكان في تقدير [إجابة] المجيب كذلك أولى بالمناسبة، وفي الرفع الجملة مقدرة في كلام السائل بالاسمية، وكان الرفع لتكون اسميةً أولى للمناسبة المذكورة، وجاز غيرهما لصحة تقدير الفعل في الاسمية، والاسم في الفعلية، وهذا كله إنما يكون إذا كان المجيب موافقًا للسائل في أحد جزئيه فيحذفه، ويستغني بدلالة كلام السائل عليه مثل قوله: ما كتبت؟ وهو قد كتب، فيقول له مصحفًا أو شبهه، فأما إذا لم يكن موافقًا له في الفعل تعذر تقديره: [الفعل] لإخلاله بالمعنى، إذ نفهم منه الإثبات، وهو غير مريد له، كما إذا قال له وقد سمع صوتًا ظنه ضربًا منه: من ضربت؟ فيقول له القائل هو صوت مناد، فالنصب ههنا لايستقيم؛ لأنه [المجيب] قاصد نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو يفسد المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ فلو نصب ههنا لم يستقم؛ لأنهم ليسوا مقرين بإنزال من الله متعلق بأساطير الأولين بل منكرين الإنزال من الله تعالى مطلقا، وقولهم أساطير الأولين هو في المعنى نفي للإنزال أي هذا الذي يقول: إنه إنزال هو أساطير الأولين فيفسد تقدير الفعل على هذا والله أعلم بالصواب"[5].

---

[1] ورود (ماذا) بمنزلة الاسمين، (ما) استفهامية، (ذا) موصولة، وجوابها مرفوع.

[2] العامة على النصب، وقرأ أبو عمرو بالرفع، ينظر: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: د.خلف بن حمود الشغدلي، (حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع: ٢٠١٥)،(٢٩٤)، النشر في القراءات العشر(٢/ ١٢٠).

[3] سورة البقرة، الآية: (٢١٩).

[4] الزمخشري، مرجع سابق، (١٩٤، ١٩٥).

[5] ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق ، (٤٩٦/١).

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن: هذه المسألة على شقين أحدهما قوله: ماذا صنعت؟، والآخر: شاهدنا (الآية)، وفي (ماذا صنعت؟) وجهان على فصل (ما) عن (ذا) التي بمعنى (الذي) أو جعلهما بمنزلة الاسم الواحد، وبذلك يكون فيها وجهان جائزان: الرفع على الاسمية، والنصب على المفعولية، والتقدير في النصب يكون "بإضمار فعل ينصب ما بعده، وفي الرفع بإضمار مبتدأ للخبر الموجود، وكل ذلك وفق اتفاق المفهوم أو اختلافه بين السائل والمجيب؛ لأنه قد يكون في نية السائل أن الاستفهام مفعول به لفعل مقدر (جملة فعلية) فيكون الجواب عليه حينئذٍ بالنصب، وقد يكون في نيته أن الاستفهام مرفوع (مبتدأ وخبر) فيكون الجواب عليه حينئذ بالرفع، وعندما يصعب على المجيب معرفة نية السائل يجيب بأحد الوجهين على مفهومه هو"[1].

وقد تنكسر هذه القاعدة عند عدم إقرار المجيب بالفعل حتى لو كانت (ما، ذا) بمنزلة الاسم الواحد، فقال سيبويه: "وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خيرٌ، إذا جعل (ما، ذا) اسمًا واحدًا كأنه قال: ما رأيت خيرٌ، ولم يجبه على رأيت"[2].

وفي شاهدنا شبه ابن الحاجب ذلك بقولك عند سماع صوت تظنه ضربًا مَنْ ضربتَ؟ فيجيب: صوتُ منادٍ، بالرفع، والسبب عدم الاتفاق بين السائل والمجيب، وعليه فإن المعنى في الآية يفسد بالنصب؛ لأنهم غير مقرين بالإنزال مطلقًا فلا يجوز تقدير فعل مطلقًا، والتقدير: (هذا الذي يقول إنه إنزال: هو أساطير الأولين).

وفي كلمة (أساطير) يكون الإعراب على وجهين:

الأول: الرفع بتقدير مبتدأ محذوف، وهي قراءة العامة[3]، أي: هي أساطير، وهذا مذهب الجمهور كسيبويه[4]، والكسائي[5]، والأخفش[6]، والفراء[7]، وغيرهم[8]، وقد حمل أصحاب هذا الوجه جواب الكفار على إنكار التنزيل،

---

[1] السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ١٨٤، ١٨٥)، بتصرف يسير.
[2] سيبويه، مرجع سابق، (٢/ ٤١٨).
[3] ينظر: البحر المحيط (٥/ ٤٧٠)، النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/ ١٢٠).
[4] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٢/ ٤١٨).
[5] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٢/ ٢٤٩).
[6] ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (١/ ١٨٥، ١٨٦).
[7] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ٣٥).
[8] ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٥٨)، إعراب القرآن لابن النحاس (٢/ ٢٤٩)، شرح الكافية (٣/ ١٤٩)، أوضح المسالك، (١/ ١٩٣)، المقاصد الشافية (٢/ ٥٠٧)، شرح التصريح (١/ ٦٠١).

وذلك مترتب على إعراب (ماذا) وفصل جزأيها ووصلهما، وفي الوصل بينهما يكونان بمنزلة الاسم الواحد فيكون إعرابهما مفعولا به، وجوابها منصوبا، وفي الفصل بينهما يكون ذا بمعنى الذي ويكون إعراب (ما): مبتدأ، و(ذا): خبرها ويكون جوابها مرفوعًا، ويرد الجواب على الكلام الأول إعرابًا[1]، وقد كثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام، وبعد القول كما في شاهدنا، ولو لم يكن في تقدير الجملة لوجب نصبه على مقول القول، ومفعول الفعل[2].

وتبعهم على هذا المذهب الزجاج، لكنه يرى أن الكفار في هذه الآية مقرون بالتنزيل لكنهم يصفونه بالأساطير، والتقدير فيها يكون: "الذي أنزل أساطير الأولين"[3]، فهي بذلك خبر لمبتدأ محذوف.

الثاني: النصب على اعتبار أن (ماذا) بمنزلة الاسم الواحد وعلى الإقرار بالتنزيل والتقدير: "أنزل أساطير على سبيل التهكم، أو ذكرتم أساطير"[4]، وهي على قراءة شاذّة[5]، وقد استدل أصحاب هذا الوجه على ورود (ماذا) بمنزلة الاسم الواحد بقول الشاعر[6]:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمغيَّبِ نَبِّئِينِي [7]

وقد اعترض عليه ابن الحاجب؛ لأنه يفسد المعنى.

---

[1] ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (١/ ١٨٥، ١٨٦).

[2] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، (١/ ١٩٣).

[3] الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ١٥٨، ١٥٩).

[4] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٧/ ٢٠٧).

[5] ينظر: شواذ القراءات للكرماني (٢٧٠)، النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/ ١٢٠).

[6] هذا البيت من الوافر للمثقب العبدي في ديوانه (٣١٢)، ونُسب لسحيم الرياحي، ولأبي حية النميري، وهو في: الكتاب (٢/ ٤١٨، ٥/ ٨٥)، معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٤٧)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١٨٣)، التخمير (٢/ ٢٥٠)، شرح الجمل (٣/ ٦٩، ٣٣٦)، شرح التسهيل (١/ ٢١٥)، شرح الكافية (٣/ ١٤٧)، البحر المحيط (١/ ٢٦٣)، الارتشاف (٢/ ١٠٠٩)، خزانة الأدب ٦/ ١٤٢، ١٢/ ٢٧٣)، شرح الفارضي على ألفية بن مالك (١/ ٢٤٦)، وقيل إنه من الخمسين التي لا يعرف قائلها عند سيبويه.

[7] ورود (ماذا) بمنزلة الاسم الواحد، وتعرب مفعول به منصوب، و(ما) استفهامية و(ذا) زائدة، وهي هنا في غير الاستفهام والإشارة بمعنى الاسم الواحد، والتقدير: دعي شيئًا.

يتضح مما سبق أن الرفع على إنكار التنزيل وتقدير مبتدأ هو الذي يوّجه به المعنى، وهو الصحيح؛ لأنه جواب أهل الجحد والكفر منكري التنزيل، وأما جواب المتقين جاء بعد هذه الآية في السورة نفسها ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [1]، والتقدير فيه: أنزل خيرًا، وهو جواب المقرين بالتنزيل مؤمنين به، و(خيرًا): مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره (أنزل)، وهنا يُوجِّه المعنى بحل الإشكال في الإعراب بالتفريق بين جواب المؤمن والكافر، وهو ما ذهب إليه الفراء[2] وهو الأقرب.

[1] سورة النحل، الآية: (٣٠).

[2] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ٣٥).

المسألة الثانية: نوع (إذا) والعامل فيها في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[1].

"(إذا) اسم، يدل على اسميته الدلالة على الزمان دون تعرض للحدث، ويخبر به مع الفعل"[2]، وهو متضمِّن معنى الشرط، ولذلك يجاب بالفاء، نحو: إذا جاء زيد فقم إليه، وكثُر مجيء الماضي بعده مرادًا به الاستقبال، وقد لا يتضمَّن معنى الشرط به في بعض موارده، بل يتجرَّد للظرفية المحضة نحو، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾، ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[3]، والماضي بعده في معنى المستقبل كما كان إذا كانت شرطية[4].

"وتستعمل (إذا) للمستقبل المقطوع به في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾[5]"[6]، ووضح الزمخشري أن الأصل في (إذا)، (إذ) الظرفية ولكن قد تخرج إذا عن الظرفية إلى الشرطية فقال: **"وفي (إذا) معنى المجازاة دون (إذ) إلا إذا كُفَّت[7] كقول العباس بن مرداس[8]:**

إِذْمَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ[9]

وقد تقعان للمفاجأة كقولك: (بينا زيدٌ قائمٌ إذ رأى عمرًا) و (بينما نحن بمكان كذا إذا فلانٌ قد طلع علينا) و (خرجت فإذا زيدٌ بالباب)"[10].

---

[1] سورة الليل، الآية: (١) .

[2] أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٣/ ١٤٠٨).

[3] سورة النجم، الآية: (١).

[4] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٣/ ١٤٠٨).

[5] سورة التكوير، الآية: (١).

[6] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٣/ ٢٧١).

[7] (إذ)

[8] هذا البيت من الكامل لعباس بن مرداس في ديوانه (٧٢)، ورواية الشرط الأول في الديوان: إما أتيت على النبي فقل له، وفي الكتاب (٣/ ٥٧، ٥/ ٦٢)، المفصل (٢١٣)، التخمير (٢/ ٢٧٦)، شرح الجمل (٢/ ٣٢٤، ٣/ ٣٢١)، خزانة الأدب (٩/ ٢٩، ١٢/ ١٧٤).

[9] خروج (إذ) إلى معنى المجازاة؛ لأنها كُفَّت بـ(ما).

[10] الزمخشري، مرجع سابق، (٢١٣).

وشرح ابن الحاجب كلام الزمخشري قائلا: "و(إذا) قد يكون ظرفًا غير متضمن للشرط في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ ونظائره؛ لأنه لو قُدر شرطًا؛ لفسد المعنى من جهة أن الجواب لابد أن يكون مذكورًا، أو في معنى المذكور؛ لدلالة ما تقدم عليه، وههنا لم يُذكر شيء يصلح جوابًا، فيجب أن يكون ما تقدم هو الدال، فيفسد حينئذٍ المعنى، إذ يصير إذا يغشى الليل أقسم، فيصير القسمُ معلقًا على شرط، وهو ظاهر الفساد، فيجب أن يكون ظرفًا. فإن قيل بماذا تتعلق إذا كانت ظرفًا مجردًا عن الشرط، قلت بمحذوف تقديره: والليل حاصلًا في هذا الوقت، فهو إذن في موضع الحال من الليل، والعامل في الحال فعل القسم، فاستقام حينئذٍ المعنى، ولا يستقيم أن يكون ظرفًا معمولًا لأقسم؛ لفساد المعنى، إذ يصير أقسم في هذا الوقت بالليل، وليس المعنى على تقييد القسم بوقتٍ، بل معنى القسم مطلقًا، والعامل في (إذا) إذا كانت شرطا مختلف فيه، فمنهم من يقول: شرطها، ومنهم من يقول: جوابها وهم الأكثرون. بخلاف (متى) فإن الأكثرين على العكس[(١)].

فأما من قال: العامل فيها جوابها، فلما رآه من أن وضعها للوقت المعين، ورأى أنه لا يتعين إلا بنسبته إلى ما يتعين به من شرطه فيصير مضافًا إلى الشرط، وإذا صار مضافًا تعذر عمل المضاف إليه في المضاف؛ لئلا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملًا معمولًا من وجه واحد، فوجب أن يكون العامل هو الجواب"[(٢)].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن هذه المسألة على قسمين:

أما القسم الأول، وهو نوع (إذا) فقد اختلف النحويون في ذلك على رأيين:

الأول: وقال به الجمهور، ومنهم الزجاج[(٣)]، وابن النحاس[(٤)]، والخوارزمي[(٥)]، وابن يعيش[(٦)]، وابن الحاجب[(٧)]، أن (إذا) ظرفية والفعل بعدها في معنى المستقبل؛ لأن المعنى يتطلَّب الحديث عن وقت غشيان الليل الأرض، وهي من

---

(١) عاملها الشرط

(٢) ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ٥١١، ٥١٢).

(٣) ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٥/ ٢٥٦).

(٤) ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٥/ ٤١٩).

(٥) ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (٢/ ٢٧٥).

(٦) ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٤/ ١٩٥، ١٩٦).

(٧) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ٥١١، ٥١٢).

آيات الله. ولا يصحُّ أن تكون شرطية؛ لأنها لو اعتبرت شرطية كان القسم قبلها جوابًا لها، وكان التقدير حينئذ: إذا يغشى الليل أقسم، فهذا فاسد لتقييد القسم بشرط، فتخرج (إذا) بعد القسم عن الشرطية.

الثاني: وقال به بعضهم[١]: أن (إذا) شرطية، ورُدَّ عليهم أيضًا لو كانت شرطية لكان القسم قبلها جوابًا أيضًا، وهذا لا يصحُّ؛ لفساد المعنى الذي يقتضي بذلك أن يكون قسم الله معلقًا على شرط، وهو لا يليق بالقدرة المطلقة لله سبحانه وتعالى، وقد ذكر أبو حيان[٢] أن الفراء يرى أن (إذا) يقع بعدها الفعل في زمن الماضي إلا إذا كانت شرطًا، فهو بذلك يرى أن شاهدنا من قبيل الشرط، وهذا فاسد؛ لأنها لا شيء بعدها يصلح جوابًا لها.

أما القسم الثاني هو (العامل في إذا الظرفية)، وهو على قولين:

الأول: أن العامل فيها الحال المحذوفة تقديرها: حاصلًا، والعامل في الحال المحذوفة هو فعل القسم فاستقام بذلك المعنى على تقدير: والليل حاصلًا، وقد قال بهذا ابن جني[٣]، وابن إياز[٤]، وابن الحاجب[٥]، ومن وافقهم، وقد رُدَّ عليهم بأن "ظروف الزمان لا تكون ظروفًا عن الجثث[٦]"[٧]، وهذا القول قد تنبَّه إليه ابن جني فقد كان يسأل نفسه ويقول: "كيف جاز لظرف الزمان هنا أن يكون حالًا من الجثة، وقد عُلِمَ امتناع كونه صلة له وصفةً وخبرًا؟ ويُجيب بأنها جرت مجرى الحدث الذي يُوجد ويُعدم، وهي أيضًا بعيدةٌ لا تنالها أيدينا، ولا نُحيط علمًا بها في حال مغيبها إحاطتنا بما يقرب منَّا، فجَرَت لذلك مجرى المعدوم"[٨]. فقد برر أبو الفتح كون ظرف الزمان من الجثة هنا.

وقد اعترض الرضي على هذا الوجه قائلًا: "أن القسم لو أعمل في الحال سيكون الإقسام حال غشيان الليل وهو فاسد، لذا يرى أن العامل في (إذا) هو فعل القسم"[٩].

---

[١] ينظر: الإيضاح (٥١٢/١)، ارتشاف الضرب (١٤٠٨/٣).
[٢] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٣/ ١٤٠٨).
[٣] ينظر: ابن إياز، قواعد المطارحة، مرجع سابق، (٣٨٥)، نقل ذلك عنه ابن إياز، ولم أجده في مؤلفاته.
[٤] ينظر: ابن إياز، قواعد المطارحة، المرجع سابق، (٣٨٥).
[٥] ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ٥١١، ٥١٢).
[٦] الجثة: اسم الذات أو اسم العين المحسوس، ويقابله اسم المعنى (المعنوي).
[٧] سيبويه، مرجع سابق، (١/ ١٣٦).
[٨] ابن إياز، قواعد المطارحة، مرجع سابق، (٣٨٥).
[٩] الرضي، مرجع سابق، (٣/ ٢٧١).

الثاني: العامل فيها فعل القسم المقدر، وقال بذلك كثير من النحويين[١] منهم الرضي[٢] الذي ذكرنا قوله فيما سبق، والسمين الحلبي[٣] الذي يرى أن فعل القسم هو العامل معترضًا على تقدير مضاف مثل: مجيء الليل، أو تقدير حال مثل: والليل كائنًا في هذا الشاهد، وقال ابن هشام[٤] بعمل فعل القسم ودليل ذلك خروج إذا للحال عن الاستقبال بعد القسم في هذا الشاهد.

واعترض على ذلك ابن الحاجب[٥]؛ لأنه يرى فسادًا آخر في تقدير عمل فعل القسم إذ يصير التقدير: أقسم في هذا الوقت بالليل، وليس المعنى على تقييد القسم بوقت بل معنى القسم مطلقًا. وإذ اعتبرنا أن (إذا) شرطية فالعامل فيها مختلف فيه هل شرطها أم جوابها؟ والأرجح أنه الجواب؛ لأنه بالنظر إلى الشرط فإنها تكون مضافةً إلى ما بعدها، مثل: إذا نجحت كافأتك، وإذا صارت مضافة تعذر عمل المضاف إليه (نجحت) فيها حتى لا يكون عاملًا معمولًا من وجه واحد؛ لذلك وجب أن يكون العامل فيها هو الجواب.

يتضح مما سبق أن: إذا هنا ظرفية؛ لأنها قسم، والقسم هنا مرتبط بالزمان ولا علاقة له بالشرطية، لذا فهي ليست شرطية؛ لعدم وجود جواب شرط من ناحية، ولفساد معنى الشرط من ناحية أخرى؛ حيث إنه لا يليق بالله أن نقيد قسمه بوقت، كما أنه لا يجوز أن نقيد قسمه بشرط، ويُوجِّه المعنى إلى عدم استقامة تقدير حال محذوفة عمل فيها محذوف كما قدر ابن الحاجب، ولا نرى تقديره؛ لأن القسم سيكون حال غشيان الليل وهو فاسد، وما ذهب إليه الرضي من نقض ذلك هو الأقرب.

---

[١] ينظر: شرح الكافية (٢٧٧/٣)، مغني اللبيب (١١١/١).
[٢] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٢٧٧/٣)
[٣] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (١١/ ١٧).
[٤] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (١/ ١١١).
[٥] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (١/ ٥١٢).

المسألة الثالثة: توجيه إعراب (سنين) في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُواْ تِسْعًا﴾[1].

"تفسير العدد على ضربين: منه ما يُفسَّر بالإضافة، ومنه ما يُفسَّر بنكرة منصوبة، فالذي يستحق التفسير بالإضافة هو ما فيه تنوين؛ لأن التنوين ضعيف؛ لسكونه، فجاز أن يُعاقبه المضاف إليه، والمضاف إليه على ضربين: مفردٌ ومجموعٌ، فما كان لأدنى العدد أُضيف إلى ما بُني لجمع أدنى العدد، وأدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة، وأدنى الجموع أَفْعال، وأَفْعُل، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة، والجمع السالم المذكر والمؤنث، فتقول: عندي ثلاثة أجمال، وأربعة أفرُخ، وخمسة أَرْغِفَة، وتسعة غِلْمَة، وعشرة أَحْمَدِين، وستُّ مسلمات... وأما الضرب الثاني، وهو ما يُضاف إلى مفرد فالمائة، تقول: عندي مائة درهم، والقياس أن تضاف إلى جمع الكثرة؛ لأنها عدد كثير، غير أنها شابهت العشرة التي حكمها أن تضاف إلى جماعة، والعشرين التي حكمها أن تُمَيَّز بواحد منكور، فأخذت من كل واحد منهما حكمًا بالشبه، فأُضيفت بشبه العشرة، وجُعِل ما تضاف إليه واحدًا بشبه العشرين؛ لأن ما تضاف إليه نوع يبيّنها كما يبيّن النوع المميز العشرين، ووجه الشبه بينهما، أما شبهها بالعشرة فلأنها عِقد العشرة، كما أن العشرة عِقد الواحد؛ لأن المائة عشر مرات عشرة، كما أن العشرة عشر مرات واحد، وأما شبهها بالعشرين فلأنها تلي التسعين، فكان حكمها حكم التسعين، كما كان حكم عشرة حكم تسعة؛ لأنها تليها، ألا ترى أنك تقول: عشرة دراهم، كما تقول: تسعة دراهم، فتضيف العشرة كما تضيف التسعة، كذلك ينبغي في المائة أن يكون حكمها حكم التسعين؛ لأنها تليها، إلا أنه لما أخذ شبها من شيئين أُعطي حكما يتجاذبانه، فأضيف بحكم شبه العشرة، وفُسِّر بالواحد بحكم شبه التسعين، فاجتمع فيه ما افترق في العشرة والتسعين "[2].

[1] سورة الكهف، الآية: (٢٥).

[2] ابن يعيش، مرجع سابق، (٦/ ١٠، ١١).

وفي هذا السياق قال الزمخشري معربًا (سنين) في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[1]، "**وقد قالوا: ثلاثة أثوابًا، وأنشد صاحب الكتاب**[2]:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ[3]

وقوله عز وجل: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ على البدل، وكذلك قوله: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[4] **قال أبو إسحاق: ولو انتصب (سنين) على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة**"[5].

وقال ابن الحاجب شارحًا قول الزمخشري: "لما ذكر الشذوذ في المميز الخارج عن القياس، وهو ثلاثمائة، والخارج عن الاستعمال، وهو ثلاث مئين أتبعه بما خرج من التمييز عن القياس والاستعمال جميعًا، فقال: وقد قالوا ثلاثة أثوابًا، وشذوذه نصبه، والقياس على ما تقدم الخفض، وقالوا: مائتين عامًا وشذوذه نصبه بترك الإضافة، والقياس (مائتي عام)؛ لأن المائة والألف حكمهما الإضافة إلى مميزهما مفردين كانا، أو مثنيين، ووجهه كوجهه مفردًا وقد تقدم. وقوله عز وجل: ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾، فيمن قرأ[6] بالتنوين، [وهي قراءة العامة] ، وهي عن غير حمزة والكسائي[7] على البدل، وإلا لزم شذوذه من وجهين: أحدهما جمع مميز مائة، والآخر نصبه، فإذا جعل بدلًا خرج عن الشذوذ واستقام الإعراب، فيكون منصوبًا على البدلية لا على التمييز، كأنه قال: ولبثوا سنين، وكذلك قوله تعالى: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ وإلا لزم الشذوذ في جمع المميز لا غير، وإذا جعل بدلًا استقام الإعراب.قال أبو إسحاق: ولو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكون قد لبثوا تسعمائة سنة.

---

[1] سورة الكهف، الآية: (٢٥).

[2] البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع،أو ليزيد بن ضبة وهو من شواهد سيبويه، وهو في: الكتاب (٢٠٨/١، ٢/ ١٦٢، ٥/ ٤٢)، المفصل (٢٧٦)، شرح الجمل (٢/ ١٣٠، ٣/ ٣٠٩) التذييل والتكميل (٢٨٢/٩)، الدر المصون (٧/ ٧٤١)، أوضح المسالك (٤/ ٢٢٠)، خزانة الأدب (٧/ ٣٧٩، ١٢/ ٨٨).

[3] الشاهد فيه نصب عاما بعد مائتين.

[4] سورة الأعراف، الآية: (١٦٠).

[5] الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، (٢٧٦).

[6] قراءة العامة، ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة (٢٩٠)، أبو محمد مكي القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د.محيي الدين رمضان (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية: ١٩٧٤)، (٥٨/٢)، التيسير للداني (٤١٦)، النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/ ٢٣٣).

[7] قرأها بدون تنوين، ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٨٢)، شواذ القراءات للكرماني (٢٨٧)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٣٣).

ووجهه أنه قد فهم من لغة العرب أن مميز المائة واحد من مائة، فإذا قلت: مائة رجل مميزها رجل وهو واحد من المائة، وإذا كان كذلك وقلت مائة سنين فيكون السنين واحدة من المائة، وهي ثلاثمائة، وأقل السنين ثلاثة، فيجب أن يكون تسعمائة وهذا يطرد في اثنتي عشرة أسباطًا، ويقال: لو كان تمييزًا لكانوا ستة وثلاثين على هذا النحو؛ لأن مميز اثنتي عشرة واحد من اثنتي عشرة، فإذا كان ثلاثة كانت الثلاثة واحدًا من اثنتي عشرة فيكون ستة وثلاثين قطعًا، وهذا الذي ذكره يرد على قراءة حمزة والكسائي، إذ ليس لقراءتهما وجه سوى التمييز، لأنهما قرآ بإضافة مائة إلى سنين، ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس عند النحويين من قراءتهما، وما ذكره الزجاج غير لازم [في قراءتهما]؛ لأن ذلك الذي ذكره مخصوص بأن يكون المميز مفردًا، أما إذا كان جمعًا فيكون القصد فيه، كالقصد في وقوع التمييز جمعًا في نحو ثلاثة أثواب، على أنَّا قدمنا أن الأصل في الجميع الجمع، وإنما عُدل إلى المفرد (لغرض)، فإذا استُعمل الجمع استُعمل الأصل [لا] على الوجه الذي ألزمه، فإن ذلك إنما يكون لو كان المستعمل جمعًا استُعمل كالمستعمل مفردًا، فأما إذا استُعمل الجمع على أصله فيما وُضع العدد له فلا ولسنا نخالف في أن الوجه نصب (سنين) على البدل وأسباطًا أيضًا؛ لأن في جعلهما غير بدل مخالفة لما تقدم من القياس، فالوجه حمله على ذلك، وإنما نخالف في أن تضعيف العدد على الوجه المذكور لازم لو قُصد التمييز، كما أنه غير لازم على قراءة حمزة، والكسائي، وإن لم يكن لها إلا التمييز "[(١)].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن: توجيه إعراب كلمة (سنين) في هذا الشاهد على وجهين:

الأول: بدل منصوب، وقال بذلك كثير من النحويين، إلا أنَّ أغلبهم قال: إنّه بدل من (ثلاث) كالزجاج[(٢)]، وابن النحاس[(٣)]، والرضي[(٤)]، وغيرهم[(٥)]، وقال الأخفش[(٦)] والعكبري[(٧)] بدل من مائة؛ "لأنها في معنى الجمع"[(٨)].

---

(١) ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (١/ ٦١١، ٦١٢، ٦١٣).

(٢) ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٢٢٨/٣).

(٣) ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٢٩٢/٢).

(٤) ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٣٧٧/٣).

(٥) ينظر: المفصل (٢٧٦)، شرح المفصل لابن يعيش (١٨/٦)، الإيضاح (٦١١/١)، ارتشاف الضرب (١٦٣٦/٤)، التذييل والتكميل (٢٧١/٩، ٢٧٠)، الدر المصون (٤٧١/٧، ٤٧٠)، مغني اللبيب (٦١٦/٢)، شرح ابن عقيل (٢٥٠/٤)، المقاصد الشافية (٥٣٠/٣)، شرح التصريح (٢٦٥/٤).

(٦) ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (٢/ ٤٣٦).

(٧) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، (الأردن: بيت الأفكار الدولية: ١٩٩٨م)، (٨٤٤).

(٨) السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، (٧/ ٤٧١).

وقد رأى ابن الحاجب أن نصب سنين على البدل في من قرأ بالتنوين، وإلا شذ من وجهين: أحدهما: جمع تفسير المائة والآخر نصبه، فالبدل خروج من الشذوذ، وقدر بعضهم تمييزًا محذوفًا بعد ثلاثمائة، وهو زمان أو وقت، فيكون التقدير: "ثلاثمائة زمانًا أو وقتًا"[١].

الثاني: تمييز منصوب، سواءً كانت بالتنوين في قراءة العامة، أو بغير تنوين في قراءة حمزة والكسائي، وأصحاب هذا الرأي هم الفراء[٢]، والسيرافي[٣]، وابن مالك[٤] ، "وكون (سنين) جمعًا لا يمنع من إعرابها تمييزًا، على أن مَنْ نَوَّنَ على هذا المعنى أراد الإضافة ونصب السنين بالتفسير للعدد "[٥]، كقول عنترة[٦]:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ[٧]

ويرى السيرافي[٨] أن البيت ليس كالآية؛ لأن (سود) مسبوقة بتمييز في البيت و(سنين) هي التمييز في الآية وهو مع النصب على التمييز، واستشهد بعضهم على جواز إتيان تمييز المائة جمعًا بهذا الشاهد، واعترض على هذا القول كثير من النحويين كالزجاج[٩]، وابن الحاجب[١٠]، والسمين[١١]، وغيرهم[١٢]؛ لأن (سنين) لو انتصبت على التمييز لفهم أنهم قد لبثوا تسعمائة سنة؛ لأنه في لغة العرب مميز المائة واحد من مائة وأقل السنين ثلاث[١٣]، وهذا يرفضه المعنى،

---

[١] أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (٩/ ٢٧٠).
[٢] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (٤٧٩/١).
[٣] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٩٦/٢).
[٤] ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، (٣٤٠/٢).
[٥] الفراء، مرجع سابق، (١/ ٤٧٩، ٤٨٠).
[٦] البيت من الكامل لعنترة ابن شداد في ديوانه (٨٠)، وهو في: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٨٠)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٢٢٧)، إعراب القرآن لابن النحاس (٢/ ٢٩٣، ٣/ ٢٧٤، ٥/ ٣٠٥)، وشرح الجمل (٢/ ١٧٤، ٣/ ٣٣٤)، التذييل والتكميل (٩/ ٢٧٦)، خزانة الأدب (٧/ ٣٩٠، ١٢/ ٢٥٦).
[٧] جعل (سودًا) وهي جمع مفسرة كما يفسر الواحد.
[٨] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٢/ ٩٦).
[٩] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٢٢٨).
[١٠] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (١/ ٦١١).
[١١] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٧/ ٤٧٠، ٤٧١).
[١٢] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، (٤/ ٢٢٠).
[١٣] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٦/ ١٨).

وكذلك القياس لا يقبله، فلابد أن يكون مميز المائة مفردًا مجرورًا، على أن ابن الحاجب رأى أن الاعتراض السابق يلزم على مَنْ قرأ بالتنوين، أما على قراءة حمزة والكسائي بلا تنوين فلا يلزم، ويرى ابن الحاجب أن تضعيف العدد يلزم لمن أعرب سنين تمييزًا وقرأ بالتنوين في كلمة مائة، ولا يلزم ذلك التضعيف في قراءة حمزة والكسائي حتى في إعراب سنين تمييزًا؛ لأن التضعيف المذكور مخصوص بأن يكون المميز مفردًا أما الجمع فلا، والأصل في التمييز الجمع وعُدِل إلى المفرد لغرض، واستعمال الجمع كما في شاهدنا مع الأصل.

وذهب بعضهم إلى أن (سنين) تمييز مجرور بالإضافة بمنزلة سنة، وقال بهذا الوجه الفراء[١]، وابن النحاس[٢]، وأبو حيان[٣]، وغيرهم[٤]، وهذا لا يكون إلا في قراءة حمزة والكسائي بلا تنوين، وذلك ردًا على القياس؛ لأن المميز في المائة والألف ومضاعفاتهما مفردًا مجرورًا، على أن أبا حيان ذكر هذا الخفض ولكنه يراه إضافة غير محضة بتقدير من أي: (من السنين)[٥].

وذكر بعض النحويين وجهًا ثالثًا لإعراب (سنين) لم يذكره ابن الحاجب وهو صفة مجرورة لـ(مائة) وهذا لا يكون على قراءة العامة بالتنوين، والمعنى فيها راجع إلى ثلاث قياسًا على قول الشاعر:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

والذي قال بذلك هو الزجاج[٦]، "جعل سودًا نعتًا لحلوبة وهو في المعنى نعت لجملة العدد"[٧]، فتكون سنين نعتًا للمائة، ولكنها في المعنى نعت لجملة العدد، "وقد استقبح السيرافي هذا الوجه ورده؛ لأن كلمة (سنين) "جامدة ليس فيها معنى الفعل""[٨]، فلا تصلح نعتًا.

---

[١] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (٤٧٩/١).
[٢] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٢٩٢/٢).
[٣] ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (٢٨١/٩).
[٤] ينظر: الدر المصون (٤٧٠/٧)، شرح التصريح (٢٦٥/٤)، همع الهوامع (٢٧٢/٢).
[٥] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (٩/ ٢٨١).
[٦] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٢٢٨/٣).
[٧] الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٢٢٨).
[٨] السيرافي، مرجع سابق، (٩٦/٢).

أن إعراب (سنين) تابعًا لثلاث أو لـ(مائة) صحيح، سواءً كان بدلًا، أو عطف بيانٍ، يلزمه الإتباع على النصب أو الخفض، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب والجمهور، وهو الأقرب وفيه البعد عن تضعيف العدد الذي يتضح من ظاهر الكلام عدمه.

وأرى أن من قدَّر تضعيف العدد قد ذهب إلى تقدير ثلاثمائةٍ ثلاثًا، أي: تسعمائة، ومن قدَّر: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ ذهب إلى تقدير اثني عشرة ثلاثًا، أي: ستٌ وثلاثون قطعًا. وهذا بعيد، فما المانع من ذهابه إلى تقدير (أربعًا) أو (خمسًا) أو (ستًا) إلى تسعة؟

وقيل: إنه اختلاف بين حساب أهل الكهف، والقوم الذين خرجوا عليهم، ومدة اللبث ثلاثمائة سنة شمسية، ولما كان الخطاب للعرب زيدت التسع؛ ليوافق ذلك الحساب بالسنوات القمرية[1].

وأرى أن هذا الحساب قريب من الصواب؛ لأن الفارق بين السنوات الشمسية والقمرية بمعدل ثلاث سنوات لكل مائة سنة.

[1] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، (٦/ ١١٢).

المبحث الخامس: أثر المعنى في توجيه الشواهد في الأسماء المتصلة بالأفعال؛ وفيه مسألة واحدة

مجيء اسم المفعول في موضع المصدر في نحو قوله تعالى:﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[1].

هذه المسألة ذات شقين: الأول منهما: مجيء المصدر على زنة اسم المفعول (الذي يصاغ من الفعل المبني للمجهول)، "حيث يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلًا، وفي غيره كثيرًا... والعرب يجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولًا، ومن ذلك الميسور والمعسور بمعنى الإيسار والإعسار... والمعقول بمعنى العقل"[2].

الشق الثاني: حكم زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾، "فقد تكون الباء عمومًا زائدةً وغير زائدة، فالزائدة تنقسم قسمين: زائدة بقياس، وزائدة بغير قياس، فالزائدة بقياس كالزائدة في خبر (ليس) و(ما)، نحو: (ليس زيد بقائم)، و (ما زيد بقائم)... وما عدا ذلك مما الباء فيه زائدة، فزيادتها فيه على غير قياس... وغير الزائدة تكون لمجرد الإلصاق، والاختلاط، والاستعانة، والسبب، والقسم، وللحال، وبمعنى (في)، وللنقل"[3].

وفي كلا الشقين قول للزمخشري، وجاء عليه شرح ابن الحاجب، حيث قال الزمخشري في الشق الأول: "**وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك: (قمت قائمًا) وقوله**[4]:

على حَلْفَةٍ لا أشتُمُ الدَّهر مسلمًا ولا خارجًا مِن فِيَّ زورُ كلامِ[5]

ومنه (الفاضلة والعافية والكاذبة والدالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود والمفتون) في قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ ومنه (المكروهة والمصدوقة والمأوية)"[6].

---

[1] سورة القلم، الآية: (٦).

[2] أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (١٤/ ٢٥١).

[3] ابن عصفور، مرجع سابق، (١/ ٥١٠، ٥١١).

[4] هذا البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه (٥٣٩)، وهو في: المفصل للزمخشري (١١١)، التخمير (٣/ ٧٨، ٤٢٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٥٤)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي (١/ ١٧٧).

[5] الشاهد فيه: خارجًا فهو مصدر حذف عامله، وتقديره: لا أشتم مسلمًا الدهر، ولا يخرج خروجًا من فمي كذب كلام ، وخارجًا اسم فاعل سيق للاستشهاد بكون المشتق بمعنى المصدر، الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، (١/ ١٧٧).

[6] الزمخشري، مرجع سابق، (٢٨٦، ٢٨٧).

وقال فيما يخص الشق الثاني من المسألة: "**وتكون مزيدة في المنصوب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾** [1] **وقوله: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾**"[2]

وبناءً على ذلك فقد قال ابن الحاجب شارحًا لقولي الزمخشري: "أما وروده على وزن اسم الفاعل فقليل يحفظ ولا يقاس عليه، ولم يجئ إلا في الثلاثي، كقولك: قم قائما، وقوله[3]:

..... ولا خارجًا من فيَّ زورُ كلامِ

فقولك: قائمًا وخارجًا صيغة اسم فاعل وضعت مصدرًا في موضع قيامًا وخروجًا، وهو قليل، ومن ذلك: (الفاضلة، والعافية، والكاذبة، والدالة)، وأما اسم المفعول فجاء من الثلاثي قليلًا يحفظ، ولا يقاس عليه كـ (الميسور، والمعسور)، وأما المزيد فيه والرباعي فجاء منه اسم المفعول في موضع المصدر قياسًا، كقولك: أخرجته مخرجًا وانطلق منطلقًا على ما ذكره آخرًا، وقوله تعالى: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ أورده على أنه واقع موقع المصدر، وإنما يستقيم ذلك فيه على تقدير أن تكون الباء غير زائدة، وقد ذكر في فصل حرف الجر أنها زائدة، وعلى تقدير أن تكون زائدة ، لا يكون (المفتون) إلا اسم مفعول على بابه، إذ لا يستقيم أن يقال أيكم المفتون، بمعنى: أيكم الفتنة[4]، وذلك إنما يكون إذا لم تكن زائدة، والقولان[5] مذكوران، فاستعمل أحدهما في فصل حرف الجر، والآخر استعمله ههنا"[6].

يتضح مما سبق من قول ابن الحاجب أن: المصدر قد يأتي على صورة اسم الفاعل، ولكنه قليل سماعي، ولا يقاس عليه، كقولك: قم قائمًا، أي: قم قيامًا، ومنه الفاضلة، وهي التفضيل، والكاذبة، أي: التكذيب، العافية، أي: العفو، وقد جاء المصدر على صورة اسم المفعول من الثلاثي وهو قليل يحفظ، ولا يقاس عليه كالميسور من اليسر، والمعسور من العسر، ويستقيم القياس في المزيد فيه والرباعي كقوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ

---

[1] سورة البقرة، الآية: (١٩٥).

[2] الزمخشري، مرجع سابق، (٣٨٨).

[3] سبق تخريجه.

[4] (وإنما يستقيم بأن يُقال: بأيكم المفتون، بمعنى بأيكم الفتنة)، وجدته ساقطًا من هذه النسخة وأخذته من النسخة الثانية (١/ ٦٠٤).

[5] زيادة الباء وأصليتها

[6] ابن الحاجب ،الإيضاح في شرح المفصل ، (العراق : وزارة الأوقاف :١٩٨٢) (٦٢٩/١).

صِدْقٍ ﴾[1]، أي: دخول صدق وخروج صدق، وقوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا ﴾[2]، أي: نزولًا مباركًا، فجاء اسم المفعول بمعنى المصدر، وفي قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾، وهو من الثلاثي، وفيه وجهان على ما ذكره ابن الحاجب:

الأول: أن المفتون اسم مفعول جاء بمعنى المصدر والباء فيه أصلية تحمل معنى الظرفية والتقدير فيه: بأيكم الفتنة أو الفتون، وقد قال به كثير من العلماء كالزجاج[3]، والزمخشري[4]، وابن الحاجب[5]، وغيرهم[6]، وعند أصحاب هذا القول "لا يجوز أن تكون الباء لغوًا هنا، المفتون بمعنى الفتون أو الفتنة كقول العرب: ليس لهذا معقول، أي: عقل"[7]، وهنا يكون بأيكم: جارًا ومجرورًا في محل رفع خبر شبه جملة مقدم، والفتنة: مبتدأ مؤخر.

الثاني: أن (المفتون): اسم مفعول على بابه، وقال بذلك كثير من النحويين منهم من رآه مع الوجه الأول كالزمخشري[8]، والخوارزمي[9]،وابن إياز[10]، وغيرهم[11]، وهو بمعنى المجنون وليس مصدرًا، والباء في بأيكم زائدة على حد زيادتها في قوله تعالى: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾[12]، والتقدير: "أيكم المفتون"[13]، "وهذا الوجه أخذ به سيبويه، ولا يرى أن يكون (مفعول) مصدرًا وتُحمل هذه الأشياء على ظاهرها، ويرى أن الميسور والمعسور وقت يوسر ويعسر فيه"[14]، ورأى أصحاب هذا الوجه أن الحَكَم في هذا الموضوع هو الباء، وزيادتها هنا تعني أن المفتون اسم مفعول على

---

[1] سورة الإسراء: (٨٠).
[2] سورة المؤمنون: (٢٩).
[3] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٥/ ١٥٩).
[4] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٢٨٧).
[5] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (١/ ٦٢٩).
[6] ينظر: التخمير (٣/ ٨٠، ٨١)، شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٦٦، ٦٧)، مغني اللبيب (١/ ١٢٨)، الدر المصون (١٠/ ٤٠١).
[7] الزجاج، مرجع سابق، (٥/ ١٥٩) بتصرف يسير.
[8] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٢٨٧).
[9] ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (٣/ ٨٠، ٨١).
[10] ينظر: ابن إياز، قواعد المطارحة، مرجع سابق، (١٢٤).
[11] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٦٦)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٠٤)، التذييل والتكميل (٦/ ٨٩)، الدر المصون (١٠/ ٤٠١)، شرح التصريح (١/ ٥٣١).
[12] سورة المؤمنون: (٢٠).
[13] الأخفش، مرجع سابق، (٢/ ٥٤٧).
[14] ابن يعيش، مرجع سابق، (٦/ ٦٦، ٦٧)، بتصرف يسير.

أصله، وفي نحو: بحسبك درهم، ويرون أن بأيكم من المبتدأ المجرور بحرف جر زائد "فأيكم: مبتدأ، والباء: زائدة فيه، والمفتون: خبره"[١].

وهناك وجه ثالث لم يذكره ابن الحاجب، وهو أن (المفتون) اسم مفعول على بابه، ولكن الباء أصلية وليست زائدة على أن منهم من قال: إنها بمعنى في (أي) الظرفية، وشبهوها بقول فلان بمكة، أي: في مكة[٢]، ومنهم من قال إنها سببية ومقدر معها مضاف محذوف، والتقدير: "بأيكم فَتْنُ المفتون"[٣].

والذي أراه أن الوجه الأول الذي اختاره ابن الحاجب هو الأقرب، وأيضًا أرى أن المفتون تحمل الوجهين السابقين، والباء لايمكن إسقاطها؛ لحملها معنًى في الكلام.

[١] الأزهري، مرجع سابق، (١/ ٥٣١).
[٢] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٥/ ٥).
[٣] السمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، (١٠/ ٤٠١).

الفصل الثاني

الفصل الثاني: أثر المعنى في توجيه الشواهد في قسم الأفعال.

؛وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وجوه إعراب المضارع.

المبحث الثاني: من أصناف الفعل أفعال المقاربة.

المبحث الثالث: من أصناف الفعل فعلا المدح والذم.

المبحث الأول: وجوه إعراب المضارع؛ وفيه ست مسائل

المسألة الأولى: توجيه الرفع في يسلمون في قوله تعالى:﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ ﴾[1]

"(أو) من حروف العطف كالواو والفاء، وهذه الحروف أيضا ينتصب الفعل بعدها بإضمار أن، وليست هي الناصبة عند سيبويه، وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها على القطع والاستئناف"[2].

ووضح ذلك الزمخشري قائلًا: "**وقرئ قوله تعالى: ﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ ﴾ بالنصب على إضمار (أن)، والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم، أو على الابتداء، كأنه قيل: أو هم يسلمون، وتقول: هو قاتلي أو أفتدي منه، وإن شئت ابتدأته على (أو أنا أفتدي)، وقال سيبويه في قول امرئ القيس[3]:**

فقُلت له لا تبْكِ عينُك إنَّما نُحاولُ مُلكًا أو نموتَ فَنُعْذَرا[4]

ولو رفعت لكان عربيًّا جائزًا على وجهين؛ على أن تُشرك بين الأول والآخر، كأنك قلت: إنما نحاول ملكًا أو إنما نموتُ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعًا من الأول يعني أو نحن ممن يموت"[5].

وشرح ابن الحاجب قول الزمخشري قائلًا: "وقُرئ قوله تعالى بالنصب، والنصب على إضمار أن ظاهر، والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم على معنى التشريك بينهما في عامل واحد، حتى كأنك عطفت خبرًا على خبر أو على الابتداء، يعني بقوله: (أو على الابتداء) على الاستئناف بجملة معربة إعراب نفسها غير مشترك بينها وبين ما قبلها في عامل واحد، ومثَّلها بقوله: (أو هم يسلمون)؛ ليظهر الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذي قبله، إذ الجملة الاسمية لا تكون معطوفةً على جملة فعلية باعتبار التشريك، ولكن باعتبار الاستقلال، ومثال التقدير الأول في غير الجملة الفعلية قولك: إن زيدًا قائم وعمرًا منطلق عطفت (عمرًا) على (زيدًا) على التشريك معه في عامل واحد، ولم

---

[1] سورة الفتح، الآية: (١٦).

[2] ابن يعيش، مرجع سابق، (٣٩/٧)، بتصرف يسير.

[3] هذا البيت من الطويل لامرئ القيس في: ديوانه (١/ ٤٢٥)، وهو في: الكتاب (٣/ ٤٧، ٥/ ٥٤)، وإعراب القرآن لابن النحاس (٢/ ٥٦)، (٥/ ٩٤)، والمفصل (٣٣٣)، والتخمير (٣/ ٢٣٣)، شرح الكافية (٤/ ٧٣)، الدر المصون (٩/ ٧١٣)، المقاصد الشافية (٦/ ٣٤)، الخزانة (٤/ ٤١٢، ٨/ ٥٤٤، ١٢/ ١٤٣).

[4] نصب نموت بعد العطف على إضمار (أن)، وجوَّز فيه سيبويه الرفع على العطف أوالابتداء (نحن نموت)، ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٤٧/٣).

[5] الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، (٣٣٣).

تجعله مستقلًا، ومثال التقدير الثاني قولك: إن زيدًا قائم وعمروٌ منطلق، عطفت (عمرو منطلق) على أنه جملة مستقلة لا باعتبار التشريك في عامل، قوله: هو قاتلي أو أفتدي منه وإن شئت ابتدأته على معنى أو أنا أفتدي.

قال الشيخ: ولم يذكر للرفع إلا تقديرًا واحدًا وهو الثاني، لأن تقديرَ الأول متعذرٌ؛ لأنه عطف باعتبار تشريك في الإعراب وليس ههنا قبل (أو أفتدي) ما يصلح أن يكون (أفتدي) مشتركًا معه في الإعراب؛ لأن الفعل لا مشاركة بينه وبين الأسماء في العوامل، فلم يبق إلا التقدير الثاني وهو الاستئناف، ومثَّلها بأنا [أنا أفتدي] أيضًا ليتضح، واستشهد بقول امرئ القيس. وقال في الرفع وجهان، وهذان الوجهان في الرفع مثلهما في قوله: (أو هم يسلمون)، سواء لتقدم فعل مضارع مرفوع يجوز التشريك معه، ولصحة استئنافه فاستقام تقدير الوجهين"[١].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن إعراب (يسلمون) يجوز فيه النصب والرفع، فالنصب على إضمار (أن) وهو ظاهر، وهذه قراءة أُبيّ وزيد بن علي[٢]، وقال به كثير من النحويين مع إجازة وجه الرفع ومنهم سيبويه[٣]، والكسائي[٤]، والفراء[٥]، والزمخشري[٦]، وابن الحاجب[٧]، وغيرهم[٨].

والمعنى فيه أنه دعوة للمنافقين إلى القتال، والقوم أولوا البأس هم "بنو حنيفة، ووأبو بكر – رحمه الله– قاتلهم في أيام مسيلمة"[٩]، والمراد "أن يقع القتال، ثم يرتفع بالإسلام"[١٠]، وذلك على وجه النصب، وفي هذا تحمل كلمة أو ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها بمعنى (إلَّا أن)، ومثَّلها سيبويه[١] بقوله[٢]:

---

[١] ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (٢/ ٢٣، ٢٤).

[٢] ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (١٤٣)، شواذ القراءات للكرماني (٤٤٢)، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (٤٩٦/٢).

[٣] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٤٧– ٤٩).

[٤] ينظر: ابن النحاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، (٤/ ١٣٣).

[٥] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (٢/ ٢٧٣).

[٦] ينظر: الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، (٣٣٣).

[٧] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٢٣).

[٨] ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢٠)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢٤١+ ٢٤٤)، شرح المفصل (٧/ ٤٣)، شرح الكافية (٤/ ٦٧، ٧١)، الدر المصون (٩/ ٧١٣)، مغني اللبيب (٢/ ٥٥٣)، المقاصد الشافية (٦/ ٣٣).

[٩] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مرجع سابق، (٥/ ٢٠).

[١٠] ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، (٧/ ٤٣).

وكُنت إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ كسَرْتُ كُعُوبَها أو تستقيمَا[٣]

الثاني: أنها بمعنى (إلى أن)، وهو رأي البصريين، والتقدير فيه: (إلى أن يسلموا)، واستشهد بعضهم على النصب بقول امرئ القيس: أو نموت فنعذرا، وذلك على معنى (إلى أن) [٤]، وجمع بعضهم بين التقديرين: (إلى أن)، و (إلا أن) أمنًا من اللبس. ففي بعض المواقف لا يحتاج إلى قتال فيقع الإسلام قبل القتال، فيكون التقدير في الآية: (إلا أن)، ويستخدم التقدير (إلى أن) عند من لا يسلمون إلا بعد القتال، وذهب بعض أصحاب وجه النصب إلى تقدير (أو) على معناها، وبإضمار (أن) بعدها، فيكون التقدير: تقاتلونهم أو أن يسلموا [٥]، وجعله بعضهم من العطف على المعنى بإضمار (أن)، وأن الفعل في تأويل مصدر معطوف، "كأنه قيل: يكن قتالٌ أو إسلامٌ"[٦].

الثالث: أنها بمعنى (حتى)، وهو قول الكوفيين، والتقدير فيها : (تقاتلونهم أبدًا حتى يسلموا)، وقد استبعد الشاطبي تقدير (حتى) في هذا الشاهد، وذكر أن كل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أن) يصح أن يقدر بـ (إلا أن)؛ لأن "القتل يقع عند فقد الإسلام خاصةً، لا أنه واقع إلى غاية الإسلام"[٧].

أما الرفع وهو قراءة العامة[٨] فعلى وجهين:

الأول: الرفع على العطف والتشريك بين تقاتلونهم و (يسلمون)، وقال بهذا القول كثيرهم قد رأوا النصب أيضًا كسيبويه[٩]، والسيرافي[١٠]، وابن يعيش[١]، وابن الحاجب[٢]، وغيرهم[٣]. وقد قيست على: (إن زيدًا قائم وعمرًا منطلق)، ومثَّل على ذلك سيبويه بقول الشاعر[٤]:

---

[١] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٤٩).

[٢] هذا البيت من الوافر لزياد الأعجم، والرواية في ديوانه (١٠١) أو تستقيم، وقد رواه سيبويه تستقيما، شاهدا على النصب بـ(أو) التي معناها (إلا أن)، وهو في: الكتاب (٣/ ٤٨، ٥/ ٧٧)، وشرح السيرافي (٢٤٢/٣)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٦٠)، أوضح المسالك (١٥٢/٤)، المقاصد الشافية (٣٣/٦).

[٣] الشاهد فيه نصب تستقيما بأن المضمرة بعد أو، التي بمعنى (إلا أن).

[٤] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٤/ ١٣٣).

[٥] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٢٤٣، ٢٤٤).

[٦] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٩/ ٧١٣).

[٧] الشاطبي، مرجع سابق، (٦/ ٣٤، ٣٥).

[٨] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، (٨/ ٩٤).

[٩] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٤٧- ٤٩).

[١٠] ينظر:السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٢٤١+ ٢٤٤).

حَرَاجِيجُ لا تَنْفَكُّ إِلَّا مُناخةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بلدًا قفرًا[٥]

فهذا البيت إن شئت كان على العطف أو الاستئناف وذلك في الفعلين (تنفك ونرمي) [٦]، وجعل بعضهم شاهدنا من العطف على اللفظ كعطف الأسماء على بعضها وهو القتال أو الإسلام، فقد ثبتت النون في كلا الفعلين لمن أراد رفع يسلمون، وجعله بعضهم من عطف المصادر على بعضها، فتم عطف المصدر المؤول بعد (أو) لاستساغة (أن) قبله على المصدر المتوهم قبلها (القتال) [٧]، "وإذا قلبت الجملة الفعلية اسمية كانت المناسبة أكثر، لأن هذه الجملة حينئذ تخرج إلى باب الكناية والمعنى: تقاتلونهم أو لا تقاتلونهم لأنهم مسلمون"[٨].

الثاني: الرفع على الاستئناف أو الابتداء وعلى عدم التشريك، وقال بهذا القول كثير من النحويين، كثيرهم رأى الأوجه السابقة من إعراب يسلمون منهم سيبويه[٩]، والزجاج[١٠]، والخوارزمي[١١]، وابن الحاجب[١٢]، وغيرهم[١٣]. فأصحاب هذا الوجه يرون أن ما بعد (أو) جملة اسمية، وما قبل (أو) جملة فعلية لا عطف بينهما باعتبار التشريك، وأما الاستقلال فسائغ والتقدير: (تقاتلونهم أو هم يسلمون) [١٤]، فقد رأى سيبويه في قول زياد الأعجم: (أو

---

[١] ينظر:ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٤٣).
[٢] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٢٣).
[٣] ينظر: إعراب القرآن (٤/ ١٣٣)، التخمير (٣/ ٢٣٢)، شرح الكافية (٤/ ٦٧، ٧١)، الدر المصون (٩/ ٧١٣)، مغني اللبيب (٢/ ٥٥٣).
[٤] هذا البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (٨٦)، والرواية: ما تنفك، وهو في: الكتاب (٣/٥،٤٨/٥٤)، إعراب القرآن لابن النحاس (١٦٨/٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٢/٣)، التخمير (٢٩٤/٣)، شرح الجمل (١/٣،٣٨٣/٣١٧)، البحر المحيط (٦٥٨/١)، خزانة الأدب (٢٤٧/٩، ١٤٢/١٢).
[٥] الشاهد فيه رفع (نرمي) على العطف أو الاستئناف.
[٦] ينظر:سيبويه، مرجع سابق (٣/ ٤٨).
[٧] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٩/ ٧١٣).
[٨] الخوارزمي، التخمير، مرجع سابق، (٣/ ٢٣٣)، بتصرف يسير.
[٩] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٤٧- ٤٩).
[١٠] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مرجع سابق، (٥/ ٢٠).
[١١] ينظر: الخوارزمي، التخمير، مرجع سابق، (٣/ ٢٣٣).
[١٢] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٢٣).
[١٣] ينظر: شرح المفصل (٧/ ٤٣)، الدر المصون (٩/ ٧١٣).
[١٤] ينظر:الخوارزمي، التخمير، مرجع سابق، (٣/ ٢٣٣).

تستقيما) في الرفع "إن شئت رفعت في الأمر على الابتداء؛ لأنه لا سبيل إلى الإشراك"[١]، وفي قول ذي الرمة: (أو نرمي بها) على الوجهين من الرفع[٢]، ويرى الزجاج[٣] الاستئناف فقط في شاهدنا، ولا يرى التشريك.

يتضح مما سبق أن (أو) تحمل معنى (إلى أن)، و(يسلمون) مرفوعة بثبوت النون، والرفع أقرب والقوم أولوا البأس لا يكون الاستسلام عندهم بسهولة فيجب أن يقاتلوا إلى أن يسلموا، واللفظ على الرفع.

[١] سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٤٩).
[٢] ينظر: سيبويه، المرجع سابق، (٣/ ٤٨).
[٣] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مرجع سابق، (٥/ ٢٠).

المسألة الثانية: وجه حذف النون في (تكتموا) في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ﴾[1].

ينصب الفعل المضارع بالواو "إذا كانت للجمع في الزمان أو المعية التي هي أحد محتملاتها، وكانت هي ومدخولها جوابًا للطلب"[2]، "والطلب على عدة أنواع: الأمر نحو: زرني وأزورك، والدعاء نحو: ربِّ وفقني وأطيعَك، والاستفهام نحو: هل تأتينا وتُحدثَنا؟ والعرض نحو: ألا تنزل وتُصيب خيرًا؟ والتحضيض نحو: هلّا تنزل وتُصيبَ خيرًا، والتمني ليتك تأتي عندنا ونكرمك، والترجي لعل الله يطلع على حالنا ويرحمنا، والنهي نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن"[3].

وفي قوله تعالى:﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾، أجاز الزمخشري في (تكتموا) من الآية الجزم أيضًا فقال: "**ويجوز في قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ أن يكون (تكتموا) منصوبًا ومجزومًا، كقوله**[4]:

ولا تشْتُمِ المولى وتبْلُغْ أَذَاتَهُ فإنَّك إنْ تفعلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ [5]"[6]

وقد شرح ابن الحاجب قول الزمخشري قائلًا: "وهما ظاهران [النصب والجزم]، أما النصب فعلى الجمعية [المعية] على ما تقدم، وأما الجزم فعلى الاشتراك بين الفعلين في الجزم [العطف]، ولا يستقيم أن يقال هو عطف جملة على جملة مشتركة ولا منقطعة عنها، وأما التشريك [بين الجملتين] فغير مستقيم؛ لأن الرافع للفعل[7] الأول غير الرافع للفعل الثاني. فكيف يستقيم التشريك والعامل متعدد مختلف؟ فلا يستقيم أن تكون منقطعة؛ لأنه لا وجه للجزم حينئذٍ، فلم يبق إلا العطف المذكور، ثم مثَّل بالبيت الذي يتعذر فيه تقدير الجمعية ليتضح به وجه العطف جزمًا"[8].

---

[1] سورة البقرة، الآية: (٤٢).

[2] السيوطي، مرجع سابق (٢/ ٣١١).

[3] الشاطبي، المقاصد الشافية، مرجع سابق (٦/ ٦٤، ٦٥). بتصرف يسير.

[4] هذا البيت من الطويل منسوب لجرير، وليس في ديوانه، ونسب لجحدر بن معاوية، و للخطيم العكلي، وهو في: الكتاب (٣/ ٤٢، ٥/ ٧٤)، والمفصل (٣٣٤)، والتخمير (٣/ ٢٣٥)، وشرح المفصل (٧/ ٦٠).

[5] والشاهد فيه جزم تبلغ على النهي، والمعنى: لا تشتمه ولا تبلغ أذاته، والمولى هنا هو ابن العم، ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/٦٠).

[6] الزمخشري، مرجع سابق، (٣٣٤).

[7] أراد الفاعل وتم التأكد من النسخة الدمشقية (٢/ ٢٤).

[8] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٢٥).

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن: لإعراب (تكتموا) وجهين: النصب والجزم، فالنحويون في ذلك على قولين منهم من قال بالجزم فقط، ومنهم من قال بجواز الوجهين (الجزم والنصب)، وتفصيل القولين كما يلي:

الأول: الجزم على العطف (عطف فعل على فعل)، وعدم ذكر النصب على المعية خوفًا من أن يكون المعنى النهي عن إلباس الحق بالباطل مع كتمان الحق مجتمعين فقط، وإباحة كل منهما على حدة، وقد ذكر ابن الحاجب بُطلان عطف الجمل المشتركة في عامل واحد، أو المنقطعة عن بعضها في هذا الشاهد، ويقتضي ذلك بُطلان وجه الرفع للفعل (تكتموا)؛ لأنه لا وجه للجزم عند الاستئناف فيكون الفعل (تكتموا) مرفوعا بثبوت النون [١].

الثاني: جواز الوجهين معا: النصب على الجمعية بواو المعية، أو (واو الصرف) كما يسميها الكوفيون، والجزم عطفا لفعل على فعل كما في الوجه الأول [٢]، وقال بجمع الوجهين في هذا الشاهد كثير من النحويين وهم الجمهور. مثل: سيبويه[٣]، والأخفش[٤]، والفراء[٥]، والزجاج[٦]، والزمخشري[٧]، وغيرهم[٨]، "وإن شئت كان جوابًا للنهي في موضع نصب على إضمار (أن) عند البصريين"[٩]، وعند الكوفيين النصب على الصرف، وهو عدم القدرة على إعادة العامل قبل الفعل مرة أخرى؛ لأن إعادته تغير المعنى كما في قول الشاعر[١٠]:

لَا تنْه عنْ خُلُقٍ وتأْتيَ مثلَه عارٌ عليْك إذا فعلْتَ عظيمُ[١١]

حيث إن (وتأتي) فيه منصوبًا على الصرف، فلا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) و(تأتي) منصوب على الصرف مثل قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وهذا في حالة إذا لم يرد الاشتراك بين الفعلين [١].

---

[١] ينظر: ابن الحاجب، المرجع سابق، (٢/ ٢٥).

[٢] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٤٤).

[٣] ينظر: سيبويه، المرجع سابق، (٣/ ٤٤).

[٤] ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (١/ ٧١).

[٥] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ٣٠، ٩٠).

[٦] ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، مرجع سابق، (١١٤/١).

[٧] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٣٣٤).

[٨] ينظر: إعراب القرآن (١/ ٥٠)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٤٣٦)، التخمير (٣/ ٢٣٤)، شرح المفصل (٧/ ٦٠)، الدر المصون (١/ ٣٢٠)، المقاصد الشافية (٦/ ٦٤).

[٩] ابن النحاس، مرجع سابق، (١/ ٥٠).

[١٠] البيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (٤٠٤)، وله في الخزانة، أو لسابق البربري، أو الطرماح أو المتوكل الليثي، ورجح البغدادي أنه لأبي الأسود، ينظر: معاني القرآن للفراء(٣٠/١)، الدر المصون (٣٢١/١)، أوضح المسالك (١٥٨/٤)، الخزانة (٨/ ٥٦٤، ١٢/ ٢٤٥).

[١١] الشاهد فيه نصب (تأتي) بعد واو المعية؛ لأنها مسبوقة بطلب.

"وقد رد ابن يعيش على من قال بفساد النصب على الجمعية، لأنه يمنع الجمع بينهما ويبيح كل واحد منهما على حده، بأن هناك دليلًا عقليًا وشرعيًا يمنع ويحرم كل منهما سواء بمفرده أو مع غيره، وفي قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. لو قدرنا دليلًا آخر للنهي عن كل واحد مهما منفردًا لكان كالآية"[٢]، وقد اعترض ابن الحاجب[٣]، وابن يعيش[٤] على الزمخشري في إيراده بيت جرير مع الآية، فالبيت يتعذَّر فيه وجه النصب، وليس كالآية، ومن ذلك يمكن القول بأن ابن الحاجب لم يعترض على وجه النصب في الآية، ولكنه قدم الجزم.

ورأى بعضهم أن وجه الجزم عطفًا لـ(تكتموا) على الفعل (تشتروا) في الآية السابقة لشاهدنا، وهو بعيد لعودة الأداة مرة أخرى في قوله: (ولا تلبسوا)[٥]، والوجه الصحيح والمرجح عند الجمهور للجزم هو جزم (تكتموا) عطفًا على (تلبسوا) [٦].

يتضح مما سبق: أنه يجوز الجزم والنصب في الآية وأن معنى المعية (الجمعية) في الآية هو النهي عن الجمع بينهما وكذلك النهي عن كل منهما على حدة، لأن هناك دليلًا خارجيًا من الشرع ينهى عن خلط الحق بالباطل، وينهى عن كتمان الحق، والحق نعت للنبي – صلى الله عليه وسلم– وما ذكره ابن يعيش حجة دامغة، وما ذهب إليه سيبويه وأتباعه من جواز الوجهين هو الأقرب.

---

[١] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ٣٠، ٩٠).

[٢] ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٦٠)، بتصرف يسير.

[٣] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٢٥).

[٤] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٦٠).

[٥] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (١/ ٥٠).

[٦] ينظر: الكتاب (٤٤/٣)، معاني القرآن (٣٠/١، ٩١)، معاني القرآن وإعرابه (١١٤/١)، إعراب القرآن (٥٠/١)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٧/٣)، المفصل (٣٣٤)، التخمير (٢٣٤/٣، ٢٣٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٠/٧)، الدر المصون (٣٢٠/١، ٣٢١)، المقاصد الشافية (٦٤/٦).

المسألة الثالثة: إعراب (يغضب) في قول الشاعر[١]

ومَا أنا للشَّيْءِ الَّذي ليس نافِعِي ويَغْضَبُ منه صَاحِبي بِقَؤُولِ

"يجوز أن ننصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد واو العطف إذا كانت الواو بمعنى الجمع بين ما بعدها وما قبلها، وكان السابق لها مصدرًا مذكورًا، نحو قول الشاعر[٢]:

وَلُبْس عَبَاءةٍ وتقرَّ عَيْني أحبُّ إليَّ من لبس الشّفُوفِ[٣]

و(تقرَّ) فعل مضارع منصوب بأن في تأويل مصدرٍ حتى يتسنى عطف اسم على اسم، باعتبار أن المصدر المؤول اسم، والتقدير في البيت السابق: ولبسُ عباءةٍ وقرورُ عيني، فتكون الواو العاطفة قد جمعت بين اللبس والقرور، وليس هذا النصب متعيِّنًا في الفعل المضارع"[٤].

ولذلك قال الزمخشري بعد أن ذكر مواضع نصب الفعل المضارع بأن جوازًا، والتي منها هذا الموضع: "**وليس بحتمٍ أن ينصب الفعل في هذه المواضع**"[٥]، **ثم قال مستشهدًا على ذلك: "وذكر سيبويه في قول كعب الغنوي:**

ومَا أنا للشَّيْءِ الَّذي ليس نافِعِي ويَغْضَبُ منه صَاحِبي بِقَؤُولِ[٦]

النصب والرفع"[٧].

---

[١] هذا البيت من الطويل لكعب الغنوي، وهو في: الكتاب (٣/ ٤٦)، (٥/ ٧٥)، المفصل (٣٣٥)، التخمير (٣/ ٢٣٧)، شرح المفصل (٧/ ٦٢)، شرح الجمل (٢/ ٢٦٤، ٣/ ٣٢٩)، شرح الكافية (٤/ ٧٧)، المقاصد الشافية (٦/ ٨٨)، خزانة الأدب (٨/ ٥٦٩).

[٢] هذا البيت من الوافر لميسون بنت بحدل زوجة معاوية ابن أبي سفيان، وهو في: الكتاب (٣/ ٤٥، ٥/ ٦٧)، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٧٢، ٤/ ١٤)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢٣٧)، شرح الجمل (١/ ٦٢، ٢/ ٢٤٣، ٢٦٤، ٣/ ٣٢٥)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٨٨، ٥/ ٢٥٨١)، البحر المحيط (٧/ ٤١٨)، أوضح المسالك (٤/ ١٦٨)، همع الهوامع (٢/ ٣٢٢)، خزانة الأدب (٨/ ٥٠٣، ١٢/ ١٩٤).

[٣] نصب (تقر) بواو الصرف مضمرًا بعدها أن.

[٤] ابن عصفور، مرجع سابق، (٢/ ٢٦٤)، بتصرف يسير.

[٥] الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، (٣٣٥).

[٦] الرفع في (يغضب) عطفًا على جملة الصلة.

[٧] الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، (٣٣٥).

وعلَّق ابن الحاجب على كلام الزمخشري المستشهد به، واستشهد بقول كعب الغنوي، وذكر النصب بالواو قائلًا: "وهذه ليست واو الجمع، وإنما هي واو العطف؛ لمشاركتها لها في اللفظ والمعنى الأصلي، ولا يستقيم أن تكون ههنا واو الجمع؛ لأن تلك إنما تنصب بعد الأشياء الستة على معنى الجمعية، وليس ههنا منها سوى النفي، ولو قدر الجمع بها بين المنفي وبين ما بعدها لكان فاسدًا؛ لأن قوله: (ليس نافعي ويغضب) إذا جعلتها ناصبة بعد هذا النفي كان المعنى نفي النفع، ونفي الغضب فيفسد المعنى، إذ الغرض إن الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله وهذا عكسه، وكذلك إذا جعلته في سياق (وما أنا للشيء) أدى إلى ذلك أيضًا.

وفساد آخر، وهو تأخير ما ذكر منفيًا وهو قوله (بقؤول) وشرطه التقديم على واو الجمع، فلم يبق إلا أن تكون واو العطف، وتكون عاطفة (الغضب) على قوله (للشيء)، وإذا عُطف الفعل على الاسم وجب تقديره بتأويل الاسم ولا يقدر إلا بأن على ما تقدم؛ فيكون المعنى وما أنا للشيء ولغضب صاحبي بقؤول، ويحتاج في استقامة المعنى إلى تقدير مضاف محذوف أي لقول الشيء؛ لأن الغضب لا يقال فيه مقول، والتقدير: و(لغضب صاحبي بقؤول)، فحذف المضاف لما كان معلومًا.

والرفع أظهر من وجهين أحدهما: أن عطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف، والآخر أنه لا تقدير يلزم فيه بخلاف النصب؛ لأنه جملة معطوفة على ليس نافعي، فهي داخلة في حكم الصلة، ولذلك احتيج فيها إلى ضمير[1] يرجع إلى الذي، ووصلها بجملتين أحدهما منفية والأخرى مثبتة ولا بعد في ذلك"[2].

يتضِّح أن ابن الحاجب فهم من كلام الزمخشري أنه يقدِّم النصب في المضارع على الرفع في بيت كعب الغنوي، ولذلك رأى أن النصب لا ينبغي تقديمه على الرفع وترجيحه عليه لأربعة أمور:

١- أن من شرط نصب الفعل المضارع بعد الواو أن تكون الواو للجمع، ومعنى البيت لا يقتضي ذلك، إذ يكون المعنى: نفي النفع ونفي الغضب، والشاعر إنّما قصد: (إن الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله).

٢- أن المنفي المذكور وهو (بقؤول) جاء متأخِّرًا عن الواو العاطفة، والواجب أن يكون متقدِّمًا على الواو حتى يصحّ الجمع بين منفيين.

---

[1] (الهاء في منه)

[2] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٢٨، ٢٩).

٣- أن شرط جواز نصب الفعل المضارع أن يكون بتقدير (أن)، وأنَّ الفعل المضارع في تأويل مصدرٍ حتى يتسنى عطفه باعتباره مصدرًا على الاسم الذي قبله، فيكون الفساد في تقدير: وما أنا للشيء، ولغضب صاحبي بقؤول لقول الشيء، والغضب لا يقال، وهذا يلزم من حيث المعنى تقدير مضاف محذوف، أي: وما أنا لقول الشيء ولغضب صاحبي بقؤول، وعدم التقدير أولى من التقدير.

٤- أن من شرط نصب الفعل المضارع بـ(أن)- كما تقدّم- أن يكون الاسم الذي قبل الواو مصدرًا، وليس في البيت؛ لذلك يضعف العطف جمعًا.

والذي يراه ابن الحاجب أن الرفع هو الراجح، فيكون من عطف جملةٍ على جملة (ليس) التي هي صلة اسم الموصول، فيكون التقدير: ليس نافعي ويغضبُ؛ لأن الواو هنا عاطفة وليست بمعنى الجمع، ولا تقدير في الكلام.

وعلى كلٍّ فإن الذي جاء عن النحاة أنَّ في (يغضب) وجهين من الإعراب:

الأول: يغضب (مرفوع) والواو واو العطف حيث عطف الفعل (يغضب) على جملة الصلة سواءً كانت (ليس) أو (نافعي) أو كليهما معًا، وقال بهذا الوجه كثير من العلماء منهم سيبويه[١]، والسيرافي[٢]، والزمخشري[٣]، وابن الحاجب[٤] وغيرهم[٥]، وكثير منهم قال بجواز النصب أيضًا.

وقد أشار سيبويه[٦] إلى هذا البيت في باب النصب، ولكنه يرجح الرفع ويحسنه عطفًا على (للشيء) أو الرفع على أن يكون داخلًا في جملة الصلة، وقد فهم المبرد[٧] أن سيبويه يرجح النصب؛ ولذلك عاب عليه ذلك، وقد رد عليه السيرافي بأن "سيبويه لم يقدم النصب؛ لأن النصب هو المختار عنده، ولكن الباب للنصب دون الرفع"[٨]، ورأى أن الرفع أجود عطفًا على موضع ليس، وهي في حكم المبتدأ وتقديره: (لا ينفعني ويغضب منه صاحبي)، وقد تم تأويل

---

[١] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٤٦/٣).
[٢] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٢٣٩/٣).
[٣] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٣٣٥).
[٤] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢٨/٢).
[٥] ينظر: التخمير (٢٣٧/٣)، شرح المفصل (٦٢/٧)، المقاصد الشافية (٨٨/٦)، خزانة الأدب ٥٦٩/٠٨-٥٧٢).
[٦] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٤٦/٣).
[٧] ينظر:السيرافي، مرجع سابق، (٢٤٠/٣، ٢٤١).
[٨] السيرافي، مرجع سابق، (٢٤٠/٣).

اسم الفاعل (نافع) بالفعل المضارع المرفوع (ينفع) ومن ثم العطف عليه رفعًا، والرفع أظهر الوجهين؛ لأنه ظاهر الإعراب صحيح المعنى.

الثاني: (يغضب) فعل مضارع منصوب بواو الجمع وإضمار أن، وقدر بعضهم نصبًا هنا على العطف على موضع للشيء، والتقدير فيه: (وما أنا بقؤول للشيء الذي غير نافع ويغضب منه صاحبي)، وقال بهذا الوجه كثير من العلماء منهم الأخفش[١]، والزجاج[٢]، وابن النحاس[٣]، وغيرهم[٤].

وقد رأى الأخفش[٥] النصب على تأويل واو المعية في جواب ما، أي: جواب النفي، وهو المسمى بالصرف نظير قول الشاعر[٦]:

لَا تنْه عنْ خُلُقٍ وتأْتِيَ مثلَه عارٌ عليْك إذا فعلْتَ عظيمُ

ففي هذا البيت (طلب)، وفي شاهدنا (نفي) لكن الواو بينهما على رأي أهل النصب (واو الجمع)، فتم نصب الفعل (تأتي على إضمار (أن)، ورد الفعل (تأتي) على (تنه) وما بينهما واو الجمع.

وقد رأى الزجاج[٧] النصب هنا على تقدير: (غضب) مصدرًا معطوفًا على (نافعي) التي هي خبر ليس منصوب، وقدم ابن النحاس[٨] النصب على الرفع مع جواز الرفع، "ورد أصحاب هذا الوجه على من قال: كيف تنصبون بعد الواو وليس قبلها فعل يدل على المصدر؟ بأن الواو مسبوقة باسم الفاعل (نافعي) وهو دليل على المصدر وتقديره: (ليس فيه نفع مع غضب صاحبي منه)، ومسبوقة أيضًا بـ (ليس) وهي فعل يدل على اسم المصدر (عدم)"[٩].

---

[١] ينظر: عبد القادر عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي: ١٩٨٦م)، (٥٦٩/٨).

[٢] ينظر: البغدادي، المرجع سابق، (٨/ ٥٦٩)، نقله عنه البغدادي في الخزانة، ولم أجده في مؤلفاته.

[٣] ينظر: المفصل (٣٣٥)، شرح الجمل (٢/ ٢٦٤، ٢٦٥).

[٤] ينظر: شرح الكتاب (٢٣٩،٢٤٠/٣)، التخمير ٢٣٧/٠٣)، شرح المفصل (٦٢/٧)، خزانة الأدب (٥٦٥/٨-٥٧٢)

[٥] نقل عنه ذلك البغدادي في الخزانة، ولم أجده في مؤلفاته (٥٦٥/٨).

[٦] سبق تخريجه.

[٧] نقل عنه ذلك البغدادي في الخزانة، ولم أجده في مؤلفاته (٥٦٥/٨).

[٨] نقل عنه ذلك البغدادي في الخزانة، ولم أجده في مؤلفاته (٥٦٥/٨).

[٩] البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، (٨/ ٥٦٩- ٥٧٢)، بتصرف يسير.

وقد رد أنصار الرفع على أصحاب النصب في شاهدنا بأن "النصب متأول ومعناه على ظاهره غير صحيح، لأنَّا إذا نصبناه قدرناه معطوفا على (الشيء)، وليس الشيء بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه؛ فإذا عطفناه صار في موضع خفض باللام، واللام في صلة (قؤول)، فيصير التقدير: ما أنا لغضب صاحبي بقؤول، والغضب لا يكون مفعولًا للقول"[1]، "والعطف على (للشيء) جائز لفظًا لكنه بعيد من حيث المعنى"[2].

ولا يستقيم أن تكون الواو واو الجمع؛ لأنها لم تسبق بأحد أنواع الطلب (الأمر والنهي... إلخ)، ومن المعلوم أن واو المعية لابد أن تسبق بطلب أو نفي، والنفي هنا ولكن عمل الجمعية والنفي معًا يفسد المعنى.

وأرى أن الموصول، وصلته، و(يغضب) في المعنى نعتان (للشيء) عطف بعضهما على بعض، وبدأت الجملة المعطوفة بفعل مرفوع وهو الفعل (يغضب)؛ لذلك أرى أن المعنى يوجه إلى أن وجه الرفع هو الصحيح، وما ذكره ابن الحاجب من أسباب تؤيد الرفع هو الأقرب.

[1] السيرافي، شرح الكتاب، مرجع سابق، (٣/ ٢٤٠).
[2] البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، (٨/ ٥٦٩- ٥٧٢).

المسألة الرابعة: إعراب (نقرُّ) في قوله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ ﴾[1].

الواو من حروف العطف، "ومعناها مطلق الجمع"[2]، وعند عطف فعل على فعل "يدخل الثاني في حكم الأول"[3]، كقولك: أريد أن تأتيني وتحدثني، فنُصِبَ الثاني لعطفه على الأول ، ويجوز أن يرتفع ما بعد الواو إذا كانت للحال أو للاستئناف [4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ ﴾ فقد رُفع ما بعد الواو للاستئناف، وعلى ذلك قال الزمخشري: "**وقال الله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ ﴾، أي: ونحن نقر**"[5].

وقد شرح ابن الحاجب كلام الزمخشري قائلا: "مثَّل بالرفع بما يتعذر فيه النصب، وهو قوله تعالى: ﴿ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ ﴾، وإن كانت عاطفة بعد ما توهم العطف فيها، وهو قوله: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ ﴾؛ لأنه لو جُعِلَ معطوفًا عليه ضعف المعنى، إذ اللام في لنبين للتعليل لما تقدم وهو قوله: ﴿ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم ﴾ إلى قوله: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ ﴾، فالمتقدم سبب للتبيين، فلو جعل (ونقر) معطوفًا عليه لكان داخلًا مع التبيين في سببه (فإنا خلقناكم)، وليس ما ذكر من قوله: فإنا خلقناكم...إلخ سببًا في الإقرار في الأرحام ما نشاء، فضعف النصب"[6] .

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن: إعراب (نقر) على وجهين:

الأول: رفع (نقر) على الابتداء، وهي قراءة العامة[7]، والواو ليست عاطفة، وإنما هي للاستئناف ويرتفع ما بعدها، فما بعدها يتعذر فيه النصب من حيث الإعراب والمعنى، وبهذا قال كثير من النحويين منهم سيبويه[8]، الأخفش[9]،

---

[1] سورة الحج، الآية: (٥).
[2] ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٤٠٨).
[3] ابن يعيش، مرجع سابق (٧/ ٦٧).
[4] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٤١٤).
[5] الزمخشري، مرجع سابق، (٣٣٥).
[6] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٢٩).
[7] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، (٦/ ٣٢٧).
[8] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٥٣).
[9] ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (١/ ١٥٢).

والفراء[١]، والزمخشري[٢]، والسيرافي[٣]، وابن الحاجب[٤]، وغيرهم[٥]. فلا يصح أن يعطف على ما قبله، فالإقرار ليس داخلًا مع التبيين في التعليل والتقدير فيه: (إنا خلقناكم بهذا الخلق لنبين لكم)، ونحن نقر في الأرحام ما نشاء، فمراحل خلق الإنسان ذكرت للتبيين لا للإقرار في الأرحام[٦]، وقال الفراء: "استأنف ونقر في الأرحام، ولم يرددها على (لنبين)، ولو قرئت: (ليبين) كان صوابًا، ولم أسمعها"[٧].

ويرى أصحاب هذا الوجه أنه لا يجوز فيها إلا الرفع، "ولا يجوز أن يكون المعنى: خلقناكم على أطوار لنقر في الأرحام"[٨].

الثاني: نصب (نقر) عطفًا على ما قبلها (لنبين)، "وعلل أصحاب هذا القول النصب بأن العطف على اللفظ لا على المعنى، فالمعنى على ما أراده أهل الرفع، وهي قراءة يعقوب[٩]، وقال بهذا الوجه من النصب أبو البقاء العكبري[١٠]، فمن ناحية اللفظ النصب فيه بتقدير لام قبل (نقر) للصيرورة، فيكون المعنى والتقدير: لنبين لكم ولنقر، وقال السمين الحلبي: وفيه نظر؛ لأن تقدير اللام يقتضي النصب بإضمار أن بعد اللام، وفي ذلك لا يكون النصب عطفًا[١١].

وقد رد ابن الحاجب وأصحاب وجه الرفع على أصحاب وجه النصب بأن نصب نقر عطفًا على (نبين) ضعيف من حيث المعنى؛ لأن الإقرار غير داخل في التعليل، فالغرض من سرد مراحل الخلق في الشاهد هو تبيين الأمر لمن كان في شك من البعث، أما الإقرار في الأرحام فمستأنف.

---

[١] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ٤١١)، (٢/ ٤، ١٤٣).
[٢] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٣٣٥).
[٣] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٢٤٩).
[٤] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٢٩).
[٥] ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٣٤)، إعراب القرآن (٣/ ٦١)، التخمير (٤/ ١٥٨)، الدر المصون (٨/ ٢٣١)، مغني اللبيب (٢/ ٤١٤، ٥٨٤).
[٦] ينظر:الزجاج، مرجع سابق، (٣/٣٣٤).
[٧] الفراء، مرجع سابق، (٤/٢).
[٨] ينظر:لزجاج، مرجع سابق، (٣/٣٣٤).
[٩] ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٩٦)، شواذ القراءات للكرماني (٣٢٥)، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (١٢٨/٢).
[١٠] ينظر: العكبري، التبيان، مرجع سابق، (٢٦٨)
[١١] ينظر:السمين الحلبي، مرجع سابق، (٢٣١/٨).

وأرى أن المعنى في هذا الشاهد يوجه إلى الرفع على الإخبار مستأنفًا، وقد تكون جملة (ونقر في الأرحام) بمثابة الاعتراض بعد سرد مراحل خلق الإنسان، ودليل رفع (ونقر) وعدم وجود العطف هو ورود (نخرجكم) مرفوعة، ولو كان هناك عطفٌ لوردت (نقر) منصوبة (ونخرجكم) منصوبة، بل كلتاهما مرفوعتان، والنصب فيهما ضعيف في المعنى، وما ذهب إليه ابن الحاجب والجمهور هو الأقرب.

المسألة الخامسة: حكم العطف على المضارع المجزوم والمنصوب في قول الشاعر[١]:

غَيْرَ أنَّا لم يأْتِنَا بيقينٍ فنرجِّي ونُكْثرُ التَّأْمِيلَا[٢]

معلوم أن الفاء من حروف العطف، "فإذا عطفت بها، أدخلت الثاني في حكم الأول، وأشركته في معناه، فإذا قلت: أريد أن تأتيني فتحدثني، جاز النصب بالعطف على الأول، ويكون الثاني داخلًا في الإرادة كالأول... ويجوز الرفع على القطع والاستئناف "[٣].

وعلى ذلك جاء قول الزمخشري: **"ويجوز في (ما تأتينا فتحدثنا)[٤] الرفع، على الاشتراك، كأنك قلت: ما تأتينا فما تحدثنا، ونظيره قوله تعالى:﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[٥]، وعلى الابتداء كأنك قلت: ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا، ومثله قول العنبري:**

غَيْرَ أنَّا لم يأْتِنَا بيقينٍ فنرجِّي ونُكْثرُ التَّأْمِيلَا

أي فنحن نرجي"[٦].

وشرح ابن الحاجب قول الزمخشري قائلًا: "في الرفع أيضًا، وهو لا يحتمل إلا الرفع؛ لأن المعنى على أن الآتي لم يأت بيقين، فنحن نرجو خلاف ما أتى به، لانتفاء اليقين مما أتى به، ولا يستقيم على ذلك إلا الرفع؛ لأنه لو جزم لدخل مع الإتيان في النفي، فيفسد المعنى، إذ المعنى إثباته [الرجاء]، ولو نُصِبَ لنُصب على الجمعية ويجب أن يكون أيضًا منفيًا معه، فإن قلت: لم لا يستقيم النصب على المعنى الثاني للفاء، وهو أنَّ هذا لايكون عقيب هذا؛ لأن معناها أنهما لا يجتمعان؟ قلت يفسد المعنى أيضا؛ لأن ذلك المعنى على أن الأول لا يكون عقبه الثاني حتى كأنه

---

[١] هذا البيت من الخفيف، وقد روي لعمر بن أبي ربيعة، ولم أجده في ديوانه، وروي لبعض الحارثيين، وللعنبري، وهو في: الكتاب (٣/ ٣١)، (٥/ ٧١)، والمفصل (٣٣٥)، والتخمير (٣/ ٢٣٨)، وشرح المفصل (٧/ ٦٤)، (٣/ ٣٢٧)، والإيضاح (٢/ ٣١)، وشرح جمل الزجاجي،وشرح الكافية (٤/ ٧٠)، (٢/ ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٥/ ٥٣٠)، (١٢/ ٢٠٩)، (١٢/ ٢٢٦).

[٢] رفع (نرجي)على القطع والاستئناف.

[٣] ابن يعيش، مرجع سابق، (٦٧/٧).

[٤] الشاهد فيها رفع تحدثنا على الاستئناف، ولم تعمل فيها الفاء نصبًا.

[٥] سورة المرسلات، الآية: (٣٦).

[٦] الزمخشري، مرجع سابق، (٣٣٥، ٣٣٦).

وصف له، وأنت لو قدرت نفي الثاني على تقدير حصول الأول، فسد المعنى فيهما جميعًا، إذ المعنى نفي الأول وإثبات الثاني وهذا عكسه"[١]

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن: إعراب (فنرجّي) في البيت على قولين:

الأول: الرفع على الاستئناف، والتقدير: فنحن نرجّي، والمعنى على أن الآتي لم يأتِ بيقين، فنحن نرجّي خلاف ما أتى به؛ لانتفاء اليقين عما أتى به، وعلى ذلك لا يستقيم المعنى إلا بالرفع، وقال بهذا الوجه كثير من النحويين، منهم سيبويه[٢]، والزمخشري[٣]، وابن الحاجب[٤]، وابن هشام[٥]، والبغدادي[٦]، وغيرهم[٧]، ولو جزم لدخل معه الإتيان في النفي فيفسد المعنى، فهذه الجملة (نرجي) في موضع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن[٨]، ويقوي وجه الرفع العطف الظاهر في (ونكثر) ورفعها، واستشهد أصحاب هذا القول بقول الشاعر[٩]:

ألَمْ تسْألِ الرَّبْعَ القِواءَ فينطقُ وهلْ يُخبرنْك اليومَ بيداءَ سمْلقُ[١٠]

فلم يدخل إلا على السؤال والنطق حاصل على سبيل المجاز على ذلك يكون الرفع استئنافًا في (فينطق).

وقال سيبويه: "لم يجعل الأول سببا للآخر، فهذا نفي للنصب لكي لا تكون الفاء سببية، وقال أيضًا: النطق على كل حال، فهذا نفي للجزم عطفًا على تسأل، والتقدير في حالة الرفع: فهو ينطق"[١]، ويرى الرضي في شاهدنا أن: "معنى الرفع والنصب سواء، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللبس"[٢].

---

[١] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/٣١).

[٢] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٣١).

[٣] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٣٣٦).

[٤] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٣١).

[٥] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٥٥٣).

[٦] ينظر: البغدادي، مرجع سابق، (٨/ ٥٣٨- ٥٤٠).

[٧] ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢٣٢)، شرح المفصل (٧/ ٦٤)، شرح الجمل (٢/ ٢٤٩)، شرح الكافية(٤/ ٧٠+ ٧٥).

[٨] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٣١).

[٩] هذا البيت من الطويل لجميل بن معمر في ديوانه ص (٣٣)، والرواية في الديوان:

ألم تسأل الربع الخلاء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

وهو في: الكتاب (٣/ ٣٧)، (٥/ ٦٧)، المفصل (٣٣٦)، التخمير (٣/ ٢٣٨)، شرح المفصل (٧/ ٦٥)، الإيضاح (٢/ ٣١)، شرح الكافية (٤/ ٦٦)، أوضح المسالك (٤/ ١٦٢)، خزانة الأدب (٨/ ٥٢٤)، (١٢/ ١٩٦).

[١٠] رفع (ينطق)على الاستئناف والقطع .

والمعنى الصحيح والإعراب الصحيح هو القطع لكي لا يدخل (فنرجي) مع ما قبله في النفي، وفي النصب أو الجزم، والمراد الإثبات على القطع والرفع، وإثبات الرجاء.

وقدر أصحاب هذا الوجه المعنى على أنه: "أتانا آت بخبر لا نريده، وغير يقين، فنحن نرجي خلاف ما أتانا به لانتفاء اليقين عما أتى به، ونكثر التأميل لخلاف خبره، ونقول لعله يكون كذبًا"[٣].

الثاني: النصب على العطف بالفاء، والفاء هنا السببية التي يتنصب بعدها الفعل المضارع بشرط أن تسبق بطلب أو نفي، وهي هنا مسبوقة بنفي والقياس يسمح بالنصب، وقد قال بهذا الوجه الأعلم الشنتمري[٤]، وابن يعيش[٥]، ورأى ابن الحاجب فساده؛ لفساد المعنى، وأيده الرضي؛ لأنه يدخل (نرجي) في النفي، والمراد إثبات الرجاء، فيكون "منفيًا على حِدَتِهِ كالأول [يأتنا] إذا جزم، ومنفيًا على الجمع إذا نصب"[٦]، وهذا وجه فساد هذا القول.

ولو سأل سائل: هل يستقيم النصب على المعنى الثاني للفاء الذي هو: العطف على تقدير أن المضمرة بعد الفاء على أن لا يكون عقيب الأول؛ لكي لا يجزم، يرد ابن الحاجب بأن المعنى فاسد أيضًا؛ لأن الفعل (نرجي) عقيب الأول (يأتينا) كان وصفًا له، ولو قدرت نفي الثاني على تقدير حصول الأول، وأوردت العكس فسد المعنى فيهما[٧].

مما سبق يتضح أن: المعنى يوجه بالرفع فقط، ولكن الصناعة تسمح بالجزم عطفًا، وبالنصب على إضمار أن بعد فاء السببية، وبالرجوع إلى المعنى لا يصح الجزم ولا النصب مطلقًا؛ للأسباب المذكورة آنفًا، وما ذهب إليه ابن الحاجب هو الأقرب.

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٣٧)، بتصرف يسير.
[٢] الرضي، مرجع سابق، (٤/ ٧١).
[٣] خزانة الأدب، مرجع سابق، (٨/ ٥٣٩)، بتصرف يسير.
[٤] ينظر: يوسف سليمان الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب، (المغرب: وزارة الأوقاف:١٩٩٩م)، (٢/٣١)
[٥] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٦٥).
[٦] ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٥٥٣).
[٧] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٣١).

المسألة السادسة: إعراب (تخاف) في قوله تعالى: ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[1].

"الأمر والنهي قد يجابان بالجزم على تقدير إضمار حرف الشرط بعدهما لما بينهما من المشاكلة...؛ لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ...، ومن ذلك قولهم: (اتَّقى الله امرؤ وفعل خيرًا يثب عليه)؛ لأن المعنى: ليتق الله، وليفعل خيرًا"[2]، أما إذا لم تقصد الجواب والجزاء رفعت،"والرفع على أحد ثلاثة أشياء، إما الصفة...، وإما حالًا...، وإما على القطع والاستئناف"[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ ﴾.

يقول الزمخشري: "**ومما يحتمل الأمرين: الحال والقطع قولهم:ذره يقول ذاك، ومره يحفرها، وقول الأخطل**[4]:

كُرُّوا إِلَى حرَّتيْكُم تَعْمرُونَهَا .....[5]

وقوله تعالى: ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾ "[6].

وقال ابن الحاجب شارحًا كلام الزمخشري: "قوله تعالى: ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾. يجوز أن يكون مجزومًا على الجواب، وعلى أن تكون لا ناهية، ويجوز أن يكون مرفوعًا على الحال المضمر في اضرب، وعلى الاستئناف"[7].

---

[1] سورة طه، الآية: (٧٧).

[2] ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٨٤).

[3] ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٨٧).

[4] هذا صدر بيت من البسيط وعجزه:

..... كما تكر إلى أوطانها البقر

وهو للأخطل في: ديوانه (١٠٨)، وفي الكتاب (٣/ ٩٩، ٥/ ٧٥)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢٩٨)، والمفصل (٣٤٠)، والتخمير (٣/ ٢٤٩، ٢٥٠)، وشرح المفصل (٧/ ٨٩)، والإيضاح (٢/ ٤٠)، والمقاصد الشافية (٦/ ٩٦).

[5] ثبوت النون في الفعل يدل على الرفع على الحال المستأنف، والتقدير فيها: (عامرين لهما)، أو على القطع والاستئناف، والتقدير: وأنتم تعمرونها.

[6] الزمخشري، مرجع سابق، (٣٤٠).

[7] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٤١).

يتضح مما ذكر ابن الحاجب: أن إعراب (تخاف) على قولين:

الأول: الجزم على الجواب (جواب الطلب) للفعل (اضرب)، أو جزم بلا الناهية، وقال بهذا الوجه بعض النحويين كالزجاج[١]، وابن يعيش[٢] في أحد قوليه، وأبي حيان[٣]، وغيرهم[٤]، وهي قراءة[٥] الأعمش، وحمزة، والتقدير على الجزم بلا الناهية: "لا تخف يا موسى أن يدركك فرعون، ولا تخشى الغرق"[٦]، وتقدير الجزم على جواب الطلب: "اضرب إن تضرب لا تخف درَكًا ممن خلفك"[٧].

"وعند جزم لا تخف فإن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ التابعة لها لها تقديران: أحدهما: أن تكون مقطوعة عن الأول، ومستأنف بها بتقدير: (وأنت لا تخشى)، الآخر: أن تكون الألف من قبيل الإطلاق في الفاصلة كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾[٨]، ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[٩]، ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾[١٠]"[١١]، أو أن تكون مما ينوي به الجزم، وثبت فيه حرف العلة إشباعًا مثل قول الشاعر[١٢]:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّق وَلَا ترضَّاهَا وَلَا تملَّق

---

[١] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٣٠١).
[٢] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٩٠).
[٣] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، (٢/ ٨٤٨).
[٤] ينظر: إعراب القرآن (٣/ ٣٥)، الدر المصون (٨/ ٨٠- ٨٣).
[٥] ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٩١)، حجة القراءات (٣٢٢)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤١).
[٦] الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٣٠١).
[٧] ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٩٠).
[٨] سورة الأحزاب، الآية: (٦٦).
[٩] سورة الأحزاب، الآية: (١٠).
[١٠] سورة الأحزاب، الآية: (٦٧).
[١١] الشاطبي، مرجع سابق، (١/ ٢٤٠)، بتصرف يسير.
[١٢] هذا البيت من الرجز لرؤبة ابن العجاج في ديوانه (١٧٩)، والتخمير (٤/ ٤٢٨)، وشرح الجمل (٢/ ٣٠٤)، وشرح الشافية (٤/ ٤٠٩)، وارتشاف الضرب (٢٣٨٨/٥)، والبحر المحيط (٦/ ٢٤٥)، والدر المصون (٦/ ٥٥٢، ٨/ ٨٢)، والمقاصد الشافية (١/ ٢٣٦)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ١٢/ ٣٠٦). والشاهد فيه إثبات الألف مع الجزم.

فقد أثبت الألف في الفعل (ترضاها)، وهو مجزوم بلا الناهية، قال ابن النحاس: "هذا من أكبر الغلط أن يحمل كتاب الله على شذوذ من الشعر"[١]، والألف لابد من حذفها عند الجزم بخلاف الواو والياء.

وقد ذكر بعضهم توجيهًا ثالثًا للجزم، وهو "أنه نهي أيضًا في محل نصب على الحال من فاعل اضرب، أو صفة لـ(طريقًا)"[٢]، والتقدير فيه: طريقًا مقولًا لك، أو طريقًا مقولًا فيها لا تخف، "وكان من حق من قرأ (لا تخف) جزمًا أن يقرأ (لا تخشى) بحذفها [الألف]"[٣]، ولكن لم يرد بذلك قراءة، والقراءة سُنَّة لا تخالف.

الثاني: الرفع على الاستئناف، على أن تكون (لا) نافية، بتقدير: اضرب لهم طريقا في البحر "لست تخاف دركا"[٤]، ففصل بين الأمر بالضرب والخوف، أو رَفْعُهَا على الحال من الفاعل والمقصود به موسى عليه السلام، والتقدير فيه: "اضرب غير خائفٍ ولا خاشٍ"[٥]، وهذا قول كثير من العلماء، وهم الجمهور، والأغلب ومنهم سيبويه[٦]، والأخفش[٧]، والفراء[٨]، والسيرافي[٩]، والزمخشري[١٠]، وابن الحاجب[١١]، وغيرهم[١٢]، وهي قراءة الجمهور[١٣].

وقد شبهه سيبويه بقول الأخطل السابق ذكره. حيث رفع تعمرونهما على الاستئناف بتقدير: وأنتم تعمرونهما أو على الحال بتقدير: (كروا إلى حرتيكم عامرين لهما) [١٤]، ويزيد هذا الرفع إجماع القراء على رفع (تخشى) المعطوفة

---

[١] ابن النحاس، مرجع سابق، (٣/ ٣٦).
[٢] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٨/ ٨٢).
[٣] السمين الحلبي، المرجع سابق، (٨/ ٨٢).
[٤] الزجاج، مرجع سابق، (٣/ ٣٠١).
[٥] سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٩٨).
[٦] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٩٨).
[٧] ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (٢/ ٤٤٦).
[٨] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (١/ ٥٢٣).
[٩] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٢٩٨).
[١٠] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٣٤٠).
[١١] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٤١/٢).
[١٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٠١)، إعراب القرآن (٣/ ٣٥)، شرح المفصل (٢/ ١٧٤)، (٧/ ٩٠)، شرح الجمل (٢/ ٣٠٣)، (٣/ ١٧٠)، شرح الكافية (٤/ ١٢٤)، الدر المصون (٨/ ٨٠- ٨٣)، المقاصد الشافية (٦/ ٦٨)، همع الهوامع (٢/ ٣١٥).
[١٣] ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (٤٢١)، التيسير للداني (٤٣٣)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤١).
[١٤] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٩٩).

عليها. فهي لم تأت مجزومة حتى في قراءة حمزة، وقراءة الرفع في تخاف أبين [١]، وهناك وجه آخر للرفع في (لا تخاف) ذكره بعضهم[٢]، وهو أن تكون في موضع النعت لـ (طريق)، والتقدير فيه: "لا تخاف فيه دركًا ثم حذف حرف الجر [في]، فوصل الفعل فنصب الضمير الذي كان مجرورًا ثم حذف المفعول[٣] اتساعًا"[٤]، وأصبحت: لا تخاف دركا (وصفًا للطريق)، وقد يتداخل المعنى المراد من الجملة الفعلية بين الوصف، والحال، والاستئناف، وأحيانًا يصعب التفريق بينهم، إلا أن يكون ذلك واضحًا من ظاهر الكلام والمعنى، في مثل قوله تعالى: ﴿وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾[٥] فهذا وصف، وفي قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٧] الاثنان للحال [٨]، وشاهدنا يقبل المعاني الثلاثة على حسب التقدير، والإعراب في جميعها الرفع للفعل (تخاف)، وقال الشاطبي: "فهذه الشواهد وأمثالها إنما يرفع فيها الفعل على أحد ثلاثة أشياء إما على القطع وابتداء الكلام، أو على الحال من المعرفة، أو على الصفة من النكرة، وعلى هذه يحمل الفعل بعد النفي"[٩].

وأرى أن المعنى هنا يوجه بالرفع؛ لأن معنى (لا) في الشاهد نافيةٌ لا عمل لها، وليست ناهيةً يُجزم ما بعدها، فالطلب في الفعل (اضرب) غير مرتبط بالفعل (لا تخاف)، ولا يمكن اعتبار (لا تخاف) جوابًا للطلب، فإن الله تعالى أمر موسى أن يضرب البحر، وما بقى من الشاهد إخبار، وما ذهب إليه الجمهور هو الأقرب.

---

[١] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٣/٣٥،٣٦).
[٢] ينظر: الدر المصون (٨/ ٨١)، المقاصد الشافية (٦/ ٦٩).
[٣] نفس الضمير
[٤] ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٩٠).
[٥] سورة مريم، الآية: (٥، ٦).
[٦] سورة الأنعام، الآية: (٩١).
[٧] سورة المدثر، الآية: (٦).
[٨] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٤/ ١٢٤).
[٩] الشاطبي، مرجع سابق، (٦/ ٦٩).

المبحث الثاني: من أصناف الفعل أفعال المقاربة؛ وفيه مسألة واحدة:

دلالة كاد في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[1].

(كاد) من الأفعال التي تستعمل بمعنى المقاربة، أي: دُنُو حصول الخبر، وقد اختلف في معناها مع النفي ومع الإثبات، فقيل: "إن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي، وإثباتها إثبات"[2]، وقيل عكس ذلك.

وقد وضح الزمخشري معنى نفي (كاد) فقال: "**وقوله عز وجل: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۚ﴾[3] على نفي مقاربة الرؤية وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية، ونظيره قول ذي الرمة[4]:**

إِذَا غيَّرَ النَّأْيُ المحبينَ لم يَكدْ رسيسُ الْهَوى من حُبِّ ميَّةَ يبرحُ[5]" [6]

وقد قال ابن الحاجب شارحًا كلام الزمخشري: "اختلف الناس في كاد، فقال بعضهم هي في الإثبات نفي، وفي النفي إثبات، وتمسكوا في الإثبات بأنك إذا قلت: كاد زيدٌ يخرج، فالخروج غير حاصل، فهذا معنى كونها نفيًا في الإثبات، وتمسكوا في النفي بمثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾، ومعلوم أنهم فعلوا، وبقوله: (إذا غير النأي المحبين) على ما سيأتي، وهذا معنى الإثبات في النفي. وهذا مذهب فاسد،فإن قوله: كاد زيد يخرج، معناه إثبات مقاربة الخروج، وهذا معنى مثبت، وأخذ النفي للخروج ليس من موضوعه، وإنما هو من قضية عقلية، وهو أن الشيء إذا كان محكومًا عليه بقرب الوجود علم أنه غير موجود، وأما مدلول (كاد) فمثبت، وهو قرب الخروج، ولو صح أن يقال في قولك: قرب خروج زيد أنه موضوع للنفي، وهذا غير مستقيم معلوم فساده، وأما الكلام على النفي فسيأتي في الفريق الآخر. والمذهب الثاني أنه في الإثبات إثبات، وفي النفي نفي. والمذهب الثالث أنه في الإثبات إثبات، وفي النفي للماضي إثبات، وفي المستقبل على قياس الأفعال، وتمسَّك هؤلاء في النفي بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ

---

[1] سورة البقرة ،الآية: (٧١).

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٧٦٢).

[3] سورة النور، الآية: (٤٠).

[4] هذا البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (٤٣)، وهو في: المفصل (٣٦٦)، والتخمير (٣/ ٣٠٨)، وشرح المفصل (٧/ ٢١٠)، والإيضاح (٢/ ٩٥)، وشرح الكافية (٤/ ٢٢٤)، والخزانة (٩/ ٣٠٩، ١٢/ ١١٨).

[5] قيل لما أنشده اعترض عليه، وقيل له فقد برح حبها فصححه منصوبًا، وإن صحت الرواية فعلى زيادة يكاد، والمعنى لم يبرح رسيس الهوى من حب مية، ومعنى الرسيس مأخوذ من رسيس الحمى، أي: بدايتها وهو أصلها، ينظر: المفصل، مرجع سابق، (٣٦٦).

[6] الزمخشري، مرجع سابق، (٣٦٥، ٣٦٦).

يَفْعَلُونَ﴾، وقد فعلوا ولم يستمر لهم أن يقولوا مثله على المستقبل لما رأوه من قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾، والمعنى فيه نفي مقاربة الرؤية، فلو قالوا: بإثبات الرؤية لفسد المعنى، وما ذكروه في نفي الماضي غير مستقيم؛ لأنا نعلم من قياس لغتهم أن المثبت إذا دخل عليه النفي انتفى، فإذا قلت: قرب خروج زيد، كان معناه إثبات قرب الخروج، فإذا قلت: ما قرب خروج زيد، كان معناه نفي قرب الخروج، هذا معلوم من لغتهم، فيجب رد قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، فيكون المعنى وما قاربوا الفعل قبل أن يفعلوا، لما دل عليه سياق الآية من تعنتهم واستفسارهم فيما لا يحتاج فيه إلى التفسير، ولا يؤخذ من قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، هذا هو الوجه الذي ينبغي حمل الآية عليه، وما كان مثلها جريًا على القاعدة المعلومة من كلامهم.

وقد وافقوا في دخول النفي على المستقبل أن يكون معناه نفي القرب على قياس الأفعال، ولا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي أو على المستقبل، فثبت أن المذهب الصحيح جري كاد مجرى الأفعال في الإثبات والنفي، فإذا قيل كاد زيد يفعل كان معناه إثبات قرب ذلك الفعل، وإذا قيل ما كاد زيد يفعل، كان معناه نفي قرب ذلك الفعل، فصار في (كاد) ثلاثة مذاهب، المذهب الحق جريه على قياس الأفعال، والمذهب الثاني مخالفته للأفعال في الإثبات والنفي جميعًا، والمذهب الثالث مخالفته في النفي للماضي وجريه على قياس الأفعال في غير ذلك"[(١)].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن (كاد) على ثلاثة أقوال:

الأول: (كاد) لا تجري مجرى الأفعال، فهي في الإثبات نفي، وفي النفي إثبات، وهذا قول ابن يعيش، وقد تمسَّك بذلك قياسًا على قولك: كاد الرجل يفعل، فهو لم يفعل، وما كاد يفعل، ومعلوم أنه فعل، والقاطع في هذا قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ فكاد هنا منفية، والفعل قد وقع واستدل بإنكار ابن شبرمة على ذي الرمة في قوله[(٢)]:

إِذَا غيَّرَ النَّأْيُ المحبينَ لم يَكدْ رسيسُ الْهَوى من حُبِّ ميَّةَ يبرحُ

[(١)] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٩٣، ٩٤).
[(٢)] سبق تخريجه في هذه المسألة.

فقال ابن شبرمة: أراه قد برح، واقتنع بذلك الشاعر، ولجأ إلى تصويب البيت، فاستبدل لم يكد بلم يجد[(١)].

وقد رُدَّ على ابن يعيش بأن المخطِّئين لذي الرُّمة قد وهموا والصواب مع من قال عن ذي الرمة: "أصابت بديهته وأخطأت رويته"[(٢)]، فقد أصاب حين قال البيت وأخطأ حين عدل عن (كاد) في البيت، فمعناه المطلوب: أن رسيس الهوى لا يبرح ولم يقارب أن يبرح، وقد أدركه بالبيت، وذلك حين معاملة (كاد) معاملة الأفعال وحملها لمعنى المقاربة، والبيت مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ وإنما هو لم يرها ولم يكد، فما برح ولم يكد[(٣)]. وقد ذكر الاعتراض على هذا الوجه الجرجاني[(٤)]، والخوارزمي[(٥)]، وابن الحاجب[(٦)] والرضي[(٧)] فيما وصلت إليه من مراجع.

الثاني: كاد: تجري مجرى الأفعال، فهي في الإثبات إثبات، وفي النفي نفي، وتفيد معنى القرب والمقاربة لوقوع الفعل في الإثبات، وعدم المقاربة لوقوع الفعل في النفي[(٨)]، وقد قال بهذا الوجه أغلب النحاة، ومنهم ابن النحاس[(٩)]، والجرجاني[(١٠)]، والخوارزمي [(١١)]، والزمخشري[(١٢)]، وابن الحاجب[(١٣)]، وابن إياز[(١٤)]، وغيرهم[(١٥)]. فإذا قيل: ما كاد الرجل يفعل، فهذا دليل نفي مقاربة الفعل قبل فعله أو امتناعه[(١٦)].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٢٠٩، ٢١٠).
(٢) الرضي، مرجع سابق، (٤/٢٢٥).
(٣) ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٤/ ٢٢٤).
(٤) نقله عنه الخوارزمي، ولم أجده في مؤلفاته، ينظر: التخمير (٣/٣٠٨).
(٥) ينظر: الخوارزمي، التخمير، مرجع سابق، (٣/ ٣٠٩، ٣١٠).
(٦) ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٩٣، ٩٤).
(٧) ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٤/ ٢٢٤، ٢٢٥).
(٨) ينظر: الزمخشري، مرجع سابق (٣٦٥).
(٩) ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (١/ ٦١).
(١٠) ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (٣/ ٣٠٩، ٣١٠).
(١١) ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (٣/ ٣٠٩، ٣١٠).
(١٢) ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٣٦٥، ٣٦٦).
(١٣) ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٩٣، ٩٤).
(١٤) ينظر: ابن إياز، المحصول، مرجع سابق، (١/ ٤٠٢).
(١٥) ينظر: شرح الكافية (٤/ ٢٢٤، ٢٢٥)، مغني اللبيب (٢/ ٧٦٢، ٧٦٣)، همع الهوامع (١/ ٤٢٣).
(١٦) ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (٣/٣٠٩).

فلو قال قائل أن الآية: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ فيها كاد منفية، والفعل معلوم أنه قد وقع، وأنهم قد فعلوا وذبحوها، فالإجابة الصحيحة أن سياق الآية يدل على زمانين، ففي الزمان الأول يظهر تعنتهم واستفسارهم فيما لا يحتاج فيه إلى استفسار، فبدا أنهم لن يفعلوا، بدليل قولهم: ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾[1]، ثم بعد التشديد عليهم ذبحوها في الزمان الثاني، فهذا هو الوجه الذي تُحمل عليه الآية[2]، فهي شاهد لهذا الوجه لا عليه؛ لأن (كاد) المنفية هنا منفية حقًا مثل الأفعال، وهي نفي مقاربة الذبح قبل أن يذبحوا، فهذا إخبار بحالهم في أول الأمر عندما كانوا بعداء عن الذبح، فقد فهم حصول الفعل من دليل آخر، وهو قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾، وليس من دلالة كاد[3].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ مدلول يكد: نفي مقاربة الرؤية، والصحيح أنه لم يرها، وذلك يتضح من المعنى، وقد اتُّفِق في الآية على عدم الرؤية.

الثالث: (كاد) على قياس الأفعال ما عدا نفي الماضي، فإنه يكون إثباتًا؛ وذلك قياسًا للماضي على قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾، ونفي المضارع نفي عندهم قياسًا على قوله تعالى: لم يكد يراها، وهو لم يرها فعلًا، وقول ذي الرمة: (لم يكد يبرح)، ويريد أنه لم يبرح، فالمضارع عندهم على قياس الأفعال والماضي مثبت دائمًا سواء ورد مثبتًا أو منفيًا، وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب وردَّ عليه بأن المثبت إذا دخل عليه النفي انتفى، فإذا قلت: قَرُبَ خروج زيد كان معناه: إثبات قُرْبِ الخروج، وإن قلت: ما قَرُب خروج زيد، انتفى قُرْب الخروج، وقَرُب هي كاد، ولا فرق في القياس في دخول النفي على الماضي أو المستقبل[4]، ولم أصل إلى من ذكر هذا الوجه من النحويين سوى إشارة يسيرة عند الرضي[5].

---

[1] سورة البقر، الآية: (٦٧).
[2] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٩٤).
[3] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٧٦٣).
[4] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٩٣، ٩٤).
[5] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٤/ ٢٢٥).

يتضح مما سبق أن كاد فعل له مدلول وهو المقاربة، وقد يدل على النفي وقد يدل على الإثبات، ولا قاعدة للقياس مطردة فيه، يُنصُّ عليها فتتبع، وهو مختلف باختلاف السياق، وما يرد فيه من قرائن، وما يُشعِر به من نفي أو إثبات، وفي شاهدنا نجد إثبات الذبح لكن بعد تعنت وعسر، وهذا ما دلت عليه القرينة (فذبحوها)، وإن كان لابد من قاعدة، فكاد كسائر الأفعال وتدل على المقاربة وإثباتها إثبات ونفيها نفي، وهي فعل مستقل بنفسه ومدلوله لا علاقة له بالفعل الذي يليه، والفعل الواقع بعدها مستقل بنفسه، فلا ينفيه أو يثبته نفي المقاربة أو إثباتها، فقد يحدث، وقد لا يحدث من سياق الموقف وسياق الخبر.

المبحث الثالث: من أصناف الفعل (فعلا المدح والذم)؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: فاعل بئس في قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[1].

"ذهب الكوفيون إلى أن (نعم، وبئس) اسمان مبتدآن، وذهب البصريون [مع الكسائي من الكوفيين] إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان"[2]، ولكلٍّ حجةٌ.

وقد وُضعا للمدح والذم، وفي اتصال ما بـ(بئس) كما في الآية السابقة أقوال أربعة:

الأول: "أنها موصولة معرفة في موضع رفع على الفاعلية، والجملة بعدها لا محل لها صلة، والثاني: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز، والجملة بعدها صفة لها، أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف، والقول الثالث: أن (ما) هذه هي المخصوص بالمدح أو بالذم، وهي اسم موصول، والفاعل ضمير مستتر فيه، الرابع: أن (ما) هذه كافة لنعم أو بئس عن العمل، فلا فاعل لواحد منهما"[3].

وقد نص الزمخشري على أن (نعم، وبئس) فعلان، فأفرد لهما فصلًا قائلًا: "**ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم، وهما (نعم، بئس) وُضعا للمدح العام والذم العام**"[4].

وأورد ابن الحاجب شاهدنا في سياق شرْحه كلام الزمخشري قائلًا: "وقد ألحق بعضهم الموصول كمن وما في صحة وقوعه فاعلًا لهذه الأفعال (نعم، بئس) بما فيه الألف واللام، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ ونظائره ولا بعد في ذلك، ويجوز أن يكون الفاعل في مثل ذلك مضمرًا، ويكون (ما) هي التمييز موصوفة باشتروا، وأن يكفروا المخصوص على القولين، ولا بعد في الآخر.

ومنها أنه لابد أن يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع وهو المخصوص بالمدح والذم؛ لأنه وضعها على الإبهام أولًا ثم التفسير فوجب لذلك ذكر المخصوص؛ لأنه تفسير المبهم أولًا، فلو قُطِعَ عنه لكان خروجًا بها عن موضوعها،

---

[1] سورة البقرة، الآية: (٩٠).
[2] ابن الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، (١/ ٨١).
[3] ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، (٣/ ٢٤٠).
[4] الزمخشري، مرجع سابق، (٣٦٧).

وهو غير مستقيم، وفائدة الإبهام ثم التفسير إن الشيء إذا أبهم ثم فسر كان في النفس أوقع بما جبل الله النفوس عليه من التشوق إلى معرفة ما قصد إبهامه؛ لأنه إذا ذكر كذلك كان مذكورًا مرتين أبلغ من المذكور مرة واحدة"[١].

يتضح أن ابن الحاجب:

لم يذكر في (ما) الداخلة على (بئس) إلا وجهين: هما الوجه الأول والثاني من الأربعة المذكورة آنفًا:

الوجه الأول: أن يكون الفاعل الموصول نفسه (ما)، وهو قول الرضي، قال عن شاهدنا:"(ما) فاعل، و(أن يكفروا) المخصوص"[٢].

ثانيا: فاعل (بئس) ضمير مستتر، و(ما) تمييز له بمعنى شيئًا، وجملة (اشتروا) صفة لها، وهو قول جمهور البصريين وهم سيبويه[٣]، والأخفش[٤]، والزجاج[٥]، والسيرافي[٦]، والزمخشري[٧]، وغيرهم[٨]، والتقدير: (بئس الشيء)، على ظاهر كلام سيبويه [٩]، وتبعه الأخفش وجعله مثل قولك: (بئس رجلا زيد) [١٠]، والتقدير عنده: (بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم)، ورأى أبو جعفر أن قول الأخفش أبين الأقوال [١١].

وقد جعل الزمخشري (نعما هي) مثل شاهدنا وقال: "(نعم) فيه مسند إلى الفاعل المضمر، ومميزه (ما)"[١٢].

وفي هذين القولين المخصوص بالذم هو جملة (أن يكفروا)، وقد ذكر ذلك ابن الحاجب وحسَّنه، وذكر فيه وجهين هما:

---

[١] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٩٩).
[٢] الرضي، مرجع سابق، (٤/ ٢٥٠).
[٣] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ١٥٥، ١٥٦).
[٤] ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (١٤٤/١).
[٥] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (١/ ١٥٣).
[٦] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٣٩١).
[٧] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٣٦٨).
[٨] ينظر: همع الهوامع (٣/ ٢٥)، التذييل والتكميل (١٠/ ٩٤).
[٩] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ١٥٥، ١٥٦).
[١٠] ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (١/ ١٤٤).
[١١] ينظر:ابن النحاس، مرجع سابق، (١/ ٦٨).
[١٢] الزمخشري، مرجع سابق، (٣٦٨).

الأول: أن يكفروا مخصوصًا بالذم، وهو بذلك في موضع رفع على أنه مبتدأ مؤخر وسبقه في ذلك سيبويه[١]، وتبعه الزجاج في ذلك ووضح المعنى بقوله: "(ذلك الشيء المذموم أن يكفروا بما أنزل الله)"[٢].

وتبعهم السيرافي بقوله: "(أن يكفروا) على التفسير كأنه قيل له: ما هو: فقال: (أن يكفروا)"[٣]، وتبعهم ابن يعيش في ذلك وفسر (أن يكفروا) بقوله:"(كفرهم)"[٤]، ووافقهم الرضي في ذلك[٥].

الثاني: (أن يكفروا) في موضع رفع على البدل من (ما) الموصولة المخصوصة بالذم، وقال بذلك الفراء[٦] والكسائي.

وهناك وجه ثالث لم يذكره ابن الحاجب وهو: أن تكون (أن تكفروا) في موضع خفض على البدلية (أن تكفروا) من الهاء في (به)، وقال بذلك بعض الكوفيين، وقال الفراء في ذلك: "(أن يكفروا) في موضع خفض ورفع، فأما الخفض فأن ترده على الهاء التي في (به) على التكرير على كلامين، كأنك قلت: اشتروا أنفسهم بالكفر"[٧].

وهذه الأوجه الثلاثة على الاتصال، وعدم القطع مما سبق؛ لأن القطع يفصل في المعنى بين الفاعل والمخصوص بالذم، فيفسد بذلك المعنى، وهو ما رآه ابن الحاجب وهو الأقرب.

وأرى أن فاعل بئس هو (ما)؛ ولا ضير في ذلك؛ لأن (ما) اسم موصول، واسم الموصول من المعارف، فلا حاجةَ لتقدير ضمير مستتر حتى يكون فاعلًا، وتكون (ما) مفسرةً له، وأرى أن المخصوص بالذم (أن يكفروا) في جميع الأحوال، وما ذهب إليه ابن الحاجب هو الأقرب.

---

[١] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ١٥٥، ١٥٦).
[٢] الزجاج، مرجع سابق، (١/ ١٥٣).
[٣] السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٣٨٦).
[٤] ابن يعيش، مرجع سابق، (٧/ ٢٢٦).
[٥] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٤/ ٢٥٠).
[٦] ينظر: الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، (١/ ٤٨).
[٧] الفراء، المرجع سابق، (٤٨/١).

المسألة الثانية: تأويل عدم تجانس الفاعل والمخصوص في نحو قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾[1].

معلوم أن المخصوص بالمدح أو الذم له إعرابان، أحدهما: خبر لمبتدأ محذوف، فيكون كالتفسير للفاعل، والآخر مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر [2]، ويدل عليه الفاعل، "ويدخل المخصوص تحت عمومه، فيجري بذلك مجرى الراجع عليه"[3]، وينبغي أن يصح إطلاق الفاعل على المخصوص، وإلا استحال المعنى لعدم التجانس بينهما [4].

وقد وضح ذلك الزمخشري قائلًا: "**ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل، وقوله عز وجل: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ على حذف المضاف؛ أي ساء مثلًا مثل القوم، ونحوه قوله تعالى: ﴿بِئۡسَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾[5] أي مثل الذين كذبوا. ورُئي أن يكون محل (الذين) مجرورًا صفة للقوم، ويكون المخصوص بالذم محذوفًا؛ أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم**"[6].

وشرح ابن الحاجب كلام الزمخشري قائلًا: "قال الشيخ: لأنه في المعنى تفسيرًا، وإذا كان تفسيرًا له وجبت مطابقته له، وهذا يوضح لك الرد على من قال: إنه للجنس، ثم أورد اعتراضًا على ذلك وهو قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ الآية، وذلك أن الفاعل ههنا مضمر مفسر بـ(مثلًا)، فيكون التقدير ساء المثل، وقد ذكر القوم، وليس هو مطابقا للمثل في المعنى، وأجاب عنه بأنه على حذف مضاف تقديره ساء مثلًا مثلُ القوم، وعلى ذلك يكون مطابقًا، ولذلك أورد قولَه: ﴿بِئۡسَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۚ﴾ وتقدير الاعتراض مثلُ الأول سواء، وأجاب عنه بأمرين: أحدهما: مثل ما تقدم، وهو أن يكون على حذف المضاف، كأنه قال: بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا، والآخر: أن يكون الذين كذبوا صفة للقوم، ويكون المخصوص محذوفًا، أي: بئس مثل القوم

---

[1] سورة الأعراف، الآية: (١٤٤).
[2] ينظر: العكبري، اللباب، مرجع سابق، (١٣٦، ١٣٧).
[3] ابن إياز، المحصول، مرجع سابق، (١/ ٣٦٣).
[4] ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، (٤/ ٢٥٥).
[5] سورة الأعراف، الآية: (١٧٧).
[6] الزمخشري، مرجع سابق، (٣٧٠، ٣٧١).

المكذبين هو، وهو ضمير المثل المتقدم قبل بئس، وهو قوله: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾[1]، كما تقول: زيد بئس الرجل، أي: بئس الرجل هو، بهذين التأويلين يكون المخصوص مطابقًا، فيستقيم المعنى به"[2].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن هذه المسألة في الإيضاح تناقش شاهدين في موضع واحد:

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ﴾ إذ يوجد مخصوص بالذم ظاهر وهو (القوم)، ولا يوجد فاعل ظاهر يجانسه، والفاعل المقدر (المثل) لا يجانس المخصوص بالذم (القوم)، لذا لابد من تقدير مضاف إلى (القوم)؛ ليستقيم المعنى. أي: "ساء المثلُ مثلًا مثلُ القوم"[3]، "فجعل القوم هم المثل في اللفظ، وأراد: مثلَ القوم"[4]، وساء حينئذ بمعنى (بئس).

وقد اعترض الخوارزمي على اعتبار (ساء) مثل (بئس) معللًا بالجمود والتصرف، وجعل الفاعل في الآية هو القوم والمخصوص بالذم (الذين كفروا) [5]

وذكر بعضهم[6] أن (ساء) هنا على وزن فَعُلَ بضم العين وتتضمن معنى التعجب، وهي بمنزلة (بئس) "نهاية في الذم، ومبالغة فيه"[7]، وفاعلها مضمر، والتمييز مفسر له.

وجعل الشاطبي[8] وزن (فَعُلَ) مما يؤدي معنى التعجب قياسًا وألحقه بصيغتي (ما أفعله، أفعل بـ) ومثل على ذلك بقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا﴾، و﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةً﴾[9]، و﴿وَسَآءَتۡ مُرۡتَفَقًا﴾[10]، و﴿وَحَسُنَتۡ مُرۡتَفَقًا﴾[11].

---

[1] سورة الأعراف: (١٧٧).
[2] ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (٢/ ١٠٤).
[3] ابن إياز، المحصول، مرجع سابق، (١/ ٣٦٣).
[4] الأخفش، مرجع سابق، (١/ ٣٤٢).
[5] ينظر: الخوارزمي، التخمير، مرجع سابق، (٣/ ٣٢١).
[6] ينظر: شرح الجمل (٢/ ٧٣)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٩).
[7] ابن إياز، المحصول، مرجع سابق، (١/ ٣٦٢).
[8] ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، مرجع سابق، (٣/ ٥٤٤، ٥٤٥)، بتصرف يسير.
[9] سورة الكهف، الآية: (٥).
[10] سورة الكهف، الآية: (٢٩).
[11] سورة الكهف، الآية: (٣١).

وأضاف السمين الحلبي[١] حلًا آخر لمشكلة عدم التجانس في الآية، وذلك بتقدير فاعل قبل التمييز يكون من جنس المخصوص (القوم)، فيكون التقدير: "ساء أصحاب مثل القوم وساء أهل مثل القوم"[٢]،والعامة على نصبها[٣] وعلى القراءة الأخرى[٤] قراءة الحسن، والأعمش، وعيسى بن عمر، وعاصم الجحدري (برفع مثل) تحمل وجهين: أحدهما: أن يكون (ساء) فعلَ تعجب فقط، وعليه فإن (مثل القوم) فاعل بها، والموصول صفة للقوم، والآخر: أن يكون (ساء) بمعنى بئس فهي للذم، وعليه فإن (مثل القوم) فاعل والموصول بعدها هو المخصوص بالذم، وهنا عدم تجانس يُحل بتقدير مضاف فيكون التقدير فيه: "(ساء مثل القوم مثل الذين كذبوا)"[٥]

ورد أبو حيان على من قال أن ظاهر معنى هذه الآية يقتضي أن المثل موصوف بالسوء بأن ذلك غير جائز، والمثل ذكر الله، "ولا يجوز وصفه بالسوء، والموصوف بالسوء حال الذين كذبوا بآيات الله"[٦].

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿بِئۡسَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ﴾ إذ يوجد فاعل ظاهر (مثل)، ويوجد مخصوص بالذم ظاهر وهو (الذين كذبوا) ولكن لا مجانسة بينهما ويحل ذلك بأحد أمرين ليستقيم المعنى:

أحدهما: على أنه لا حذف في الآية، ونحتاج إلى تقدير مضاف قبل المخصوص بالذم، أي: بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا، والآخر: أن يكون الذين كذبوا صفة للقوم والمخصوص بالذم محذوف، أي: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم. وقد رجح الرضي[٧] حمل الآية على حذف المضاف من الموصول، أي: على الحالة الأولى.

---

[١] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥/ ٥١٨، ٥١٩)،
[٢] السمين الحلبي، المرجع سابق، (٥/ ٥١٨).
[٣] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ، مرجع سابق، (٤/ ٤٢٤).
[٤] ينظر: شواذ القراءات للكرماني (١٩٩)، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/٥٧٥،٥٧٦)
[٥] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥/ ٥١٨).
[٦] أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، (٤/ ٤٢٤).
[٧] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٤/ ٢٤٩).

وأرى أن المدح أو الذم لابد أن يكون مُوَجَّهًا واضحًا فيه الفاعل والمخصوص وعدم تجانسهما هنا ينافي الوضوح، وهذه المسألة معنوية خالصة يجب فيها توضيح المعنى من خلال التقديرات، ففي الآية الأولى ﴿سَآءَ مَثَلًا﴾ شبه الله عز وجل القوم المكذبين بالكلب، إن تحمل عليه يلهث، وإن تتركه يلهث، وجاء بكلمة (ساء) غاية في الذم لهم، ويجوز أن يدخلها تعجب، وفي الشاهد الثاني قد شبه الله عز وجل اليهود بالحمار الذي يحمل أسفارًا، فجاء بكلمة (بئس) غاية في الذم لهم، ولا أرى دخول التعجب فيها، وما ذهب إليه ابن الحاجب والزمخشري في حل الشاهد الأول وحلي الشاهد الثاني هو الأقرب، علمًا بأن الحلين المقترحين في الشاهد الثاني يصح انطباقهما على الشاهد الأول.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: أثر المعنى في توجيه الشواهد في قسم الحروف.

؛ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حروف الإضافة.

المبحث الثاني: الحروف المشبهة بالفعل.

المبحث الثالث: حروف العطف.

المبحث الأول: حروف الإضافة[1]؛ وفيه مسألة واحدة:

(مِنْ) بين الأصالة والزيادة في قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[2].

"معلوم أن (مِنْ) من حروف الجر التي قد تأتي زائدة، وقد تأتي أصلية بمعانٍ كثيرة، كابتداء الغاية أو التبعيض وغيره، ولا تزاد عند البصريين إلا في الكلام المنفي، ويكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة، نحو: ما جاءني من أحد، أما عند الأخفش فتزاد في الكلام الموجب، واستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ "[3].

ووضح ذلك الزمخشري قائلا: " **فـ(من)، معناها ابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، وكونها مبعضة في نحو: أخذت من الدراهم، ومبينة في نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[4]، ومزيدة في نحو: ماجاءني من أحد؛ راجع إلى هذا. ولا تزاد عند سيبويه إلا في النفي، والأخفش يجوز الزيادة في الإيجاب، ويستشهد بقوله عز وجل: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾**"[5].

قال ابن الحاجب شارحًا كلام الزمخشري ومناقشًا قول سيبويه والأخفش: "ليس بمستقيم؛ لأنها تزاد في قولك: هل جاءك من أحد باتفاقٍ، فلو قال في غير الواجب كان أسدَّ. (والأخفش يجوّز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، ووجه استشهاده أنه قد جاء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[6]، وقد جاء ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، فإن لم تُحمل على الزيادة تناقض، وليس بمستقيم؛ لأنه يثبت أصلًا في العربية بما ليس بمثبت؛ لكونه محتملًا غير ما ذكره، وذلك أن قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ إنما ورد في قوم نوح، ويجوز أن يكون قوم نوح إنما يغفر لهم البعض، ويغفر الذنوب جميعًا إنما ورد في هذه الأمة، فصحَّ حمل تلك على التبعيض، فزال وهم التناقض، ثم ولو سُلِّمَ أنَّ الآيتين لإحدى الأمتين، لجاز أن يكون يغفر الذنوب جميعًا لبعضهم، ويغفر لكم من ذنوبكم

---

[1] حروف الجر

[2] سورة الأحقاف، الآية: (٣١).

[3] ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، (١/ ٥٠٠، ٥٠١)، بتصرف يسير.

[4] سورة الحج، الآية: (٣٠).

[5] الزمخشري، مرجع سابق، (٣٨٥).

[6] سورة الزمر، الآية: (٥٣).

لبعضهم، فصحَّ أن يحمل على التبعيض، ويزول وهم التناقض، وإذا ثبت ذلك سقط الاستدلال، فإذن الوجه ما ذكره سيبويه"[١].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب: أن (مِنْ) في هذا الشاهد على رأيين:

الأول: كونها أصلية. فهي للتبعيض أو للتبيين عند حملها معنىً معينًا حينئذ ينتفي كونها زائدة، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين عدا الأخفش، فرأي سيبويه أنها لا تزاد إلا في النفي[٢]، وتبعه كثير من النحويين منهم الزجاج حيث حمل (مِنْ) في الآية على قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[٣]، أي: على التبيين وليست للتبعيض[٤]، وابن عصفور[٥] اعتبرها للتبعيض ومن قبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: (يغفر لكم جملة من ذنوبكم)، وما بعد الموصوف المحذوف وهو كلمة (جملة) نعت لها مقام مقامها وهو شبه الجملة (من ذنوبكم)، وقال بهذا الوجه كثير من النحاة منهم ابن إياز[٦]، والرضي[٧]، وأبو حيان[٨]، وابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠]، وغيرهم[١١].

وابن الحاجب مع أصحاب هذا القول، لكنه يختلف مع سيبويه في جزء من هذا القول وهو حصر زيادة (مِنْ) في النفي فقط، إذ يرى زيادتها في غير الموجب من (نفي، أو نهي، أو استفهام) بدليل قولك: (هل جاءك من أحد)، فهي زائدة باتفاق هنا، ولو قال سيبويه زيادتها في غير الموجب كان أشمل وأسدَّ وأكثر اطرادًا للقاعدة.

---

[١] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ١٤٤،١٤٣).
[٢] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٤/ ٢٧١).
[٣] سورة الحج، الآية: (٣٠).
[٤] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٥/ ١٧٧).
[٥] ينظر: ابن عصفور، مرجع سابق، (١/ ٥٠٢).
[٦] ينظر: ابن إياز، المحصول، مرجع سابق، (٦٩٢)، قواعد المطارحة، مرجع سابق، (٢٠٨، ٢٠٩).
[٧] ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، (٢/ ١٤١).
[٨] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (١١/ ١٤٥).
[٩] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (١/ ٣٥٦)، أوضح المسالك (٣/ ٢٢).
[١٠] ينظر: ابن عقيل، مرجع سابق، (٣/ ١٣).
[١١] ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ٥٩٩)، همع الهوامع (٢/ ٣٧٩).

الثاني: كونها زائدة، وهو قول الأخفش[١] والكوفيين الكسائي[٢]، والفراء[٣]، حيث قالوا بجواز زيادة (من) في الواجب من غير اشتراط نفي أو شبهه، واستدلوا بشاهدنا على ذلك، وغيره من الآيات مثل: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾[٤]، ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[٥]، والتقدير: يحلون فيها أساور، يغضوا أبصارهم[٦].

وقد استدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، ففهم أن (من) في شاهدنا زائدة وإلا حدث تناقض مع شاهدنا، وذهب إلى رأيهم في هذه الآية الخوارزمي حيث قال إن معناها: "(يغفر ذنوبكم)"[٧].

وقد رد عليهم ابن الحاجب من وجهين:

أحدهما: أنهم يثبتون أصلًا في العربية ليس ثابتًا، وأن شاهدنا ورد في قوم نوح، ويجوز أن يكون المقصود: (إنما يغفر لهم بعض الذنوب)، والآية الأخرى من سورة الزمر وردت في هذه الأمة (أمة محمد صلى الله عليه وسلم)، فـ(من) في شاهدنا على التبعيض ولا تناقض.

والآخر: يجوز أن تكون المغفرة للذنوب جميعها لبعض الناس، وبعض الذنوب للبعض الآخر، فلا تناقض والمعنى تبعيض، ورد عليهم كذلك بهذا الرد كثير من النحويين، كابن إياز[٨]، والرضي[٩]، وابن هشام[١٠].

---

[١] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ١٤٣).
[٢] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (١١/ ١٤٤).
[٣] ينظر: الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، (٢/ ٣٩١).
[٤] سورة الكهف، الآية: (٣١).
[٥] سورة النور، الآية: (٣٠).
[٦] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (١١/ ١٤٢- ١٤٥).
[٧] الخوارزمي، مرجع سابق، (٤/ ١٠).
[٨] ينظر: ابن إياز، قواعد المطارحة، مرجع سابق، (٢٠٨، ٢٠٩).
[٩] ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، (٤/ ٢٧١).
[١٠] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (٣/ ٢٢)، مغني اللبيب (١/ ٣٥٦).

وأرى أن (من) في الآية أصلية للتبعيض، أو للتبيين، وأن إطلاق الزيادة لها في الواجب وغيره يحدث ركاكةً في الكلام، وتكلفًا في تطبيق قاعدة لا تطرد، وما ذهب إليه ابن الحاجب هو الأقرب.

المبحث الثاني: الحروف المشبهة بالفعل؛ وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: توجيه رفع كلمة (علَّام) في قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾[1].

"يصح العطف على موضع إنَّ على مذهب البصريين، ولكن بعد مضي الجملة، أما الكوفيون فيجيزون العطف مطلقًا سواء مضت الجملة أم لم تمض، وعلى ذلك يجوز في المعطوف على اسم إنَّ وأخواتها الحمل على اللفظ، أو الحمل على المحل في نحو قولك: (إن زيدا وعمرو قائمان)"[2].

وحمل على ذلك الزجاج الصفة، حيث جعلها في المعاملة مثل المعطوف، وهو ما صرح به الزمخشري في قوله: "**و(لكن) تشايع (إن) في ذلك دون سائر أخواتها، وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾**"[3].

وقال ابن الحاجب شارحًا قول الزمخشري ومعترضًا على قول الزجاج: "وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى العطف وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾، يعني أنه جعل ارتفاع (علام الغيوب) على أن يكون صفة لـ(ربي) المنصوب بـ(إن) باعتبار التأويلين المذكورين أولًا [أحدهما: الإتباع على موضع إنَّ واسمها وهو الرفع، الثاني: الإتباع على موضع اسم إنَّ فقط وهو الرفع]، وهذا الذي صار إليه الزجاج ليس بشيء؛ فإنه يمكن حمل الآية على غير ما ذكره، وهو أن يكون (علام الغيوب) خبرًا بعد خبرٍ، أو خبر مبتدأ محذوف، أو بدلًا من الضمير في (يقذف)، أو فاعلًا ليقذف على أن لا ضمير فيه، واستغنى عن العائد لظاهر موافق للأول في المعنى، مثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾[4][5]، وإذا احتمل غير ما ذكره احتمالًا ظاهرًا فحمله على وجه لم يثبت إلا بتقديرٍ ليس بمستقيم؛ لأن الأصول لا تثبت إلا بثبتٍ، فثبت أن قول الزجاج ليس بشيء"[6].

---

[1] سورة سبأ، الآية: (٤٨).
[2] ابن الأنباري، مرجع سابق، (١/ ١٥١، ١٥٢).
[3] الزمخشري، مرجع سابق، (٤٠٣).
[4] سورة الأعراف، الآية: (١٧٠).
[5] كله خبرٌ للذين وحذف الرابط، وقام مقامه الظاهر
[6] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ١٨٠).

يتضح مما ذكره ابن الحاجب أن إعراب (علام) له خمسة أوجه في قراءة الرفع[١]:

الوجه الأول: رفع (علّام) على أنه خبر ثانٍ للخبر الأول الذي هو (يقذف بالحق)، وقال بهذا القول ابن النحاس[٢] في أحد قوليه، ووافقه وابن يعيش[٣]، وأبو حيان[٤]، والشاطبي[٥].

الوجه الثاني: رفع (علَّام) على أنه خبر لمبتدأ محذوف بعد خبر إن تقديره (هو) أي: (هو علام الغيوب) ، وقد سبق سيبويه[٦] ابنَ الحاجب بهذا الرأي في أحد قوليه، وتبعه ابن النحاس[٧] في قوله الثاني، والسيرافي[٨]، والخوارزمي[٩]، وغيرهم[١٠].

الوجه الثالث: رفع (علّام) على أنه بدل من الضمير في يقذف، وقد قال بذلك سيبويه[١١] في قوله الثاني، والسيرافي[١٢] وابن يعيش[١٣] وغيرهم[١٤]، وقد رأى الكسائي[١٥] أن (علام الغيوب) هنا ليس بدلًا، وإنما نعت للضمير المستتر في (يقذف) مجوزًا بذلك نعت الضمير.

الوجه الرابع: رفع (علَّام) على أنه فاعلٌ ليقذف، ولا ضمير في (يقذف)، وقد قال بذلك ابن هشام في أوضح المسالك[١٦] والأزهري[١].

---

[١] قرأ الجمهور علام (بالرفع)، ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، (٧/ ٢٧٨).
[٢] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٢٤٢/٣).
[٣] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (١٢٣/٨).
[٤] ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (٣١٠/١٢).
[٥] ينظر: الشاطبي، مرجع سابق، (٣٧٧/٢).
[٦] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (١٤٧/٢).
[٧] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق،(٢٤٢/٣).
[٨] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٤٧٥/٢).
[٩] ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (٥٢/٤).
[١٠] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ١٢٣)، شرح التسهيل (١/ ٤٧٠)، المقاصد الشافية (٢/ ٣٧٧).
[١١] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (١٤٧/٢).
[١٢] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٤٧٥/٢).
[١٣] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (١٢٢/٨).
[١٤] ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/ ١٩٤)، المفصل (٤٠٣)، شرح التسهيل (١/ ٤٧٠)، التذييل والتكميل(١٢/ ٣١٠)، الدر المصون(٩/ ٢٠١).
[١٥] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٦٧٣، ٦٧٤).
[١٦] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ، مرجع سابق، (١/ ٣٠٧).

الوجه الخامس: رفع (علَّام) على أنه صفة (لربي) المنصوب إتباعًا على المحل، وهذا رأي الزجاج[٢] كما تقدم، وقال به الفراء قبله، "وهذا الرأي لم يرتضه ابن الحاجب[٣] كما تقدم؛ لأنه فيه تقدير بخلاف الأوجه السابقة، فإنها لا تقدير فيها، وما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير، "واعترض على الزجاج والفراء أيضًا الرضي، وذكر أن "يحتمل رفعه وجوهًا أخرُ"[٤].

وقد عمد الزجاج إلى إعراب (علام) صفة، لكي يجوز له الإتباع على اللفظ، وعلى المحل، وأيضًا في ذلك عدم إغفالٍ للقراءة الأخرى قراءة النصب[٥]، ولها توجيهان:

الأول: نعت لـ(ربي) اسم إنَّ، وقال به سيبويه والزجاج[٦]، والسيرافي[٧]، "وذكر السمين أن زيد بن علي، وعيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق قالوا بالنصب نعتًا لاسم إن، أو منصوبًا على المدح"[٨]، وذكره أيضًا الشاطبي[٩].

والوجه الثاني: نصب (علام) على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: اذكر ونحوه، وقال به سيبويه[١٠] على ظاهر كلامه، والسيرافي[١١].

---

[١] ينظر: الأزهري، شرح التصريح، مرجع سابق، (٢/ ١٠٧).
[٢] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٤/ ١٩٤).
[٣] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (١٨٠، ١٨١).
[٤] الرضي، مرجع سابق، (٤/ ٣٧٠).
[٥] قرأ عيسى، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، وحرب عن طلحة (علامَ) بالنصب، ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (١٢٣)، شواذ القراءات للكرماني (٣٩٣)، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (٣٣٧/٢).
[٦] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٤/ ١٩٤).
[٧] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٢/ ٤٧٥).
[٨] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٩/ ٢٠١)، بتصرف يسير.
[٩] ينظر: الشاطبي، مرجع سابق، (٢/ ٣٧٦).
[١٠] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٢/ ١٤٧).
[١١] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٢/ ٤٧٥).

وأرى أن: رفع (علام) على أنها خبر لمبتدأ محذوف، ورفعها على أنها بدل من الضمير في (يقذف) هما أقرب الأقوال إلى المعنى المراد في الآية، ففي الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف قطع واستئناف جملة أخرى مفسرة للجملة التي قبلها، وفي رفع (علام) على أنها بدل من الضمير في (يقذف) رابط بين الجملتين، والمعنى لا يرفض ذلك فالضمير في يقذف يعود على (ربي)، وكلمة (علام) تأتي مرتبطة بـ(ربي)؛ لذلك صح أن تكون بدلًا من (هو).

وقد يقول قائل إن التقدير: (إن ربي علام الغيوب يقذف بالحق)، فإعراب (علام) خبر إن مرفوع، ولا بُعد في ذلك. ومن أراد المحافظة على تبرير القراءتين، وذهب إلى الإتباع على اللفظ وعلى المحل للنصب والرفع كما ذهب أبو إسحاق، وهو مبرر.

المسألة الثانية: حكم العطف على الموضع في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1].

إذا عطفت على اسم إنَّ، "فلا يخلو أن تعطف قبل الخبر أو بعده، فإن عطفت قبل الخبر، فالنصب ليس إلا، تقول: إن زيدًا وعمرًا قائمان، وكذلك سائر إخوات (إن) إلا فيما شذَّ من ذلك، فسمع فيه الرفع على الموضع، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه"[2]، وأمَّا إذا عطف على اسم إنّ قبل مضي الخبر ففي ذلك خلاف، البصريون يمنعون ذلك والكوفيون يجيزون مستشهدين على ذلك بالآية السابقة[3].

واعترض الزمخشري على الكوفيين بقوله: "**وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ، (والصابئون) بعد ما مضى الخبر**"[4].

وبين ابن الحاجب وجوهًا أخرى لإعراب (الصابئون) من باب التقديم والتأخير، موضحًا كلام الزمخشري، ومعترضًا أيضًا على مذهب الكوفيين فقال: "وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، فعلى التقديم والتأخير يحتمل أمرين: أحدهما: أن يريد أن الخبر المذكور بعد قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ خبر عن ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ مقدرًا تقديمه، والصابئون لم يعطف إلا بعد تمام الجملة تقديرًا، وهو أحد الوجهين اللذين تقدما في قولك: إن زيدًا قائم وعمرو، والآخر: أن يكون قوله: (فعلى تقدير) أي: فعلى تقدير الخبر مقدمًا على (الصابئون)، وتقدير (الصابئون) مؤخرًا عنه، ويكون العطف إنما ورد بعد مضي جملة مقدمة على المعطوف، أي: تحقيقًا والأول تقديم الخبر تقديرًا، ويصح التعبير بالتقديم والتأخير عن ذلك؛ لأن الكلام في أن العطف إنما يكون بعد مضي الجملة، فإذا قدر مضيها بتأويل تقديم خبر محذوف، وتأخير المعطوف عنه صح أن يقال على التقديم والتأخير، وإذا صح التعبير عن ذلك بمثل هذه العبارة فهو أولى من أوجه:

أحدها: أن هذا ليس فيه إلا الحذف، وذلك الوجه فيه الحذف وتغيير الموضع، ومخالفة أمر أولى من مخالفة أمرين.

---

[1] سورة المائدة، الآية: ٦٩.
[2] ابن عصفور، مرجع سابق، (٤٥٥/١).
[3] ينظر: ابن الأنباري، مرجع سابق، (١/ ١٥١).
[4] الزمخشري، مرجع سابق، (٤٠٤).

والآخر: أن قوله بعد ذلك كأنه ابتدأ (والصابئون) بعد ما مضى الخبر تفسيرًا، فإنه لا يكون متعديًا بعد مضي الخبر إلا والخبر مراد.

والآخر: هو أن مذهب سيبويه في قولك: زيد وعمرو قائم أن الخبر للثاني وخبر الأول محذوف وهذا مثله"[١].

يتضح مما ذكره ابن الحاجب أن إعراب (الصابئون) على أربعة أوجه:

الأول: عطف (الصابئون) على موضع (إنَّ) الذي هو رفع، على تقدير خبر إنَّ مقدمًا على (الصابئون) ويكون من جنس الخبر المذكور وهو: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، والتقدير في ذلك: إن الذين آمنوا والذين هادوا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون. وعلى هذا يكون خبر إنَّ مقدرًا قبل العطف على موضع إنَّ؛ ولهذا صح العطف على موضع (إنَّ). وهذا القول ذكره ابن الأنباري[٢]، ونقله ابن الحاجب[٣]، وكثير من النحويين[٤].

الثاني: رفع (الصابئون) على الابتداء والاستئناف، وتقدير خبر لها، والخبر المذكور بعدها هو (خبر إنَّ) مقدرًا تقديمه على (الصابئون)، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك، وهذا قول جمهور البصريين، ومنهم سيبويه[٥]، والخليل[٦]، ووافقهم الزجاج[٧]، والزمخشري[٨]، وابن هشام[٩]

---

[١] ابن الحاجب، مرجع سابق، (١٨٣/٢).
[٢] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، (١٥١/١).
[٣] ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ١٨٤).
[٤] ينظر: اللباب (١٥٣)، الدر المصون (٤/ ٣٥٧)، المقاصد الشافية (٢/ ٣٧٢).
[٥] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٢/ ١٥٥).
[٦] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٢/ ١٥٦).
[٧] ينظر: الزجاج، المرجع السابق، (٢/ ١٥٦).
[٨] ينظر: الزمخشري، مرجع سابق، (٤٠٤).
[٩] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، (٢/ ٥٤٧).

الذي قوى ذلك ورجحه، وكثير من النحويين[١]، وإن كان هناك عطفٌ فهو من قبيل عطف الجمل[٢]. واستدل أصحاب هذا الوجه بقوله[٣]:

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا حَيِينَا فِي شِقَاقٍ[٤]

الثالث: رفع (الصابئون) على الابتداء والاستئناف، وهذا قول السيرافي[٥]، وابن الأنباري[٦]، وكثير من النحويين[٧]، "والخبر عندهم ليس مقدرًا، وإنما هو الظاهر، أي: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وتقدير خبر لـ(إنَّ) من لفظ الخبر الظاهر ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، ويرى أصحاب هذا الوجه أن الخبر يصحُّ أنْ يكون للقريب منه وهو الثاني، ونقدر خبرًا للمبتدأ الأول من نفس لفظه"[٨].

الرابع: أنَّ خبر إنَّ هو جملة ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، و(الصابئون) عطف على اسم (إنَّ) قبل مضي الخبر، والقائلون بهذا مختلفون في ذلك، فالفراء[٩] يرى أن (الصابئون) عطف على (الذين)، والكسائي[١٠] عطف على الضمير في (هادوا)، ووافقه الأخفش[١١] من البصريين.

---

[١] ينظر: إعراب القرآن لابن النحاس (٢٧٦/١)، شرح الكتاب للسيرافي (٤٨٣/٢)، الإنصاف (١٥٣/١)، اللباب (١٥٣)، التخمير (٥٤/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٥/٨)، الإيضاح (١٨٤/٢)، شرح الجمل (٤٥٦/١)، شرح الكافية (٣٧١/٤)، الدر المصون (٣٥٤/٤)، مغني اللبيب (٥٤٧/٢)، أوضح المسالك (٣١٣/١)، شرح ابن عقيل (٢٩٨/١)، المقاصد الشافية (٣٧٣/٢)، شرح التصريح (١١٧/٢).

[٢] ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (٤/ ٥٤).

[٣] هذا البيت من الوافر لبشر بن أبي خازم في ديوانه (١١٦)، وهو في: الكتاب (٢/ ١٥٦)، معاني القرآن للفراء (١/ ٢٣٢)، إعراب القرآن لابن النحاس (١/ ٢٧٦)، المفصل (٤٠٤٠)، الإنصاف (١/ ١٥٤)، التخمير (٤/ ٥٤)، شرح المفصل (٨/ ١٢٤)، شرح الكافية (٤/ ٣٦٨)، أوضح المسالك (٣١٣/١)، المقاصد الشافية (٣٧٣/٢)، خزانة الأدب (١٠/ ٢٩٣، ١٢/ ٢٠٠).

[٤] والشاهد فيه: رفع أنتم على الابتداء بعد مضي خبر إن مقدرًا تقديمه فهي على التقديم والتأخير مثل: الصابئون، والتقدير فيها: (أنا بغاة وأنتم بغاة).

[٥] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٢/ ٤٨٣).

[٦] ينظر: ابن الأنباري، مرجع سابق، (١/ ١٥٤).

[٧] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٥/٨)، الإيضاح (٢/ ١٨٤)، شرح الجمل (١/ ٤٥٦)، مغني اللبيب (٢/ ٥٤٧)، شرح ابن عقيل (١/ ٢٩٨)، المقاصد الشافية (٢/ ٣٧٣)، شرح التصريح (٢/ ١١٧).

[٨] ابن الأنباري، مرجع سابق، (١/ ١٥٤)، بتصرف يسير.

[٩] الفراء، مرجع سابق، (١/ ٢٣١).

[١٠] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (١/ ٢٧٦).

[١١] ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (١/ ٢٨٥).

وبهذا وعلى ما مضى من أوجه يرى ابن الحاجب أن القولين (الثاني، والثالث) وهما الرفع على الابتداء فيهما مخالفة واحدة، وهي الحذف (حذف الخبر)، أما رأي الكوفيين في القول الرابع ورأي أهل القول الأول وهو العطف على الموضع ففيهما مخالفتان، وهما الحذف ، والعطف على الموضع، ومعلوم أن مخالفة أمر واحد أولى من مخالفة أمرين؛ لذلك صح القولان (الثاني، والثالث) عنده، وبذلك أرى أن ما ذهب إليه البصريون وحسَّنه ابن الحاجب هو الأقرب.

المسألة الثالثة: خروج أن المفتوحة إلى معنى لعل في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1].

"معلوم أن (أنَّ) المفتوحة معمولة لما قبلها، ومعناها التأكيد والتحقيق، مجراها في ذلك مجرى المكسورة، وقد تستعمل (أنَّ) بمعنى (لعل) يقال: (أئت السوق أنك تشتري لنا كذا)، أي: (لعلك)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، أي: لعلها"[2].

ووضح ذلك الزمخشري قائلًا: "**وتخرج المفتوحة إلى معنى (لعل) كقولهم: (أئت السوق أنك تشتري لحمًا)**"[3]. وقد شرح ابن الحاجب كلام الزمخشري قائلًا: "وتخرج [أنَّ] المفتوحة إلى معنى لعل كقولك: إيت السوق أنك تشتري لحمًا، أي: لعلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في قراءة من قرأ بالفتح[4]؛ لأنها لو جعلت (أن) متصلة بما قبلها لتغير المعنى إلى خلافه، وصار عذرًا لهم، والآية سيقت ردًا عليهم في قوله: ﴿لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾[5]، فقيل: (ما يشعركم) ردًا عليهم في المعنى، كما جاء هذا المعنى في غير موضع، ويدل عليه ما بعد ذلك من قوله تعالى: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[6]، فهذا يُعْلِمُك أن الكلام جاء ردًا عليهم لا تصديقًا لهم، فإذا حُمِل أنها على الاتصال بيشعركم على أنه فاعل ليشعركم، صار المعنى توبيخ من يزعم أنهم لا يؤمنون، وهو عكس المعنى المتقدم؛ لأنه في المعنى تحقيق لما قصدوه، وقد عُلِم أنه رُدَّ عليهم فكيف يُرَدُّ عليهم قولهم تحقيقه؟ وقد حمله بعضهم على أن تكون لا زائدة، فيستقيم المعنى؛ لأنه يصير توبيخًا لمن يزعم أنهم يؤمنون، وفيه رد لقولهم، ويجوز أنها على ظاهرها لغير لعل على معنى التعليل؛ لتوبيخهم على ذلك، وجوابًا لسؤال مقدر كأنه قيل لم وبخوا على ذلك ؟ فقيل لأنها إذا جاءت لا يؤمنون"[7].

---

[1] سورة الأنعام، الآية: (١٠٩).

[2] ابن يعيش، مرجع سابق، (٨/ ١٣٨- ١٤١)، بتصرف يسير.

[3] الزمخشري، مرجع سابق، (٤٠٩).

[4] قرأ ابن كثير وأبو عمرو، بالكسر، وقرأ الباقون بفتحها، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (٢٦٥)، حجة القراءات (١٧١)، الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي (٤٤٤/١)، التيسير للداني (٣٤٦)، النشر في القراءات العشر (٢/ ١٩٦).

[5] سورة الأنعام، الآية: (١٠٩).

[6] سورة الأنعام، الآية: (١١٠).

[7] ابن الحاجب، الإيضاح، مرجع سابق، (٢/ ١٩٥).

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن: (أنَّ) إما أن تكون بمعنى لعل، وإما أن تكون المفتوحة المؤولة بمصدر العاملة عمل إن وأخواتها، وأن هذا الشاهد على ثلاثة أقوال:

الأول: انفصال (أنَّ) عما قبلها على أن يكون ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ جاء في سياق الرد على الكفار وتوبيخهم، و(أنَّ) هنا بمعنى لعل[١]، في مثل قول الشاعر[٢]:

أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لِأَنَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدًا[٣]

وتأكيدًا على أهمية معنى الوقف على قوله تعالى: (وما يشعركم)، فقد روى ابن الجزري نصًا عن ابن كثير أنه قال: "إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾[٤]، وعلى قوله: ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ﴾، وعلى: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ﴾[٥] لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف"[٦]، ولو وصل كان عذرًا لهم، ويرى ذلك ابن الحاجب، وقد سبقه الكثير من النحويين إلى ذلك ولحق به الكثير ومنهم الخليل[٧]، وسيبويه[٨]، والكسائي[٩]، والزجاج[١٠]، وكثير من النحويين[١١] على هذا وهو الأغلب؛ لوجود الفصل الموحي بالاستئناف، وبه يستقيم المعنى، ويتحقق المراد من الآية.

---

[١] ينظر: ابن الحاجب، المرجع السابق، (٢/ ١٩٥).

[٢] هذا البيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه (٤٠)، والرواية فيه (لعلني)، ويُنسب لحطائط بن يعفُر، وهو في: شرح المفصل (٨/ ١٤١)، الدر المصون (٥/ ١٠٢، ٢/ ١١٧)، أوضح المسالك (١/ ١٠٢)، التخمير (٤/ ٦٦، ٣/ ٢٧٤)، والبحر المحيط (١٨/ ٥٦١).

[٣] ورود (أن) بمعنى لعل وانقطاعها عن ما قبلها في المعنى.

[٤] سورة آل عمران، الآية: (٧).

[٥] سورة النحل، الآية: (١٠٣).

[٦] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، (١/ ١٨٨).

[٧] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٣٤١).

[٨] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ١٢٣).

[٩] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٣٤١).

[١٠] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٢/ ٢٢٨).

[١١] ينظر: المفصل (٤٠٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ١٤١)، الدر المصون (٥/ ١٠٨).

الثاني: اتصال (أن) بما قبلها، وهي على بابها، على أن المصدر المؤول (أنها إذا جاءت لا يؤمنون) فاعل يشعركم، على معنى العذر لهم وتوبيخ من يزعم عدم إيمانهم[١]، ونقل هذا القول الزجاج[٢]، والسمين الحلبي[٣]، ولا يرى ذلك ابن الحاجب؛ لأنه عكس المعنى، واستقبحه السيرافي[٤] وابن يعيش[٥]؛ لأنه يصير كالعذر للكفار، وهو عكس الغرض الذي سيقت لأجله الآية، وعند تقدير الاتصال، واعتبار المصدر المؤول معمول لـ (يشعر) يشكل علينا تقدير مصدر صريح لوجود (لا)؛ لذلك جعلها بمعنى (لعل) يزيل الإشكال، ويزيله أيضًا اعتبار (لا) زائدة.

الثالث: اعتبار (لا) زائدة على معنى توبيخ من يزعم إيمانهم، ويرى ابن الحاجب استقامة المعنى هنا، وقد سبقه الفراء إلى ذلك وقال: "هي صلة معناها السقوط من الكلام"[٦]، وقبَّح ذلك الزجاج[٧] واستبعده بقوله: "والذي ذكر أن لا لغو غالط؛ لأن ما كان لغوًا لا يكون غير لغو"[٨]، وقد دعم الفراء حجته من وجهين:

الأول: "أن لا زائدة على حد زيادتها في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٩].

الثاني: أن نزول هذه الآية ردًا على المؤمنين بعد طلب للكفار من النبي أن يأتيهم بالآية التي نزلت في سورة الشعراء، يريدون رؤيتها رأي العين ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[١٠]، فقال المؤمنون: يا رسول الله. سل ربك أن ينزلها حتى يؤمنوا، فرد عليهم الله عز وجل بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، والمعنى: إذا جاءت (يؤمنون)"[١١].

---

[١] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/٣٤١).
[٢] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٢/ ٢٢٨).
[٣] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥/ ١٠٤).
[٤] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/٣٤١).
[٥] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٨/ ١٤١).
[٦] ينظر: الفراء، مرجع سابق، (٢/ ٣٤٠).
[٧] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٢/ ٢٢٨).
[٨] الزجاج، مرجع سابق، (٢/ ٢٢٨).
[٩] سورة الأعراف، الآية: (١٢).
[١٠] سورة الشعراء، الآية: (٤).
[١١] ابن زنجلة، حجة القراءات، مرجع سابق، (١٧٢)، بتصرف يسير.

أما في معنى (أنَّ) فقد ذكر ابن الحاجب قولين، اختار الأول منهما مع إجازته للثاني، والأول هو: (أنَّ) بمعنى (لعل) والجمهور على ذلك، وهم: الخليل[١]، وكذلك سيبويه[٢] والزجاج الذي قال: "هو الأقوى والأجود في العربية"[٣]، وتبعه الخوارزمي[٤]، وابن يعيش[٥]، ووافقهم ابن إياز[٦] جاعلًا (أنَّ) لغة من لغات لعل، والسمين الحلبي قال: "وذلك أظهرها"[٧].

الثاني: (أنَّ) على ظاهرها، وهي للتعليل، قاله بعضهم[٨]، وقال به السمين[٩] على تقدير لام العلة (لأنها).

[١] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٣٤١).
[٢] ينظر: سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ١٢٣).
[٣] الزجاج، مرجع سابق، (٢/ ٢٢٨).
[٤] ينظر: الخوارزمي، مرجع سابق، (٤/ ٦٧).
[٥] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٨/ ١٤١).
[٦] ينظر: ابن إياز،المحصول، مرجع سابق، (١/ ٥٩٧).
[٧] السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥/ ١٠٥).
[٨] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٢/ ٢٢٨).
[٩] ينظر: السمين الحلبي، مرجع سابق، (٥/ ١٠٥).

مما سبق يتضح أن:

الفصل والاستئناف بعد يشعركم هو المعنى المراد للآية،أو اعتبار (أنَّ) بمعنى (لعل) هو الأقرب؛ لمناسبة المعنى في جعلها بمعنى التحقيق، وإذا جُعلت بمعنى التحقيق فلابد من اعتبار (لا) زائدة كما قال الفراء، وقد تكرر هذا المعنى كثيرًا في القرآن، وهو رد الله عز وجل على المدَّعين الإيمان فهو سبحانه يعلم سرائرهم، وأنه قد طبع على قلوبهم، لذلك جاء المعنى في الآية على الاستئناف تحقيقًا لعدم إيمانهم، أما الاتصال فهو عكس المعنى المراد ويوهم بالتماس العذر لهم، والمتتبع للآيات التالية لها يجد قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾[1]، فأوجب لهم الكفر، وهذا تصريح بعدم إيمانهم.

[1] سورة الأنعام، الآية: (١١١).

المبحث الثالث: حروف العطف؛ وفيه مسألة واحدة.

دلالة (أو) في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1].

من حروف العطف في النحو العربي (أو)، وهي "تكون لأحد الشيئين، أو الأشياء في الخبر وغيره، تقول في الخبر: زيدٌ أو عمرو قام، والمراد أحدهما، وتقول في الأمر: خذ دينارًا أو ثوبًا، أي: أحدهما، ولا تجمع بينهما، ولها في ذلك معانٍ ثلاثة، أحدها: الشك، وذلك يكون في الخبر، نحو قولك: ضربت زيدًا أو عمرًا... والمعنى الثاني: أن تكون للتخيير، نحو قولك:خذ ثوبًا أو دينارًا، فقد خيرته أحدهما، وكان الآخر غير مباح له... وأما الثالث: فهو الإباحة ولفظها كلفظ التخيير، وإنما كان الفرق بينهما أن الإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر، نحو قولك: جالس الحسن، أو ابن سيرين"[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾.

وقد قال الزمخشري في معنى (أو): "**ويقال في (أو)، و(إما) في الخبر: إنهما للشك، وفي الأمر إنهما للتخيير والإباحة، فالتخيير كقولك: اضرب زيدًا أو عمرًا، وخذ إما هذا وإما ذلك، والإباحة كقولك: جالس الحسن، أو ابن سيرين، وتعلم إما الفقه، وإما النحو**"[3].

وتناول هذا الشاهد ابن الحاجب في الإيضاح شارحًا قول الزمخشري حيث قال: "وقد استشكل بعضهم وقوع (أو) في النهي في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾، وههنا لو انتهى عن أحدهما لم يمتثل، ولم يعد ممتثلًا إلا بالانتهاء عنهما جميعًا، ومن ثَمَّ حملها بعضهم على أنها بمعنى الواو، وقال: التقدير: آثمًا وكفورًا، والأولى أن تبقى على بابها، وإنما جاء التعميم فيهما من أمر وراء ذلك، وهو النهي الذي فيه معنى النفي؛ لأن المعنى قبل وجود النهي: تطع آثمًا أو كفورًا أي واحدًا منهما، فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتًا في المعنى فيصير المعنى [لا] تطع واحدًا منهما، فيجيء التعميم فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها فيما ذكرناه؛ لأنه لا يحصل الانتهاء من

---

[1] سورة الإنسان، الآية: (٢٤).

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، (٨/ ١٧٩- ١٨١).

[3] الزمخشري، مرجع سابق، (٤١٧).

أحدهما حتى ينتهي عنهما بخلاف الإثبات فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر، فهذا معنى دقيق يعلم به أن (أو) في الآية على بابها، وأن التعميم لا يجيء منهما، وإنما جاء من جهة المضموم إليها على ما ذكرناه"[١].

يتضح مما ذكر ابن الحاجب أن: (أو) في شاهدنا لها ثلاثة معانٍ:

الأول: (أو) على بابها، وتفيد الإباحة، ففي الإيجاب تطع أحدهما أو كليهما، وفي النهي لا تطع أحدهما أو كليهما، فيكون النهي ههنا بمنزلة الإيجاب، فلما كان التقدير في الإيجاب: (أطع منهم آثمًا أو كفورًا) فالتقدير نفسه في النهي،"وإذا نهيت عن المباح استوعب جميع ما كان مباحًا باتفاق من النحويين... ومن هذا القبيل: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا﴾"[٢]، "وقد تأتي أو للتخيير وذلك فيما كان أصله الحظر للأمرين فسمح بأحدهما"[٣]، وهذا ما رآه ابن الحاجب وسبقه سيبويه مفسرًا الآية بقوله: "(لا تطع أحدًا من هؤلاء)" [٤]، وجمهور البصريين على هذا المذهب، ووافقهم الزجاج[٥]، وابن النحاس[٦]، والسيرافي[٧]، وابن يعيش[٨]، وكثير من النحويين[٩]، كالرضي[١٠] الذي رأى أن معنى الآية قد يحتمل التخيير، فيفهم منه النهي عن طاعة واحد منهما فقط، ولكن يندفع ذلك بوجود قرينة معنوية، هي قرينة الإثم والكفر، فكلاهما أهل للعصيان.

الثاني: (أو) بمعنى الواو، وتفيد الجمع المطلق، قاله الكوفيون والأخفش[١١] والجرمي.

---

[١] ابن الحاجب، مرجع سابق، (٢/ ٢١١).
[٢] أبو حيان، التذييل والتكميل، مرجع سابق، (١٣/ ١٢٨).
[٣] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٨/ ١٨١).
[٤] سيبويه، مرجع سابق، (٣/ ١٨٤).
[٥] ينظر: الزجاج، مرجع سابق، (٥/ ٢٠٥).
[٦] ينظر: ابن النحاس، مرجع سابق، (٥/ ٦٨).
[٧] ينظر: السيرافي، مرجع سابق، (٣/ ٤٤١+ ٤٤٥).
[٨] ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق، (٨/ ١٨١).
[٩] ينظر: المفصل (٤١٧)، اللباب (٢٨٠)، الإيضاح (٢١١/٢)، التذييل والتكميل (١٢٨/١٣)، مغني اللبيب (٧٤/١).
[١٠] ينظر: الرضي، مرجع سابق، (٤/ ٤٢٥).
[١١] ينظر: الأخفش، مرجع سابق، (١/ ٣٤).

وقد استشهد أصحاب هذا المذهب بشاهدنا، وقالوا: إن (أو) تأتي بمعنى (بل) في مثل قوله تعالى: ﴿مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1]، وتأتي بمعنى الواو في مثل شاهدنا، ورفض ذلك البصريون ولا يراه ابن الحاجب؛ لأن (أو) في شاهدنا للإباحة، ففي الإثبات (أطع أحدهما او كليهما)، وفي النفي (لا تطع أحدهما أو كليهما)[2].

وقد وافقهم الشاطبي، وجعل التقدير: (ولا تطع آثمًا و كفورًا)، وذكر أنه ليس بقليل، "بل هو شائع"[3]، ولم يعترض على رأي البصريين[4].

الثالث: (أو) بمعنى (لا)، وذلك بعد النفي والنهي، والتقدير: ولا تطع من أثم ولا كفر، وقال في ذلك الفراء: "أو ههنا بمنزلة لا، و(أو) في الجحد والاستفهام والجزاء تكون في معنى لا فهذا من ذلك"[5].

مما سبق يتضح أن: المعنى في هذا الشاهد يُوَجّه باعتبار (أو) على بابها (الإباحة)، ولو فهم من (أو) إباحة أحد الأمرين أو كليهما في الإيجاب، فإن دخول النهي يمنع الجميع، ويعضد ذلك وجود قرينة عقلية، وأنَّ عدم طاعة الآثم أو الكفور أمر مندوب، ومعلوم بالضرورة عقلًا، والمعنى واحد في (أو)، والواو التي على بابها وما ذهب إليه البصريون وحسَّنه ابن الحاجب هو الأقرب.

---

[1] سورة الصافات، الآية: (١٤٧).

[2] ينظر: ابن الأنباري، مرجع سابق، (٢/ ٣٩١- ٣٩٥).

[3] الشاطبي، مرجع سابق، (٥/ ١٢٦).

[4] ينظر: الشاطبي، المرجع سابق، (٥/ ١٢٨، ١٢٩).

[5] الفراء، معاني القرآن، مرجع سابق، (٢/ ٤٢٢).

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يمكن التوصل إلى نتائج عدة، ومنها:

١- اعتمد ابن الحاجب على التفسير والتأويل في الوصول إلى الإعراب والمعنى السليم[١].

٢- اعتمد ابن الحاجب كثيرًا على مذهب الزمخشري في النحو فقد وافقه كثيرًا[٢] .

٣- أكثر استشهاد ابن الحاجب من القرآن والشعر، واستشهد قليلًا بالحديث[٣].

٤- أكثر الشواهد التي تمثل أثر المعنى في الإعراب عند ابن الحاجب في باب إعراب المضارع[٤].

٥- يؤثر السياق تأثيرًا كبيرًا في المعنى يجب أخذه في الاعتبار[٥].

٦- يجب الموازنة بين اللفظ والمعنى، وإدراك وحدتهما، وقيام كل منهما على الآخر، ولكلٍ دوره مع أن الريادة للمعنى[٦].

٧- يقل توجيه الإعراب للمعنى بالنسبة لتوجيه المعنى للإعراب في كلام العرب[٧].

٨- في حال تعدد الأوجه الإعرابية للكلمة أو الجملة يؤخذ بما يخدم المعنى، فإذا خدم المعنى أكثر من وجهٍ وأيّده أكثر من وجهٍ أُخذ بما تدعمه الصناعة اللفظية وقواعد الكلام[٨].

٩- قد يستغني المعنى عن الإعراب، وذلك نادرٌ في كلام العرب، ويكون عند الوضوح الشديد للعبارة[٩].

١٠-لا بد من التقدير السليم للمحذوف؛ ليصح الإعراب، فاختلاف التقدير للمحذوف قد يجنح بالإعراب عن الطريق الصحيح.[١]

---

[١] ينظر المسألة ص (٤٧،٦٣).

[٢] ينظر المسألة ص (١١٦،١١٣).

[٣] ينظر المسألة ص (٧٢).

[٤] ينظر المسألة ص (١٠٠-١٢٧).

[٥] ينظر المسألة ص (٧٧).

[٦] ينظر المسألة ص (٢١).

[٧] ينظر المسألة ص (٢٢).

[٨] ينظر المسألة ص (١٤٠).

[٩] ينظر المسألة ص (٢٧).

التوصيات

في نهاية هذا البحث أوصي بعدة نقاطٍ من أهمها ما يلي:

١- إجراء دراسات مماثلة عند علماء آخرين ربطوا المعنى بالإعراب.

٢- دراسة أثر الإعراب في المعنى عند ابن الحاجب في كتابة الإيضاح في شرح المفصل.

٣- إعادة النظر في تحقيق كتاب الإيضاح في شرح المفصل؛ لما اشتمل عليه من أخطاء وسقطات.

٤- عدم العمل بمقولة (الإعراب فرع المعنى)، فقد يكون المعنى فرع الإعراب عند توجيه الإعراب للمعنى، وقد يكون الإعراب فرعًا على المعنى، فيعود الأصل فرعًا، وذلك عندما يوجه المعنى الإعراب، فهما أصلان ثابتان لا فرع بينهما، ولكن تربطهما علاقة التأثير والتأثر.

(١) ينظر المسألة ص (٢٤).

المصادر والمراجع

- الأخطل، غياث بن غوث، (١٩٩٤م) ديوان الأخطل، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (٢٠١٠م) معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط٢، القاهرة: دار الخانجي.
- الأزهري، خالد بن عبدالله، (بدون تاريخ) شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك، تحقيق: د. إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، د. أحمد السيد سيد أحمد، القاهرة: المكتبة التوفيقية.
- الأسدي، بشر بن خازم، (١٩٩٤م) ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق: مجيد طراد، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي.
- الأصفهاني، أبو الفرج، (١٩٩٢م) الأغاني، تحقيق: أ. علي مهنا، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأعلم الشنتمري، يوسف سليمان ، (١٩٩٩م) النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب، المغرب: وزارة الأوقاف.
- ابن الأنباري، الشيخ الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (٢٠٠٦م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، (٢٠١١م) قواعد المطارحة، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، ط١، الرياض: العبيكان.
- ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، (٢٠١٠م) المحصول في شرح الفصول، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، ط١، الأردن: دار عمان للنشر والتوزيع.
- البغدادي، عبد القادر عمر، (١٩٨٦م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الترمذي، محمد بن عيسى، (١٩٩٨م) الجامع الكبير، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، (١٩٦٥م) الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- الجرجاني، عبد القاهر، (١٩٩٥م) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد عبده وآخرين، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، علي محمد الشريف، (٢٠٠٤م) معجم التعريفات، تحقيق: محمد صدّيق المنشاوي، ط١، القاهرة: دار الفضيلة.
- ابن الجزري، الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (٢٠٠٦م) غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الجزري، الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (٢٠١٦م) النشر في القراءات العشر، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، ط٥، بيروت: دار الكتب العلمية.
- جميل بن معمر، (١٩٨٢م) ديوان جميل بثينة، بيروت: دار بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (٢٠١٠م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، (بدون تاريخ) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- الحميري، يزيد بن مفرّغ، (١٩٧٥م) ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، ط١، بيروت: موسسة الرسالة.
- الحنبلي، أحمد بن محمد، (١٩٩١م) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله، (١٩٧٧م) معجم البلدان، بيروت: دار صادر.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (١٩٩٨م) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (١٩٩٨م) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (٢٠١٧م) البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، ط٤، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن خالويه، (بدون تاريخ) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تحقيق: أ.برجستراسر، القاهرة: مكتبة المتنبي
- الخطفى، جرير بن عطية، (١٩٨٦م) ديوان جرير، بيروت: دار بيروت.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد، (١٩٧٢م) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار صادر.
- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، (٢٠٠٠م) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان.
- الداني، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي، (٢٠١٥م) التيسير في القراءات السبع (أصل الشاطبية)، تحقيق: د. خلف بن حمود بن سالم الشغدلي، ط١، حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان ، (١٩٨٨م) معرفة القراء الكبار، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرين، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (١٩٩٦م) سير أعلام النبلاء، تحقيق: د. بشار عواد معروف، د. محيي هلال السرحان، ط١١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة المضري، (١٩٩٥م) ديوان ذي الرمة، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الرازي، أحمد بن فارس، (٢٠١٣م) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط٢، بيروت: دار مكتبة المعارف.

- الرضي، الشيخ محمد بن الحسن الاستراباذي، (١٩٧٥م) شرح شافية بن الحاجب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، ط١، بيروت: المكتبة العصرية.
- الرضي، الشيخ محمد بن الحسن الاستراباذي، (٢٠١٥م) شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية.
- رؤبة بن العجاج، (بدون تاريخ) مجموع أشعار العرب وديوان رؤبة بن العجاج، رتَّبه: وليم بن الوردة، الكويت: دار قتيبة.
- الزبعرى، عبد الله بن الزبعرى، (١٩٧٨م) شعر عبد الله بن الزبعرى، تحقيق: يحيى الجبوري، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزبيدي، عمرو بن معدي كرب، (١٩٨٥م) شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، تحقيق: مطاع الطربيشي، ط٢، دمشق: مجمع اللغة العربية.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (٢٠٠٤م) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، القاهرة: دار الحديث.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، (١٩٨٦م) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، (٢٠٠٩م) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د.خالد اسماعيل، د.رمضان عبد التواب، ط٢، القاهرة: مكتبة الآداب.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، (٢٠١٨م) حجة القراءات، تحقيق: محمد العزازي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- زياد الأعجم، (١٩٨٣م) شعر زياد الأعجم، تحقيق: د. يوسف حسين بكار، ط١، الأردن: دار المسيرة.
- السكري، أبو سعيد الحسن، (١٩٩٨م) ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، ط٢٢، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- السكري، أبو سعيد الحسن، (٢٠٠٠م) دوان امرئ القيس، تحقيق: د. أنور عليان سويلم، د. محمد علي الشوابكة، العين: مركز زايد للتراث والتاريخ.

- السلمي، العباس بن مرداس، (١٩٦٨م) ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: د. يحيى الجبوري، بغداد: المكتبة المركزية لجامعة بغداد دار الجمهورية.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (٢٠١١م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٣، دمشق: دار القلم.
- سيبويه، أبو عمرو بن عثمان بن قنبر، (٢٠٠٩م) كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٥، القاهرة: دار الخانجي.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان، (٢٠١٢م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٩٦٥م) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (٢٠١٢م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، (٢٠٠٧م) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: أ.د. عياد بن عيد الثبيتي وجماعة آخرين، ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، (٢٠٠٢م) الذيل على الروضتين، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الصفدي، صلاح الدين خليل، (٢٠٠٠م) الوافي بالوفيات، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- طقوش، محمد سهيل، (٢٠٠٨م) تاريخ الأيوبين في مصر وإقليم الشام وبلاد الجزيرة، ط٢، بيروت: دار النفائس.
- طقوش، محمد سهيل، (٢٠٠٩م) تاريخ الدولة العباسية، ط٧، بيروت: دار النفائس.
- الطائي، حاتم عبد الله بن سعد الحشرج، (١٩٨١م) ديوان حاتم الطائي، بيروت: دار صادر.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (١٩٦٩م)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١، القاهرة: مطبعة دار التأليف.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (٢٠٠٧م) الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل أحمد الموجود وآخرين، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفارضي، شمس الدين محمد، (٢٠١٨م) شرح الفارضي على ألفية بن مالك، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (٢٠١٧م) معاني القرآن، تحقيق: ضياء الدين إبراهيم عبد اللطيف، ط١، القاهرة: القدس للنشر والتوزيع.
- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، (١٩٨٧م) ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عصفور الأشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، (١٩٩٨م) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله الهمداني المصري، (٢٠٠٩م) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع.
- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، (١٩٥٢م) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط١، مصر: دار إحياء الكتب العربية.
- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، (١٩٨٨) جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد سعيد بسيوني، بيروت: دار الكتب العلمية.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي، (١٩٩٦م) إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، بيروت: عالم الكتب.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي، (١٩٩٨م) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، الأردن: بيت الأفكار الدولية.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي، (٢٠٠٩م) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: محمد عثمان، ط١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

- عمر بن أبي ربيعة، (١٩٩٦م) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: د. فايز محمد، ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي.
- عنترة بن شداد، (١٨٩٣م) ديوان عنتر، ط٤، بيروت: مطبعة الآداب للأمين الخوري.
- ابن قتيبة، عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم، (١٩٥٨م) الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٢، القاهرة: دار الحديث.
- الكرماني، رضي الدين شمس القراء أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، (بدون تاريخ) شواذ القراءات، تحقيق: د. شمران العجلي، بيروت: مؤسسة البلاغ.
- اللبدي، محمد سمير، (١٩٨٥م) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- لبيد بن ربيعة، (٢٠١١م) ديوان لبيد، بيروت: دار صادر.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الحياني الأندلسي، (بدون تاريخ) شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، القاهرة: المكتبة التوفيقية.
- المبرد، محمد بن يزيد، (١٩٧٩م) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- المثقب العبدي، عابد بن محصن، (٩٧٠م) ديوان المثقب العبدي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة: مجلة معهد المخطوطات العربية.
- ابن مجاهد، (بدون تاريخ)، السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف ، مصر: دار المعارف.
- محمد أحمد خضير، (٢٠١٠م) الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.
- محمد حماسة عبد اللطيف، (٢٠٠٠م) النحو والدلالة، ط١، القاهرة: دار الشروق.
- مكي القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (١٩٧٤م) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ابن منظور، محمد مكرم، (بدون تاريخ) لسان العرب، ط١، بيروت: دار صادر.
- الميداني، أحمد محمد إبراهيم، (٢٠١٠م)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد المجيد، بيروت: دار المعرفة.

- ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (٢٠٠٩م) إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية.
- النميري، عبيد بن حصين، (١٩٩٥م) ديوان الراعي النميري، تحقيق: د. واضح الصمد، بيروت: دار الجيل.
- ابن النحوية، محمد بن يعقوب الحموي، (٢٠١٥م) شرح ابن النحوية على الكافية، تحقيق: محمد بن يوسف القاضي، ط١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- ابن هشام، الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (٢٠٠٩م) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع.
- ابن هشام، الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (٢٠١٥م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي، (٢٠١٤م) شرح المفصل، تحقيق: د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط١، الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع.

فهرس الشواهد القرآنية.

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الفاتحة	﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾	٧	٦٨
البقرة	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	٦	٣٥
	﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ﴾	٣٧	٢٦
	﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٤٢	١٠٥
	﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ ﴾	٦٧	١٢٦
	﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾	٧١	١٢٣
	﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾	٩٠	١٢٨
	﴿ وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾	٩٣	٧٨
	﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾	٩٦	٧٣
	﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾	١٢٤	٢٧
	﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾	١٥٨	٢٦
	﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	٩٦
	﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ ﴾	٢١٩	٨١
	﴿ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ ﴾	٢٩٩	٤١
آل عمران	﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ﴾	١٦٧	٥٧
	﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ ﴾	٧	١٤٩
النساء	﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ ﴾	٦٦	٦٤
	﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾	٩٥	٦٧

	﴿ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾	١٧٠	٤٥
	﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾	١٧١	٤٣
المائدة	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾	٦٩	١٤٤
	﴿ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾	٦٩	١٤٦
	﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ ﴾	٨٩	٤١
الأنعام	﴿ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾	٩١	١٢٢
	﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾	١٠٩	١٤٨
	﴿ وَلَوۡ أَنَّنَا نَزَّلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾	١١١	١٥٢
الأعراف	﴿ وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴾	٤	٧٨
	﴿ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا ﴾	١٦٠	٩٠
	﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ﴾	١٧٠	١٤٠
	﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾	١٧٧	١٣١
التوبة	﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓۚ ﴾	٣	٢٦
يونس	﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾	٧١	٤٧
هود	﴿ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ ﴾	٤٦	٦٤
	﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ ﴾	٨١	٦٣
	﴿ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ ﴾	٨١	٦٤
يوسف	﴿ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ ﴾	١٨، ٨٣	٣٩
	﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ ﴾	٣٣	٧٣
	﴿ إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدۡنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمۡنَا وَمَا كُنَّا لِلۡغَيۡبِ حَٰفِظِينَ ﴾	٨١	٧٩

	﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾	٨٢	٧٧،٤٩
النحل	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾	٢٤	٨٠
	﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ۗ ﴾	٣٠	٨٤
الإسراء	﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾	٨٠	٩٦
الكهف	﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ ﴾	٥	١٣٢
	﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾	٢٥	٨٩
	﴿ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾	٢٩	١٣٢
	﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾	٣١	١٣٨
	﴿ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾	٣١	١٣٢
مريم	﴿ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾	٥، ٦	١٢٢
طه	﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُواْ قَوْلِي﴾	٢٥- ٢٨	البسملة
	﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾	٧٧	١١٩
الأنبياء	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ ﴾	٢٢	٦٧،٢٧
	﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾	٢٢	٧١
الحج	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ ﴾	٥	١١٣
	﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾	٥	١١٣
	﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾	٣٠	١٣٧
المؤمنون	﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾	٢٠	٩٧
	﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا ﴾	٢٩	٩٧

النور	﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ ﴾	٣٠	١٣٨
	﴿ أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ ﴾	٤٠	٧٨
	﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ ﴾	٤٠	١٢٣
العنكبوت	﴿ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَـٰبِرِينَ ﴾	٨٣	٦٤
الأحزاب	﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾	١٠	١٢٠
	﴿ يَـٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾	٦٦	١٢٠
	﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾	٦٧	١٢٠
سبأ	﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾	٤٨	١٤٠
فاطر	﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ﴾	٢٨	٢٧
الصافات	﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	١٤٧	١٥٥
الزمر	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ ﴾	٥٣	١٣٦
الأحقاف	﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	٣١	١٣٦
الفتح	﴿ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ ﴾	١٦	١٠٠
النجم	﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾	١	٨٥
الواقعة	﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾	٣	٢٦
الحشر	﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾	٩	٤٩
الجمعة	﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ ﴾	٥	١٣٢
	﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ ﴾	٥	١٣١
القلم	﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾	٦	٩٥

نوح	﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾	٤	١٣٦
المزمل	﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا نِّصۡفَهُۥٓ ﴾	٣،٢	٢٧
المدثر	﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴾	٦	١٢٢
الإنسان	﴿ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ﴾	٢٤	١٥٣
المرسلات	﴿ وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ ﴾	٣٦	١١٦
التكوير	﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ﴾	١	٨٥
الليل	﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾	١	٨٥

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	رقم الصفحة
ألا أخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم منِّي مجالس يوم القيامة.....	٧٢

فهرس الشواهد الشعرية[1]

التسلسل	أول الصدر	القافية	البحر	القائل	الصفحة
الهمزة					
١	إذا عاش الفتى	الفتاءُ	الوافر	الربيع بن ضبع	٩٠
الحاء					
٢	إذا غير النأي	يبرحُ	الطويل	ذو الرُّمة	١٢٤
الحاء					
٣	يا ليت زَوجكِ	رمحًا	مجزوء الكامل	عبد الله بن الزبعري	٤٩
الدال					
٤	أريني جوادًا	مخلدًا	الطويل	حاتم الطائي أو حطائط بن يعفر	١٤٩
الراء					
٥	فقلت له	فنعذرا	الطويل	امرؤ القيس	١٠٠
الراء					
٦	حراجيج لا تنفكُّ	قفرا	الطويل	ذو الرمُّة	١٠٣
الراء					
٧	عشية فرَّ	هوبرُ	الطويل	ذو الرمُّة	٧٧

[1] تم الترتيب بناءً على القافية ومن ثم البحر داخل القافية الواحدة ومن ثم حركة الروي داخل البحر الواحد.

التسلسل	أول الصدر	القافية	البحر	القائل	الصفحة
الراء					
٨	كرُّوا إلى	البقرُ	البسيط	الأخطل	١١٩
السين					
٩	إذ ما دخلتَ	المجلسُ	الكامل	العباس بن مرداس	٨٥
الفاء					
١٠	ولبسُ عباءةٍ	الشفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	١٠٨
القاف					
١١	ألم تسألِ	سملقُ	الطويل	جميل بن معمر	١١٧
القاف					
١٢	عدس ما لعبَّاد	طليقُ	الوافر	يزيد بن مفرّغ	٨٠
القاف					
١٣	وإلا فاعلموا	شقاقِ	الرجز	بشر بن أبي خازم	١٤٦
القاف					
١٤	إذا العجوز	تملقْ	الطويل	رؤبة بن العجاج	١٢٠
اللام					
١٥	لا تشتمِ المولى	تجهلْ	الطويل	جرير	١٠٥
اللام					

١٦	ألا تسألانِ	باطلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٨٠
اللام					
١٧	ولو أنَّ ما	المالِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٠
اللام					
١٨	وما أنا للشيءِ	بقؤولِ	الطويل	كعب الغَنوي	١٠٨
اللام					
١٩	فَوَاعِدِيْهِ سرحَتَيْ	أسهلا	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٤٤
اللام					
٢٠	غير أنَّا لم	التأميلا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	١١٦
الميم					
٢١	على حَلْفةٍ	كلامِ	الطويل	الفرزدق	٩٦،٩٥
الميم					
٢٢	وكنتُ إذا غمزتُ	تستقيما	الوافر	زياد الأعجم	١٠٢
الميم					
٢٣	لا تَنْهَ عن	عظيمُ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي أو غيره	١١١،١٠٦
الميم					
٢٤	فيها اثنتانِ	الأسحمِ	الكامل	عنترة بن شداد	٩٣،٩٢

التسلسل	أول الصدر	القافية	البحر	القائل	الصفحة
النون					
٢٥	إذا ما الغانياتُ	العيونا	الوافر	الراعي النميري	٥١
النون					
٢٦	وكلُّ أخٍ	الفرقدانِ	الوافر	عمرو بن معدي كرب الزبيدي أو غيره	٦٧
النون					
٢٧	دَعِي ماذا	نبّئيني	الوافر	المثقّب العبدي أو غيره	٨٣
الهاء					
٢٨	علَّفتها تِبنًا	عَيْناها	رجز تام	ذو الرُّمة	٤٧

فهرس الأمثال والأقوال

القول	رقم الصفحة
أفعل هذا بادي بدا	٥٨
امرءًا ونفسه	٥٩
إن خيرًا فخيرٌ	٤٣
انته أمرًا قاصدًا	٤٣
ائت السوق أنك تشتري لحمًا	١٤٨
أيدي سبا	٥٨
بايعته يدًا بيدٍ	٥٨
بعت الشاء شاةً ودرهمًا	٥٩
بنو فلان يطؤهم الطريق	٧٨
بيَّنت له حسابه بابًا بابًا	٥٩
تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه	٣٧
تميميٌّ أنا	٣٥
جاء البرد والطيالسة	٤٨
حاذيته ركبة لركبة	٦١
حسبك خيرًا لك	٤٤
قضَّهم بقضيضهم	٦١
كل رجل وضيعته	٥٩
كلمته فاه إلى فيَّ	٥٨
لا تأكل السمك وتشرب اللبن	٢٧
لو تُركت الناقة وفصيلها لرضعها	٤٩
ما تأتينا فتحدثنا	١١٦
هذا بسرًا أطيب منه رطبًا	٥٢
وراءك أوسع لك	٤٤

فهرس الموضوعات

البسملة .....

عنوان الرسالة .....

نموذج إجازة الرسالة .....

الإهداء .....

شكر وتقدير ..... أ

المستخلص .....ب

المستخلص باللغة الإنجليزية.....جـ

قائمة المحتويات.....د

المقدمة ١

قضية البحث ٢

أهداف البحث ٣

تساؤلات البحث ٣

الدراسات السابقة ٤

منهج البحث ٥

حدود البحث ٦

هيكل البحث ٧

التمهيد: ٨

المبحث الأول: التعريف بابن الحاجب وكتابه الإيضاح في شرح المفصل ٩

التعريف بابن الحاجب ١٠

اسمه ومولده ١٠

أسرته ١٠

عصر ابن الحاجب ١١

حياته ١١

صفاته ١٢

وفاته ١٢

شيوخه ١٢

تلاميذه ١٣

مكانته العلمية ١٤

مصنفاته ١٥

كتابه الإيضاح في شرحه المفصل ١٦

المبحث الثاني: التعريف بالمعنى والشاهد والإعراب ١٩

التعريف بالمعنى ١٩

التعريف بالشاهد النحوي ١٩

التعريف بالإعراب ٢٠

المبحث الثالث: أثر المعنى في توجيه الإعراب ٢١

الإعراب يوجِّه المعنى ٢٢

المعنى يوجِّه الإعراب ٢٤

الفصل الأول: قسم الأسماء..... ٢٩

المبحث الأول: المرفوعات..... ٣٠

حقيقة التنازع على قليل في قول امرؤ القيس: (كفاني ولم أطلب قليل) ٣٠

التقديم والتأخير في نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾..... ٣٥

حذف المبتدأ أو الخبر في قوله تعالى: ﴿ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ ﴾..... ٣٩

المبحث الثاني: المنصوبات ٤٣

توجيه المعنى لنصب خيرًا في قوله تعالى: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾..... ٤٣

ترجيح إعراب (شركاءكم) في قوله تعالى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾..... ٤٧

العامل في نصب بسرًا ورطبًا في قوله: (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا) ٥٢

استعمال الجمل استعمال المفردات وإعرابها حالًا نحو قولهم: (كلمته فاه إلى فيّ) ٥٨

توجيه الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ ﴾..... ٦٣

لفظ الجلالة بين الوصفية والبدليه في قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾.... ٦٦

المبحث الثالث: المجرورات ٧٢

اسم التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم: (إن من أحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس) ٧٢

حذف المضاف نحو قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾..... ٧٧

المبحث الرابع: أصناف الاسم المبني ٨٠

دلالة (ماذا) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾..... ٨٠

نوع (إذا) والعامل فيها في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾..... ٨٥

توجيه إعراب (سنين) في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾..... ٨٩

المبحث الخامس: الأسماء المتصلة بالأفعال ٩٥

مجيء اسم المفعول في موضع المصدر نحو قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾..... ٩٥

الفصل الثاني: قسم الأفعال ٩٩

المبحث الأول: وجوه إعراب المضارع..... ١٠٠

توجيه الرفع في يسلمون في قوله تعالى: ﴿ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾..... ١٠٠

وجه حذف النون في (تكتموا) نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ﴾..... ١٠٥

إعراب (يغضب) في قول الشاعر: (ليس نافعي ويغضب) ١٠٨

إعراب (نقرُّ) في قوله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ ﴾..... ١١٣

حكم العطف على المضارع المجزوم والمنصوب في قول الشاعر: (فنرجي ونكثر) ١١٦
إعراب (تخاف) في قوله تعالى: ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا ﴾.....١١٩
المبحث الثاني: من أصناف الفعل أفعال المقاربة ١٢٣
دلالة كاد في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾.....١٢٣
المبحث الثالث: من أصناف الفعل فعلا المدح والذم ١٢٨
فاعل بئس في قوله تعالى: ﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾.....١٢٨
تأويل عدم تجانس الفاعل والمخصوص في نحو قوله تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ ﴾.....١٣١
الفصل الثالث: قسم الحروف ١٣٥
المبحث الأول: حروف الإضافة ١٣٦
(مِنْ) بين الأصالة والزيادة في قوله تعالى: ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾.....١٣٦
المبحث الثاني: الحروف المشبهة بالفعل ١٤٠
توجيه رفع كلمة (علَّام) في قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾.....١٤٠
حكم العطف على الموضع في نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾.....١٤٤
خروج أن المفتوحة إلى معنى لعل في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾.....١٤٨
المبحث الثالث: حروف العطف ١٥٣
دلالة (أو) في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ﴾.....١٥٣

الخاتمة ١٥٦

التوصيات ١٥٧

المراجع ١٥٨

فهرس الآيات القرآنية ١٦٦

فهرس الأحاديث الشريفة ١٧١

فهرس الأبيات الشعرية ١٧٢

فهرس الأقوال والأمثال ١٧٦

فهرس الموضوعات ١٧٧